

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٣

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

أدائهم خلال العام الماضي في دفع عمل هذه المنظمة قدما وتوحيد الأداء. ونشكر الأمين العام على اهتمامه ومشاركته في مؤتمر قمة تغير المناخ الذي عقده تحالف الدول الجزرية الصغيرة برئاسة غرينادا واختتم أعماله مؤجرا. ونتمنى له وللأمانة العامة النجاح المستمر.

إن التحديات التي تواجه المجتمع العالمي تنعكس في سياقنا الإقليمي والوطني. ولحسن الطالع، ليس لدينا مكان أفضل من هذه الجدران المباركة لمواصلة الرحلة الطويلة والمهمة لبناء عالم أفضل. ولا يمكننا أن نتصدى لتحدي ونقرر تجاهل تحد آخر لأن التحديات جميعا مترابطة. بل أن العمل معا هو علة وجودنا وهو جوهر كلمة "المتحدة" في الأمم المتحدة.

يوصف تغير المناخ عن حق بأنه أكثر التهديدات التي تواجه البشرية إلحاحا وسيظل، خلال الشهور القليلة المقبلة على الأقل، في صدارة جدول الأعمال الدبلوماسي والتفاوضي العالمي. ولكن ما هو تحدي تغير المناخ إن لم يكن يشكل خطرا على التنمية والأمن والسلام؟ وما هو تهديد تغير المناخ، إن لم يكن تهديدا لمفهوم البقاء الإنساني والتوازن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة أولا

لمعالي السيد بيتر ديفيد، وزير خارجية غرينادا.

السيد ديفيد (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني،

سيدي، أن أضم صوت غرينادا إلى أصوات الكثيرين الذين عبروا عن تهانيمهم الحارة لكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وغرينادا تتطلع إلى العمل معكم وتتعهد بدعم قيادتكم في إدارتكم الزهية لهذه المؤسسة المتميزة. وبالمثل، فإننا نشيد بسلفكم، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على تفانيه وإيمانه في سعيه لتحقيق رؤية أن تصبح الأمم المتحدة دارا للعدالة الاجتماعية للجميع، وبخاصة لمن يتحملون أكبر الأعباء.

وتود غرينادا، من خلالكم سيدي الرئيس، أن تشيد

بالغ الإشادة بالأمين العام بان كي - مون وموظفيه على

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



عندما خاطب رئيس وزراء بلدي، الأورابل تيلمان توماس، اجتماع قمة الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فإنه تكلم باسم أضعف الدول. وبالنسبة للدول الجزرية وغير الساحلية الفقيرة التي يبلغ عددها ٨٠ دولة أو أكثر، فإن زيادة الحرارة بواقع درجتين مئويتين أمر غير مقبول لأن سلامتنا وبقائنا سيكونان في خطر بكل تأكيد. ولذلك، نصر على قطع التزام عالمي بكفالة عدم زيادة متوسط درجات الحرارة بأكثر من ١,٥ درجة مئوية، ورافقه تحديد أهداف مناسبة متوسطة الأجل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وبأكثر من ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ وذلك مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. وتستجيب مستويات خفض هذه لجوانب ضعفنا ومن غير المتصور، بالتأكيد، في منظومة الأمم المتحدة التي ننتمي إليها جميعا السماح لتهديدات معروفة بأن تتحول إلى مخاطر جسيمة.

يجب علينا حل أزمة تغير المناخ ويجب علينا حلها الآن. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة تمويل التكيف مع الأزمة وتخفيف آثارها تعادل حوالي واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم الصناعي، وهو ما يعني المساهمة بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار عن كل مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ضوء المبدأ الأخلاقي للمسؤولية التاريخية، فإن هذه مساهمة مقدور عليها بأي مقياس.

وقد أعلنت الدول الجزرية الصغيرة، بإقرارها إعلان تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ، أننا لن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نرى جزرنا تغرق ونرى سبل عيشنا تختفي ونرى أطفالنا يتحولون إلى مشردين بسبب آثار تغير المناخ الذي تسبب فيه الإنسان. وندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أن يهب لدعم الدول الأكثر عرضة للخطر، وذلك لكفالة الموافقة على الأهداف الواردة في إعلان التحالف بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن. وستواصل غرينادا القيام

الإيكولوجي في حد ذاته؟ ويتضح هذا التهديد بصفة خاصة بالنسبة للدول الصغيرة.

إنني أحاطب الجمعية العامة اليوم عقب استجابتين مهمتين للغاية في إطار التصدي لتغير المناخ، ألا وهما مؤتمر قمة تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي دعا إليه الأمين العام. والأمر الذي وضحه هذان الاجتماعان العالميان اللذان شهدنا حضورا كبيرا للغاية هو أنه تم دق ناقوس الخطر بالنسبة للبلدان النامية مثل غرينادا، ناقوس الخطر من أن تغير المناخ يحيق ببلداننا ويقضي على فرصنا في الانتعاش الاقتصادي في الأجل القصير وفي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على السواء.

وهو يعوق جهودنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة عمل بربادوس وفي استراتيجية موريشيوس لمواصلة التنفيذ. وفي حالة غرينادا، يرجع ذلك إلى اعتمادنا على قاعدة مواردنا الطبيعية التي تقوم عليها الزراعة والسياحة. ويسهم القطاعان معا بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة في ناتجنا المحلي الإجمالي وهما ضعيفان للغاية أمام الآثار السلبية للعواصف والأعاصير وغيرها من الأحداث المترتبة على تغير المناخ والتي تخل بالنشاط الاقتصادي. وقد بين إعصار إيفان في عام ٢٠٠٤ هذه الحقيقة بجلاء حيث سبب خسائر تقدر بما يعادل ٢٠٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. وما زال البلد يتعافى من ذلك الحدث. وغرينادا ليست استثناء بين الدول الجزرية الصغيرة في جميع أرجاء العالم التي تعاني من تلك الآثار.

وثمة حاجة ملحة إلى سد الفجوة في معاشة حقيقة تغير المناخ بين الدول الأعضاء التي تأثرت بالفعل وجميع الدول الأخرى. وإذا لم نقم بذلك، فإن الأمم المتحدة ذاتها ستضطر لتحمل عواقب الأزمة الإنسانية والبيئية الناجمة عن حقيقة أن بعض الجزر لن تكون صالحة للسكنى.

ترسي الأساس لوضع نموذج للتنمية الاقتصادية منخفض الانبعاثات الكربونية وقائم على الحقوق. وفي هذا السياق، نود أن نشكر حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو على مساعدتها المستمرة لغرينادا لمنطقة الكاريبي من خلال مساهمتها في هذا الصندوق. ونحن نشعر بالامتنان أيضا إزاء اتفاق النفط الكاريبي مع حكومة جمهورية فترويلا البوليفارية، الذي تتمكن من خلاله العديد من بلدان الكاريبي، من شراء النفط بشروط ميسرة.

وقد وضعت غرينادا مبادرات استراتيجية تشمل إنعاش القطاع الزراعي وزيادة إنتاجية العمال وتنويع قطاع خدمات التصدير وتعزيز بيئة الاستثمار الوطنية وتحديث نظامنا الضريبي. وفي سياق تنفيذ تلك المبادرات، فإننا نسعى إلى إقامة شراكات مع المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.

وما زالت التجارة ذات أهمية كبيرة لغرينادا. ونواجه انتكاسات حادة نتيجة خسارة المعاملة التفضيلية في الأسواق الزراعية. إننا من بين أصغر الأسواق وأكثرها انفتاحا في العالم. ومع ذلك فإن البلدان الأكبر تعترض على أي فوائد نحصل عليها للتعويض عن الأضرار المترتبة على حجمنا الاقتصادي الصغير، التي يزيد من حدتها ارتفاع تكلفة النقل وأسعار الطاقة.

يسعد غرينادا أن منظومة الأمم المتحدة تواصل سعيها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ونحن نؤيد وجهة النظر القائلة إن أي نتيجة في كوبنهاغن يجب أن تكون نتيجة متعلقة بالتنمية لأن كلا الأمرين مرتبط بالآخر. ونحث على دعم جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزنا تقدما ببلوغ نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٨٠ في المائة وبخفض معدلات العنف ضد المرأة وزيادة إمكانية حصول الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

بدورها في إبراز احتياجات الدول الأكثر عرضة للخطر في الوقت الذي تنادي فيه بتعزيز قدرتها على التكيف. وبينما تستمر غرينادا في رئاسة التحالف، فإنها ستدعو دوما إلى وضع أهداف للتنمية المستدامة وكذلك إلى صياغة اتفاقات في مفاوضات كوبنهاغن تتناسب مع مستوى التهديد.

تواصل الأزمات المالية والاقتصادية تقويض الاقتصادات على نطاق العالم. وهناك حاجة إلى أن تفتح براعم الانتعاش الخضراء في كل مكان. وما زالت غرينادا تصر على أن الهيكل المالي والاقتصادي العالمي بحاجة إلى إصلاحات جوهرية وبعيدة الأثر، وهو ما أعلنه رئيس وزراءنا تيلمان توماس في مؤتمر القمة الذي عقد بشأن الأزمة في حزيران/يونيه (انظر A/CONF.214/PV.1). وثمة حاجة إلى إجراء تغييرات في قواعد هذا الهيكل وأنظمتها وإدارته من أجل تيسير المشاركة الفعالة للاقتصادات الصغيرة التي تعاني من آثار الأزمات بصورة أشد ولفترات أطول. وفي هذا الصدد، نرغب في ترديد الدعوة إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة الدعوة إلى استعراض الشروط المقترنة بسياسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بالإقراض.

تواصل غرينادا السعي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرخاء لشعبنا في الوقت الذي يظهر فيه قدرته على التكيف مع الانتكاسات الاقتصادية. وتبين دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كانت أبحر منطقة قبل الزيادة في أسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨. وذلك يبرز جهودنا.

غير أن دراسة أخرى أظهرت أن الإنفاق الاجتماعي في وقت الأزمة لا يكون في صالح الفقراء وأن الأهداف الإنمائية تتعطل. وهذا هو ما نخشاه وهو أيضا واقعا. ولذلك، طبقت الحكومة مجموعة من التدابير، تحظى بدعم تمويلي كبير من صندوق ترينيداد وتوباغو النفطي، وبدأت

وتستوعب غرينادا انتباه الجمعية العامة إلى أهمية كفالة حماية البحر الكاريبي. فدول الجماعة الكاريبية وأعضاء رابطة الدول الكاريبية يعتمدون على الفوائد الهائلة التي يجنونها من مياه البحر الكاريبي الصافية. غير أن تلك الموارد المحيطية مهددة بسبب النقل العابر للنفايات النووية وغيرها من النفايات الخطرة عبر مياهنا. وتنتقل إلى أن تعزز الجمعية العامة القرار المتخذ بشأن هذه المسألة وأن تكفل إزالة التهديد بأسرع ما يمكن.

في العهد الذي يسميه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما بالعهد الجديد للمشاركة، نعتقد أننا نواجه ثلاث مهام رئيسية. أولاً، التصدي لأي شيء يهددنا على مستوى يتناسب مع التهديد؛ وثانياً، تعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة لتمكينها من التصدي؛ وثالثاً، قدسية هذه المؤسسة الكبيرة لإلهام الإنسانية.

وفي هذا المسعى، تسترشد غرينادا بقيمها الوطنية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومشاركتها في منظومة نصف الكرة الأرضية وعملية التكامل الإقليمي الكاريبية. وبناء على ذلك، فإننا نرفض الإطاحة برئيس الدولة المنتخب على النحو الواجب في هندوراس وندعو إلى عودة الرئيس خوسيه مانويل سيلايلا فوراً إلى المنصب الذي انتُخب لشغله بصورة شرعية.

إن إبقاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ٤٠ عاماً وعدم إقامة وطن ودولة للشعب الفلسطيني، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة بشأن القضيتين، ما زالاً يثيران قلقاً بالغاً لأهمهما يشكلان انتهاكاً للقانون الدولي، الذي تأسست عليه هذه المنظمة، نصاً وروحاً. ونحن ننضم إلى الجماعة الكاريبية بالكامل في الدعوة إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ونحث على تطبيع العلاقات بين البلدين. وندعو إلى مشاركة صادقة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي

ومع ذلك، تسعى غرينادا سعياً جاداً لتحقيق معدل أسرع في القضاء على الفقر. غير أن ذلك الهدف يعوقه الانخفاض في الإيرادات الناجم عن الهبوط الاقتصادي وعن عبء الديون الثقيل الذي يعادل الآن نسبة ١٠٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، نضم صوتنا إلى أصوات من يدعون إلى استعراض معايير تحديد مركز الدخل المتوسط. وبينما نرحب بجهود مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن دولاً مثل غرينادا توصف حالياً بأنها بلدان متوسطة الدخل ومثقلة بالديون وتستحق اهتماماً خاصاً.

إن حكومة غرينادا تؤيد السلام والمصالحة وتطمح إلى جمع الناس معاً للعمل من أجل مصلحة مشتركة. وانطلاقاً من ذلك المنهاج، فإننا نسعى إلى إقامة شراكة حقيقية من أجل التنمية حيث بدأنا بالقطاع الخاص ونقابات العمال والمجتمع المدني. وعندها، فإننا سنواجه المجتمع الدولي معاً كأمة واحدة.

إن التنمية مهمة في حد ذاتها. وهي تفيد أيضاً كضامن للسلام والأمن. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة جهودها في بناء السلام وحفظ السلام. ويواصل بلدي دعم تلك الجهود في منطقة البحر الكاريبي حيث ساهمنا فيها بعدد صغير من الضباط.

نرحب بإعادة فتح المكتب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بربادوس لخدمة منطقة شرق الكاريبي ونشدد على الحاجة إلى مزيد من التدخل لوقف الاتجار بالمخدرات.

في منطقتنا، لا يقل انتشار الأسلحة الصغيرة فتكا عن الأسلحة النووية. ولذلك بينما نرحب بالقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن نزع السلاح النووي، الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع برئاسة الرئيس أوباما، فإننا في منطقة الكاريبي ندعو إلى صياغة اتفاق بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

وندعم قدرتها على كفالة السلام والأمن الدوليين ومنح صوت لجميع الدول ذات السيادة على النحو الذي يكرسه ميثاقها. لقد أحرزنا تقدما كبيرا وذا مغزى في الدورات السابقة للجمعية العامة. لنجعل هذه الدورة الرابعة والستين تبرز تقدما بارزا آخر في مواجهة التحديات العالمية الأكثر إلحاحا في عصرنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للأونرابل صمويل ت. آبال، وزير الخارجية والتجارة والهجرة في بابوا غينيا الجديدة.

**السيد آبال (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):** إن من دواعي شرفي واعتزازي حقا، سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم، باسم شعب بابوا غينيا الجديدة وحكومتها، بأطيب التحيات وأن أتعهد بدعمنا لكم في رئاستكم للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونشكر سلفكم، معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على قيادته القوية خلال فترة ولايته في رئاسة الجمعية في دورتها الثالثة والستين.

ونود أن نؤكد مجددا على دعمنا للأمين العام، السيد بان كي - مون، ولهيئات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الجهود التي تبذلها لتعزيز العمل الخيري الذي تقوم به من أجل العالم وبابوا غينيا الجديدة.

عندما وزع الله شعوب العالم في كل مكان، فإنه حشر بابوا غينيا الجديدة، وهي بلد صغير تعداد سكانه ٦,٥ مليون نسمة، بين جنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا. وهي ميزة مكنتنا من الإعجاب بشعوب المحيط الهادئ المسالمة والملونة وكذلك أمم جنوب شرق آسيا الدينامية. قد لا نكون بلدا كبيرا أو بلدا لديه قوة عسكرية أو اقتصادية ولكن لنا، بطريقتنا ومن وجهة نظرنا، حق الإسهام في العالم

طال أمده والصراع في الشرق الأوسط بوجه عام. وسيولد حل تلك الصراعات المستحكمة الزخم المطلوب لحل الصراعات المماثلة في المناطق الأخرى من أفريقيا وغيرها.

تضطلع الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في جميع جوانب الشؤون العالمية. وذلك هو مكن قوتها. ولكي تصبح المنظمة أكثر فعالية، يجب عليها بالضرورة أن تصبح أقوى ولذلك فإن القرار بشأن الاتساق على نطاق المنظومة يأتي في وقته ونحن نؤيده. وبالمثل، يجب عدم تأجيل إصلاح مجلس الأمن لمدة ١٦ سنة أخرى. والإصلاح يجب أن يعني إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي عن طريق إلغاء حق النقض وتوسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وجعل قواعد وإجراءات عمل المجلس شفافة.

إن غرينادا تعزز بمواصلة الاضطلاع بدورها في الأمم المتحدة. ونؤيد تحقيق السلام والأمن الدوليين وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب والقضاء على الفقر وتعزيز حقوق الإنسان. ونؤيد جدول أعمال حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وندعم الطموحات العادلة لأفريقيا ونعزز بدعم مبادرة حكومة جنوب أفريقيا بشأن تحديد يوم ١٨ تموز/يوليه للاحتفال به في جميع أرجاء العالم باعتباره يوم نيلسون مانديلا، وهو يوم للعطاء مع إنكار الذات.

نرحب بدعم الأمم المتحدة لمبادرة إنشاء النصب التذكاري الدائم لضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي: حتى لا ننسى. وذلك النصب يخاطب البشرية جمعاء ليتسنى الآن الاستفادة من دروس السنوات الماضية من أجل تمكيننا. ونشكر جميع الدول الأعضاء التي ساهمت بالفعل في صندوق النصب التذكاري الدائم ونشجع الآخرين على دعمه.

ما زالت غرينادا تقيّم دور الأمم المتحدة بوصفها المؤسسة الرئيسية لتنفيذ الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

تعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا بأن تعزيز السلام والأمن الدوليين أمر أساسي وشرط مسبق لتحقيق التنمية البشرية والتقدم والرخاء. ويشجب بلدي أسلحة الدمار الشامل ويلتزم التزاما كاملا بمبادئ إخلاء العالم من أسلحة الرعب الشامل. ويشهد على ذلك أننا دولة طرف في معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية ونؤيد تماما أيضا معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ونعمل الآن بجد من أجل التصديق المبكر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونتطلع أيضا إلى الإسهام البناء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، فإن بابوا غينيا الجديدة ترحب بالمبادرات الإيجابية للحكومة الجديدة للولايات المتحدة وغيرها من البلدان التي تشاركها أفكارها لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية والتشجيع على نزع السلاح.

من بين مصادر القلق الرئيسية المستمرة لبابوا غينيا الجديدة الزيادة في الصراعات العالمية التي يوجهها الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها بشكل غير مشروع، وهي الأسلحة التي ما زالت تسبب معاناة لا توصف للملايين في جميع أرجاء العالم. وشعب بابوا غينيا الجديدة ليس استثناء لذلك. وتركز المناقشة العالمية بشأن الأسلحة الصغيرة على الحد من استخدامها. غير أن جانب الإمداد بتلك الأسلحة لا تجري مناقشته مناقشة شاملة على الإطلاق. ولذلك، نؤيد المعاهدة المقترحة بشأن الاتجار بالأسلحة، التي ما زالت المفاوضات جارية بشأنها وهي ستعامل مع أحد العناصر الرئيسية لمسألة الأسلحة.

في بابوا غينيا الجديدة، شهدنا وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدد استقرار المجتمعات المحلية. وقد أعطت حكومة بلدي الأولوية للحاجة إلى التعامل مع

بين الدول الأخرى وفي التعامل مع القضايا والمشاكل بصورة جماعية وفي التعبير عن رأينا سواء بالتأييد أو بالرفض.

احتفلنا قبل وقت قصير، في ١٦ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لاستقلالنا. لكن الإنجاز المهم بالنسبة لنا هو أننا حظينا، بفضل الله، بديمقراطية دستورية لم تنقطع على مدار تلك السنوات الأربع والثلاثين. ورئيس وزارائنا الحالي، الرئيس الأعظم السير مايكل سومار، موجود في البرلمان منذ ٤١ عاما. وهو رئيس الوزراء المؤسس ولم تتم الإطاحة به إلا من خلال تصويت دستوري برلماني وقد عاد ثلاث مرات إلى منصب رئيس الوزراء والفترة الحالية هي فترة ولايته الرابعة. وأنا أذكر هذا لأن بابوا غينيا الجديدة تسهم في الديمقراطية في العالم. ومن خلال الشكل الديمقراطي للحكومة في دولة تضم أكثر من ٨٠٠ لغة وثقافة، يمكن للشعب الذي يتسم بالتنوع أن يجد سبيلا نحو الوئام والقبول السياسي المتبادل.

ونحن نعتز بذلك الإنجاز لكننا أيضا مدركون للتحديات الصعبة الكثيرة التي تنتظرنا في سيرنا على درب التنمية وإحراز التقدم. والكثير منها تحديات لا يمكن لبلد واحد، سواء كان كبيرا أو صغيرا، التعامل معها بمفرده. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة الاستمرار في كونها المحفل العالمي الذي تجتمع فيه جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، للتصدي للقضايا والتحديات العالمية الكثيرة التي نواجهها بشكل جماعي بوصفنا أسرة إنسانية. ويجب علينا أن نواجه معا، أولا، التهديدات المستمرة لتغير المناخ والاحترار العالمي والأزمة الغذائية العالمية التي تزيد من حدتها الآن الأزمة المالية العالمية وتهديدات الأمراض التي لا تعرف حدودا، مثل فيروس إنفلونزا الخنازير وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والكوليرا وما إلى ذلك. ثانيا، يجب علينا أن نحقق معا جدول الأعمال الاجتماعي للأهداف الإنمائية للألفية.

ونوه بالخطوات الواسعة الجارية في إصلاح الهيكل الجنساني العالمي. ونشيد بتوافق الآراء القوي وإن كان حذراً الذي جرى التوصل إليه في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن تأييد إنشاء منصب وكيل للأمين العام للمساعدة في تحسين إدارة مختلف كيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع القضايا الجنسانية. ونحيط علماً بعمل رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة، معالي السيدة هيلين كلارك، بصفتها مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونشيد بما تقوم به. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة الإصلاح الجاري لأن المسألة الجنسانية بأكملها لا تزال واحدة من قضايا السياسة الرئيسية لحكومة بلدي.

وبوصفنا ديمقراطية متنامية في منطقة المحيط الهادئ، فإن حكومة بلدي ترغب في تمتع أصدقائنا وجيراننا في منطقة المحيط الهادئ وما وراءها بالحرية والرخاء. ونؤكد مجدداً على دعمنا المستمر لجيراننا في منطقة المحيط الهادئ في طموحاتهم المتعلقة بالتنمية. وبشأن مسألة فيجي، نرى أنه يتعين علينا مواصلة الحوار معها وليس عزلها. ونؤيد أيضاً الهدف الرئيسي لخطة المحيط الهادئ ونشجع شركائنا في الحوار في إطار المنتدى على المساعدة في مواصلة تنفيذ الخطة لأننا نعتقد أنها ستحفز تنمية منطقة المحيط الهادئ.

يعاني القطاع الاجتماعي في الكثير من بلداننا النامية معاناة شديدة وقد وضعت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مناسب تماماً. فهي تتيح لنا واحدة من أكبر الفرص لزيادة فعالية عمليتنا الإنمائية. ونشيد باقتراح الأمين العام عقد دورة رفيعة المستوى بشأن هذه الأهداف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ونؤيده بشدة.

يظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً لا يتجزأ من الأولوية الإنمائية لحكومتنا. ونعمل على بلوغ الأهداف بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك

هذه المسألة بصورة شاملة من خلال التكليف بإعداد تقرير مؤتمر القمة الوطني بشأن الأسلحة لعام ٢٠٠٥ والذي سيجري تنفيذه قريباً.

لقد كان للأزمات العالمية المختلفة التي نشهدها اليوم تأثير سلبي غير متناسب على الكثير من البلدان النامية. ومن انخفاض أسعار السلع إلى الزيادات في تكاليف الغذاء والطاقة، فإن الأضرار المترتبة والتكاليف التي تم تحملها لتلافي هذه الأضرار قد أثرت بشدة على تنمية هذه البلدان. وأدى تأثير الأزمة أيضاً إلى تخفيض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية عالمياً وأسفر عن عجز كبير في الميزانيات الوطنية للبلدان النامية.

وبينما نقدر أن الكثير من البلدان اضطرت لمساعدة اقتصاداتها بضخ كميات هائلة من رأس المال، فإننا نؤيد مع ذلك الدعوة القوية إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي ليشمل بلداناً نامية كبيرة مثل الصين والهند. ومن شأن هذه الإصلاحات التعبير عن الواقع الاقتصادي العالمي اليوم بشكل أفضل وتوفير إدارة فعالة للعملية العالمية التي يتعين أن تكون منصفة وعادلة وشفافة.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتفق الزعماء على مجموعة من الإصلاحات الواسعة النطاق للأمم المتحدة. وبعد ذلك جرى إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وفضلاً عن ذلك، يلقي مفهوم المسؤولية عن الحماية تأييداً واسعاً حيث تجري الآن عملية شاملة للجميع لزيادة صقل المفهوم.

ونؤيد الدعوة المستمرة إلى إصلاح مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وفي هذا السياق، نؤيد المفاوضات الحكومية الدولية الجارية في إطار الجمعية العامة وشهدت ظهور اتفاق قوي بشأن قضايا معينة.

وتدرك الحكومة أن ثمة حاجة إلى التزام أكبر ومتواصل بتنفيذ سياسات على جميع المستويات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتلقى ذلك الالتزام دعماً أيضاً من الإصلاحات الجارية في القطاع العام، وبخاصة في ما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية للأغلبية الريفية في بلدنا. لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد من وجود شراكات قوية وقابلة للاستمرار.

إن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى. ومع ذلك، يجب أن تستند جميع شراكاتنا إلى الاحترام المتبادل بين الشركاء والحكومة. يشمل بعض شركائنا الرئيسيين أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي واليابان والصين والولايات المتحدة وإيطاليا والنمسا، إلى جانب العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة كلينتون ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، التي ما زالت تسهم بقوة في تنمية بابوا غينيا الجديدة.

لقد برز تغير المناخ بوصفه أحد أكبر الأزمات التي تواجه البشرية الآن. ويبدو أن العواقب وخيمة وهي عالمية حقاً. وهذا التحدي العالمي لا يمكن مواجهته إلا عن طريق استجابة عالمية منسقة.

في بابوا غينيا الجديدة اليوم، نرى أدلة على تغير المناخ في غمر المناطق الساحلية وزيادة في حالات الإصابة بالمalaria بسبب ارتفاع درجات الحرارة في منطقة المرتفعات في البلد، وخاصة في محنة شعب جزر كارتريت، حيث ارتفع مستوى سطح البحر وكان لا بد من إعادة توطين حوالي ٢٠٠ ١ نسمة.

لذلك نؤيد بقوة الإعلان الذي صدر مؤخراً عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ. ولكي يتمكن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة من البقاء، يجب أن نسعى لتخفيض كمية الكربون في الجو إلى أقل من ٣٥٠

المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليون مثل الأمم المتحدة وهيئاتها والكونمولث وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وجماعة جنوب المحيط الهادئ.

وقد أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة الأجل التي تركز على ١٥ هدفاً وطنياً و ٦٧ مؤشراً. بموجب خريطة الطريق الوطنية. وجرى تصميم هذه الأهداف والمؤشرات خصيصاً لبابوا غينيا الجديدة لتعبر عن المرحلة الإنمائية التي وصلت إليها الدولة. ويجري العمل بشأن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الدولي مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

وأطلق المشروع المشترك بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وهو يضم لجنة التوجيه الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، المشكلة من ممثلين للحكومة، والأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. والهدف من المشروع هو بناء وعي وطني وتيسير إيجاد نظام قوي لجمع البيانات وتحليلها في البلد. ويفيد المشروع كذلك بوصفه حشداً لأنصار الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل والأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أضفت الحكومة الطابع المحلي على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة بإعادة تأكيد مبادئه في إعلان كافينغ لتعزيز الالتزامات القائمة على التعاون مع شركائنا الإنمائيين في سعينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهدفنا الطويل الأجل هو أن ينمو اقتصادنا ليصل إلى مستوى يسمح لنا بإنهاء اعتمادنا على المعونات. فنحن نريد أن نكون مستقلين اقتصادياً؛ ونرغب في ألا نكون معتمدين على المعونات إلى الأبد. ونريد منح معونات بدلاً من الحصول عليها. وهدفنا أيضاً هو مساعدة الآخرين من النعم التي أنعم الله بها علينا.

وتدهور الغابات في البلدان النامية والمحافظة عليها يشكل جزءا بالغ الأهمية من حل مشكلة تغير المناخ. لذلك، وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، سنطلب وضع أطر مؤسسية قوية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والمحافظة عليها، بما في ذلك مراعاة الظروف الوطنية المختلفة والترتيب لحشد الموارد.

كما نعترف بالعمل الممتاز والتحليل الجاري من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتمويل المرحلي لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية المالية. وتشير تقديرات هذا العمل إلى أن توفير مبلغ إجمالي يتراوح من ١٥ بليون يورو إلى ٢٥ بليون يورو لتحفيز اتخاذ الإجراءات المبكرة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ قد يحقق تخفيضا نسبته ٢٥ في المائة في المعدلات السنوية لإزالة الغابات على الصعيد العالمي في حوالي عام ٢٠١٥.

إن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ناتجتان عن الحاجة الاقتصادية الماسة لبقاء المجتمعات المحلية، الأمر الذي يدفعها إلى تدمير الغابات. كيف يمكننا الحفاظ على الأشجار قائمة لتخفيف الكربون؟

هناك بريق أمل. وإلى حد كبير، يمكن أن تكون تكلفة اتخاذ الإجراءات المبكرة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والمحافظة عليها تكلفة معقولة، وفي الوقت نفسه يمكن حماية سبل معيشة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وحماية التنوع البيولوجي وأنماط هطول الأمطار ونوعية التربة ومساعدة البلدان على التكيف مع تغير المناخ. ولكي ننجح، ينبغي للآلية المستخدمة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية والمحافظة عليها أن

جزء في المليون والحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية. ولذلك، لا بد أن تصل انبعاثات غازات الدفيئة ذروتها بحلول عام ٢٠١٥ وأن يتبع ذلك تخفيضها بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ و ٩٠ في المائة قبل عام ٢٠٥٠. علاوة على ذلك، سنحتاج إلى غطاء حرجي صحي وواسع وتكنولوجيا منخفضة الكربون متاحة على نطاق واسع، بما في ذلك احتجاز الكربون وتخزينه.

في هذا السياق، لا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية ضرورة اتخاذ إجراءات واسعة النطاق بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والمحافظة عليها، والعديد من الوفود تكلم عن ذلك. ويتواصل قطع الغابات بمعدل ينذر بالخطر، إذ يفقد العالم سنويا حوالي ١٣ مليون هكتار من الغابات - وهذه مساحة تعادل مساحة الدانمرك والنرويج وبلجيكا معا.

تشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية يمكن أن يسهما بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة الناجمة من فعل البشر، وفي الوقت نفسه يمثلان حوالي ٣٠ في المائة من كامل إمكانية جهود التخفيف الفعالة من حيث التكلفة في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. وبالتالي، فإن أي حل لهذه المشكلة ينبغي أن يجتذب ٢٠ في المائة من أي إسهام مالي أو مؤسسي.

يجدر التأكيد على أنه بدون إجراء تخفيضات كبيرة وسريعة في الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بالإضافة إلى خفض كبير للانبعاثات التي تسببها الدول الغنية، قد يكون من المستحيل تجنب مستويات ارتفاع درجة حرارة الأرض التي ستكون كارثية بالنسبة لكثير من الدول الضعيفة. ومن دون شك، إن اتخاذ إجراءات فورية بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج

**السيد سانتوس لوبيز (نيكاراغوا)** (تكلم بالإسبانية): بعد مرور ثلاثين عاما على انتصار ثورة ساندينستا الشعبية وبدء عملية الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبالنيابة عن رئيس جمهورية نيكاراغوا وقائد الثورة السيد دانيال أورتيغا سافيدرا، أحييكم وأهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية التي يشرفني أن أحاطبها.

إن نيكاراغوا بلد فقير مر بظروف تاريخية لا تختلف، إن لم تكن متطابقة، مع تاريخ وظروف البلدان في منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم. والتاريخ يعيد نفسه زمانا ومكانا كما سنلخص في وقت لاحق. وبالرغم من ذلك، ما زالت نيكاراغوا أرضا غنية بالمناظر الخلابة والموارد الطبيعية. إنها دولة رمز للمصالحة ورمز للوحدة الوطنية والدولية.

على الرغم من أن البعض قد يعرف هذا، فإن بلدنا هو أحد أكثر البلدان أمانا في هذه القارة. ونيكاراغوا تتخبط في حملة نموذجية ودؤوبة وحاسمة لمكافحة الجريمة المنظمة والجريمة البسيطة بطريقة يُحتذى بها كما اعترفت بذلك الهيئات والسلطات الدولية. وهي لا تقوم بذلك باتخاذ التدابير القسرية والعقابية فحسب، ولكن الأهم من ذلك، ببناء نموذج بديل للتنمية يحول هياكل الفقر والتهميش التي تشكل أرضا خصبة للمشاكل المتعلقة بالأمن العام. ويستند نموذجنا إلى الإصلاح الديمقراطي النابع من إرادة الشعب، وهو ما نسميه "سلطة المواطن".

لقد تم تخفيض معدل الأمية إلى ٣,١٦ في المائة عن طريق الحملة التي شعارها "من مارتى إلى فيدل". وقد أحرزنا تقدما في الطب الوقائي ونجحنا في السيطرة على أوبئة مثل فيروس إنفلونزا الخنازير.

في بلدنا، معدل الوفيات من هذا المرض هو أحد أدنى معدلين في أمريكا. وأصبح من الممكن تحقيق هذه

تستوعب البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية من خلال اتباع نهج تدريجي. ويجب أن يكون الاتفاق قائما على النتائج ومدفوعا بالحوافز. ولتحقيق ذلك، يجب أن يشمل إطارا موثوقا للرصد والإبلاغ والتحقق، وأن يشجع على تأسيس نظام تمويل ثابت ومستدام.

يجب علينا أن ننجح في كوبنهاغن. وإذا أردنا أن ننجح، يجب على البلدان الغنية أن تتقدم وتمسك بزمام القيادة. فبدون قيادتها الجماعية بشأن تخفيض الانبعاثات والتمويل والتكنولوجيا، لن تتمكن حكومات البلدان النامية من تقديم حجة مقنعة لشعوبها للإبقاء على الأشجار قائمة. ونتيجة لذلك، سيستمر تدفق ٢٠ في المائة من انبعاثات الكربون إلى الغلاف الجوي. لذلك سأتكلم بصراحة. من دون التوصل إلى صفقة مالية كبرى ومنظوية على التحول في كوبنهاغن وتشمل جميع الدول، لا يمكن إبرام أي اتفاق.

أود أن أحتتم بياني بالتأكيد مجددا على أن الأمم المتحدة هي محفل للاتفاق على حلول للمشاكل والتصدي للتحديات. إن أوقات الأزمات العالمية مثل تغير المناخ والانهيار المالي وأوجه الضعف في القطاع الاجتماعي تنطوي على فرصة أيضا. في الواقع، توجد فرصة هنا، إذا تذكرنا أن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية يتيح لنا الاستفادة من أكبر أصل لدينا: الشراكات القوية بين الدول، غنيها وفقيرها.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى الإرادة السياسية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الرئيسية، من أجل أطفال العالم والأجيال المقبلة. أطلب إلى الجمعية العامة وأرجو منها النظر في هذه المسألة وأن تضع بصمة على التاريخ.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد صمويل سانتوس لوبيز، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

لا يمكن أن يبقى الأمن الغذائي خاضعاً لجشع قلة من الناس. فهناك ما يكفي من الغذاء لإطعام ضعف سكان العالم حالياً، ولكن الآلاف يموتون كل دقيقة في جميع أرجاء العالم. وبينما تغذى السيارات في بعض البلدان بالوقود، فإن الملايين من الفتيان والفتيات يتضورون جوعاً. وذلك ببساطة عمل جنائي.

كما أننا نعرب عن رفضنا القاطع للتمييز والاضطهاد المرتكبين بحق المهاجرين ونؤيد بشكل لا لبس فيه الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية. كما تسعى حكومة المصالحة الوطنية والوحدة إلى عكس مسار الإقصاء الذي تعرض له السكان الأصليون والمجتمعات المحلية من أصل أفريقي على مر التاريخ.

إن نيكاراغوا عدوة للإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة. ولذلك ولكثير من الأسباب الأخرى نعارض الحصار الإجرامي المفروض على شعب كوبا البطل، حيث ولدت ستة أجيال منه منذ بدء الحصار. كم عدد الأجيال الأخرى التي يجب أن تعمر أكثر من الحصار؟ كم عدد القرارات التي يجب على الجمعية اتخاذها بشأن هذا الموضوع؟ هناك بالفعل ١٧ قراراً بشأن هذه المسألة.

جدير أيضاً باهتمام هذه الجمعية حقاً أنه في حين أن القاتل المحرم الذي أزرق أرواح الرياضيين الكوبيين يتمتع بحرية كاملة، فإن خمسة من مناهضي الإرهاب الكوبيين يقعون في غياهب السجون بعيداً عن أسرهم، ومعزل عن العالم الخارجي وجريمتهم الوحيدة هي مجرد كونهم مناهضين للإرهابيين.

إن نيكاراغوا اليوم مكافح فعال من أجل التضامن، وهي أيضاً مؤيد صلب للإعراب عن الامتنان. لذلك فإننا نقدر التعاون المخلص الذي تبديه الدول الشقيقة التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا. كما نؤيد القضية

الانجازات بفضل التضامن السخي من حكومة كوبا وشعبها الشقيقتين، الذي ظل ثابتاً وأبقى على مر الزمن الدعوة الأهمية التي أطلقها فيدل كاسترو روز.

لقد فتحت حكومة نيكاراغوا الباب لائتمانات الإنتاج. واختارت منظمة الأغذية والزراعة العالمية برنامجاً للتغذية المدرسية كأحد البرامج الأربعة الأولى في العالم. ومن هذا المنطلق، اقترح الرئيس دانييل أورتيغا اعتماد سياسة زراعية خاصة بأمريكا الوسطى لتحويل المنطقة إلى منطقة إنتاج للغذاء، ومن المنطلق نفسه، نرحب بمؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ونؤيد ذلك المؤتمر.

اليوم، يبلغ احتياطي الطاقة الكهربائية لدينا ما نسبته ٤٢,٦ في المائة، على الرغم من أنه قبل عامين تقريباً كان هناك عجز بلغت نسبته ٣,٢٩ في المائة. وهذا بفضل تضامن حكومة فتزويلا البوليفارية بقيادة رئيسها، القائد هوغو شافيز فرياس. وفي الوقت نفسه، نواصل بذل الجهود المستهدفة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة البديلة مثل المياه والرياح والحرارة الأرضية والطاقة الشمسية، وفي الآونة الأخيرة، الكتلة الأحيائية. كما يجب علينا دعم المبادرات الرامية إلى تطوير استخدام الطاقة النووية المدنية للأغراض السلمية.

وتتوفر مياه الشرب النظيفة لحوالي ٢١٧ ٠٠٠ أسرة. وشرعنا في برامج القضاء على الجوع والقضاء على الربا وأبرز هذه البرامج تقرير صادر عن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء. ومن أجل دحض الأكاذيب اليومية التي ترد في بعض وسائل الإعلام في نيكاراغوا، نشرت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا إعلاناً للتنتائج الإيجابية للبرامج التي نسقتها مع حكومة نيكاراغوا من أجل مكافحة الجوع والفقر المدقع.

لقد حان الوقت لجعل الجمعية العامة منتدى تتخذ فيه القرارات الجوهرية التي لا رجعة فيها. ولا يمكن أن يبقى هناك مجلس أمن يتمتع بامتياز حق النقض الذي يُساء استخدامه.

كما حان الوقت للتعاون من دون شروط مسبقة مذلة، ولتحقيق أجمل حلم لبوليفار وساندينو وبزوغ فجر التضامن الواقعي والمتسق. أنا أتكلم عن البديل البوليفاري للأمريكتين، وهو يتألف من شعوب أنتيغوا وبربودا وبوليفيا وكوبا وجمهورية الدومينيكية وإكوادور ونيكاراغوا وسانت فنسنت وجزر وغرينادين وفنزويلا وهندوراس ممثلة في مقاومتها. إن البديل البوليفاري هو الأساس للتعاون الشامل الذي يضم جميع شعوبنا. وعدد الدول الأعضاء فيه تزيد يوماً بعد يوم.

لا يسعني إلا أن ألاحظ بقلق عميق أننا نجتمع اليوم في ظل ظروف اقتصادية مشابهة للظروف التي كنا نعيشها قبل عام أو أسوأ منها، حيث شهد العالم أسوأ كساد اقتصادي في العصر الحديث ليزيد من حدة الأزمات القائمة في مجالات الغذاء والطاقة والبيئة. وللأسف، هذه الأزمات العالم قوبلت بخفض في المساعدة الإنمائية الرسمية التي ما زالت مشروطة وذلك بفضل المؤسسات المالية الدولية، ومع تردد البلدان المتقدمة النمو في استبدال النموذج الحالي بنموذج أكثر عدلاً واحتراماً لأمننا الطبيعية.

لقد برهن مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية على أن صوت مجموعة الـ ١٩٢، كما كان يسميه أخي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، له ثقله في المسائل الاقتصادية العالمية. وينبغي البت في السياسات الاقتصادية التي تؤثر على حياة الملايين في الهيئة الأكثر تمثيلاً، وليس في إطار مجموعات حصرية، مثل مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين، المدافعتين عن نموذج هيمنة الأقلية

العادلة لاستقلال بورتوريكو وتدعم عودة جزر مالفيناس إلى مالكتها الشرعي، شعب الأرجنتين. ومن نفس المنطلق، نؤيد كفاح الشعبين الصحراوي والقبرصي.

كما ندعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية المحتلة. ونقف بدون قيد أو شرط مع الشعب الفلسطيني في كفاحه اليومي من أجل إقامة دولته ذات السيادة. ولذلك السبب ندعو إلى الحل السلمي العادل والدائم الذي يضمن تحقيق السلام في تلك المنطقة. ونهني شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. مرور عام على حصولهما على الاستقلال، ونؤكد على أننا أقمنا بالفعل علاقات دبلوماسية مع أبخازيا.

ونحن نؤيد الاتجاه الإيجابي والحديد الذي اتخذته تايوان في علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية، فضلاً عن مشاركة تايوان في هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

إننا ندين الانقلاب الذي وقع في هندوراس ومن ثم نعلن قرارنا النهائي بعدم الاعتراف بنتائج أي مهزلة انتخابية في ذلك البلد. فالذين قاموا بالانقلاب سعوا من خلاله إلى القضاء على الآمال والمبادرات الديمقراطية ولشعب هندوراس، تماماً كما سعوا إلى إفشال عملية البديل البوليفاري للأمريكتين. وبالرغم من ذلك، من المحتم إجراء التغيير في هندوراس ليحل محل أي ديمقراطية رسمية ومنافقة.

من هذا المنبر، ندين المذبحة التي تعرض لها شعب هندوراس ونشير بعبارات لا لبس فيها إلى مؤامرة اغتيال الرئيس سيلايا. ويجب أن نهتم بهذا الأمر الآن، لأنه سيقال في وقت لاحق إنه انتحر. من هذه اللحظة بالذات، نؤيد بدون قيد أو شرط الاقتراح الذي قدمته اللبلة الماضية في هذا المحفل ذاته إلى الأمين العام والجمعية العامة وزيرة خارجية هندوراس، باتريشيا روداس.

وأفغانستان والتدخلات التي ترتكب الآن في منطقتنا بإنشاء قواعد عسكرية في كولومبيا بحجة مكافحة الاتجار بالمخدرات.

لا يمكن ألا تستوقفنا حقيقة أنه على الرغم من استثمار ٧ ٥٥٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار ما زال تدفق المخدرات من كولومبيا يزيد. في عام ١٩٩٩، في بداية خطة كولومبيا، بلغ حجم الاتجار بالمخدرات في الولايات المتحدة وأوروبا ٦٠٠ طن متري سنوياً. أما اليوم، في عام ٢٠٠٩، فإنه وصل إلى أكثر من الضعف إذ بلغ ١ ٤٥٠ طناً مترياً. وبعبارة أخرى، لقد أخفقت استراتيجية عسكرية كولومبيا، والدليل القاطع على إخفاقها الأرقام التي ذكرتها. إن الهدف الحقيقي من غرس هذه "الخناجر السبعة في قلب أمريكا"، كما يطلق عليها القائد الكوبي فيدل كاسترو، هو إنقاذ النظام الاقتصادي والسياسي المختصر الذي تستخدمه الرأسمالية لتباهي بسلطتها عن طريق التحكم في المياه والنفط والتنوع البيولوجي في نصف الكرة الأرضية.

نحن نؤمن بتعزيز المواقف التقدمية النشطة في الدفاع عن السلام واحترام سيادة الدول في منطقتنا. ونحن متأكدون من أنها ستعمل في نهاية المطاف على زيادة التقدم المحرز نحو وحدة أمريكا اللاتينية التي حلم بها بوليفار ومورازان ومارتي وساندينو.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سانغكو (جنوب أفريقيا).

اليوم، لقد ازدادت ممارسات التضامن التي نادى بها فيدل كاسترو والثورة الكوبية وانتشرت بصورة لم يسبق لها مثيل. إذ لم يعد العالم الأوسع لأمريكا اللاتينية أحبيبا، وكما قال ميغيل ديسكوتو بروكمان، خلال رئاسته المميزة للغاية للجمعية العامة، فإن السيناريو الحالي ليس مأساة ولكنه أزمة. والأزمة تطهر. فالألم الذي نشعر به الآن ليس حشرة إنسان يموت ولكنه ألم ولادة جديدة.

على الأغلبية. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بمتابعة نتائج المؤتمر.

منذ بضع سنوات، أصبح تغير المناخ لا يمثل تهديدا للمستقبل، بل هو تهديد ماثل للغاية. ونرى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في كوبنهاغن، ينبغي أن يكون مناقشة ليس للحاجة إلى العمل، بل لضرورة وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزامها التاريخي. بموجب بروتوكول كيوتو ووضع حد لمحاولاتها الرامية إلى التنصل من مبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متبينة.

لقد حان الوقت لأن تجسد المواقف والأعمال الالتزام الحقيقي بمجاهمة الآثار الضارة لظاهرة الاحترار العالمي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه تقع على عاتق الجمعية العامة - وليس مجلس الأمن بأي حال من الأحوال - المسؤولية الحصرية عن البحث عن توافق الآراء والالتزامات الضرورية لنا للمضي قدماً في هذا الكفاح، وهو كفاح من أجل بقاء البشرية جمعاء.

من غير الممكن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأنانية والإقصاء أو التلاعب بالحقيقة. ومن غير الممكن إلباس التحريف أو الغطرسة وجهاً طيباً. وذلك هو جوهر النظام الاقتصادي السائد - استغلال الإنسان لأخيه الإنسان واستعباد الأمم واكتناز القلة للثروات.

ذلك هو السبب وراء مرورنا بأزمة؛ وليس بسبب نقص الموارد، ولكن نظراً لتركيز الموارد في أيدي قلة قليلة، وبسبب عدم احترام بيئتنا، وبسبب رفض القيم الأخلاقية، وبسبب غطرسة الإنسان تجاه الأنواع الأخرى، والأسوأ من ذلك كله، بسبب ازدياد الحياة الإنسانية نفسها.

نحن متفائلون. ومن الضروري استبدال النموذج الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي الحالي وإيجاد بدائل له، لأنه أدى إلى تدخلات غير مبررة مثل التدخل في العراق

الأوسط، والتوصل إلى اتفاق سلام يمكن أن يفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وفي الشهر الماضي، زار الأمين العام القطب الشمالي في النرويج لدراسة آثار الاحترار العالمي. وبينما تقترب من موعد عقد المؤتمر المتعلق بتغير المناخ في كوبنهاغن، يجب تسريع وتيرة المفاوضات. ويجب تحديد أهداف لتخفيض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن تتعهد البلدان النامية الكبيرة والأكثر تقدماً باتخاذ إجراءات يمكن قياسها والإبلاغ بها والتحقق منها. ويجب إضفاء طابع مؤسسي على خفض الانبعاثات الناجمة عن حفظ الغابات المدارية - على النحو المنصوص عليه في برنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية - التي تمولها المعاهدة الجديدة وتشملها.

ويكتسي توفير التمويل أهمية رئيسية لتحقيق النجاح في كوبنهاغن. ويمكن لإسهاماتنا واقتراحاتنا النرويجية أن توجد تمويلاً جديداً وإضافياً كبيراً للتدابير المتخذة في البلدان النامية، استناداً إلى المالية العامة والدخل المخصص من سوق الكربون.

وقد زحّت الأزمة المالية بملايين الأشخاص في خنادق الفقر، وجعلتنا نتعثر في سعيينا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعرّض فقدان الدخل السياسات العامة لخطر كبير، ولاحتمال تفويض الخدمات التي تعتمد عليها بدرجة كبيرة الفئات الأكثر فقراً والأشد ضعفاً، مثل خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتؤيد النرويج جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وستتجاوز، للعام الثاني على التوالي، نسبة واحد في المائة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد أن ضربتنا الأزمة المالية، رفعنا مساعدتنا المالية الرسمية من حيث القيمة المطلقة لإبداء التضامن مع من هم أقل حظاً منا.

وختاماً، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن نيكاراغوا، احتراماً منها للقانون الدولي، قد التزمت بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في قرارها المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأصدرت مرسوماً رئاسياً لتنظيم الملاحه في نهر سان خوان، الذي تملك نيكاراغوا فيه حق السيادة الكاملة والمطلقة التي لا جدال فيها، وهو ما يسلم به الحكم.

أبعث بالتحيات إلى الجميع بالنيابة عن رئيسنا، دانيال أورتيغا سافيدرا، وإلى جميع أبناء نيكاراغوا الذين يتغنون بمدح داريو ويحملون بفخر رسالة ساندينو من أجل الدفاع عن أنفسنا اليوم بسلام وكرامة. إن نيكاراغوا فخورة بتفانيها في سبيل السلام والشرف والتضامن والكفاح بلا هوادة ضد الظلم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد يونس غار ستور، وزير خارجية مملكة النرويج.

**السيد ستور (النرويج):** (تكلم بالإنكليزية): لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة انبعاث سلطة هذه الجمعية، والتزاماً جديداً بالتعاون المتعدد الأطراف واعتقاداً بأن الجمعية قادرة على العمل، بل يجب عليها ذلك. والنبرة الجديدة التي استمعنا إليها من لدن الولايات المتحدة هنا في نيويورك تغلب حجج الإقناع القوية على الإقناع بالقوة وتمدّد اليد لمن هم على استعداد للتعاون.

ويجب علينا جميعاً أن نغتنم هذه اللحظة. فيمكن لكل بلد من البلدان - بما في ذلك أصغرها حجماً وأشدّها ضعفاً - أن يحدث أثراً. وبناء الجسور يعني أنه يجب علينا جميعاً أن نمد أيادنا من مواقفنا الحالية، ونحن نكافح مع الأزمتين المالية والغذائية والأزمات المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ والصحة. ويجب بذل جهد جديد للخروج من المأزق، بما في ذلك المضي بعزم صوب تحقيق السلام في الشرق

الفساد والمخدرات، وتمكين مؤسسات الدولة وحماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، حتى يبرز قريبا فجر ذلك اليوم الذي سيتمكن فيه الأفغان من تولي مهمة استتباب الأمن في أفغانستان، ويكون بمقدور أبناء أفغانستان، رجالا ونساء، إدارة أفغانستان التي تنعم بالديمقراطية.

ويجب أن نواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي لديها ولاية لتنسيق المساعدات الدولية مع الحكومة الأفغانية. وتحتاج البعثة إلى المزيد من الموارد، فضلا عن التزام قوي من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنسيق الجهود تحت قيادة أفغانية.

إننا على مشارف عهد جديد لترع السلاح النووي. ويجب على المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يعقد في العام المقبل أن يضع جدول أعمال واضحاً ومحدداً لإزالة الترسانات النووية القائمة وكفالة عدم استخدام التكنولوجيا النووية إلا للأغراض السلمية، ولما فيه صالح بني البشر. والمعلومات الواردة مؤخرا تشير شكوكا جديدة إزاء الطموحات النووية لإيران. وأمام إيران ذاتها الفرصة لتبديد تلك الشكوك، وهي مسؤولة عن ذلك، ومن الحتمي أن تقوم بهذا العمل.

وعلاوة على ذلك، وبينما تشكل الأسلحة النووية تهديدا بالدمار الشامل، فإن الأسلحة الصغيرة والذخائر العنقودية والألغام الأرضية تتسبب في دمار حقيقي واسع النطاق. ووعيا من النرويج بالضرر غير المقبول التي تلحقه هذه الأسلحة بالمدنيين، فإنها تلتزم بترع السلاح للأغراض الإنسانية. ونحث جميع الدول على الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية والمشاركة في تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الأسلحة الصغيرة والاتجار بالأسلحة.

وتتشرف النرويج بانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، وستعمل مع الأعضاء الآخرين على تعزيز مصداقية

ونركز إجراءاتنا على المجالات المحددة حيث يمكن للنرويج أن تحدث فرقا. وسواصل الوفاء بالتزام خاص إزاء الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وقد زدنا إلى ثلاثة أضعاف مساهماتنا في الرعاية الصحية منذ عام ٢٠٠٠. وأنقذت الملايين من الأرواح من خلال جهود تحالف واسع النطاق من الشركاء، من القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وسواصل الاضطلاع بدور ريادي حتى نحقق تلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ويكمن أشد أوجه القصور حزيا لجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدم إحراز التقدم بشأن تحسين صحة الأم. فعلى الرغم من قدرتنا على تحصين الأطفال وتوفير ناموسيات تحت الأشجار للأمهات في أوقات معينة، فإن ما تحتاج إليه النساء هو توفير خدمات على مدار الساعة في المصحات بغية كفالة ولادات مأمونة، والتأهب إلى نقلهن إلى المستشفى في حالة وقوع مضاعفات. ويكتسي تعزيز الرعاية الصحية أهمية أساسية لتخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، ويشكل عنصرا حيويا أيضا لكفالة حقوق النساء والأطفال. وسيتم الآن حشد جهود جديدة ومتفانية لمكافحة وفيات الأمهات.

إن الارتفاع المروع لأعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يكشف وجهها قبيحا في جميع أنحاء العالم للرجال، الذين لا يزالون يعتبرون النساء والأطفال مواطنين من الدرجة الثانية. ويجب ألا يهدأ لنا بال طالما تُحرّم النساء من الخدمات والحقوق التي نعتبرها نحن الرجال من الأمور المسلّم بها. وما هو على المحك لا يقل عن ادعائنا الانتماء للحضارة.

واليوم، وبينما نتكلم، يناقش مجلس الأمن الحالة في أفغانستان بعد إجراء الانتخابات، فضلا عن ضرورة تشكيل حكومة أفغانية جديدة لتعزيز الارتباط بشعبها، ومكافحة

الاتفاق على إصلاح الهيكل المالي العالمي لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين. ولن نعتمد بعد الآن على بضع دول صناعية لحل مشاكل العالم الاقتصادية. فالعالم النامي الآن جزء من الحل لتلك المشاكل. ومن خلال مجموعة العشرين، سَيُسمع صوت العالم النامي في مراكز صنع القرار الدولية في المجالين الاقتصادي والمالي.

ولذلك، فإننا نبنى اليوم معادلة لقوة جديدة وبنّاءة، ونعزز تشاطر المسؤوليات والإسهامات، ونوسع نطاق المشاركة في صنع القرار. وتشكل هذه العملية لإعادة توزيع السلطة إصلاحا أساسيا ينبغي تكراره في أجهزة أخرى مثل مجلس الأمن. ولن نُترك اقتصاداتنا بعد الآن تحت رحمة السوق. وسيتعين علينا أن ننظم المؤسسات والصكوك المالية ونشرف عليها إشرافا وثيقا. وسنجري مشاورات وثيقة وتقييمات متبادلة للاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية بغية كفالة التنسيق على الصعيد العالمي وتحديد المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي.

ومن جانبنا، في إندونيسيا، نعمل جاهدين ضمن مجموعة العشرين على إصلاح ولاية صندوق النقد الدولي ومصارفنا الإنمائية المتعددة الأطراف ومهمتها وإدارتها. ويجب على هذه المصارف أن تقدم تمويلا معجلا وتساهليا وبدون شروط إلى البلدان المنخفضة الدخل بغية التخفيف من أكثر الأزمات على أشد الفئات ضعفا وأشدّها فقرا.

وأرست كل هذه الأمور سوابق متجددة من حيث حصول البلدان النامية على التمويل، ومن حيث الشفافية، والأهم من ذلك أنها تجسيد للحقائق العالمية الراهنة بدلا من عالم ما قبل ٦٠ سنة. وهكذا، فإنها تمثل عملية لإرساء الديمقراطية في الاقتصاد العالمي والهيكل المالي الدولي. كما أنها أعطتنا فكرة ملحوظة؛ أي أننا لا نواجه مجموعة متباينة من الأزمات، بل نحن في قبضة أزمة منهجية فعلا.

ذلك الجهاز الهام وفعاليته وأهميته. وفي الأسبوع الماضي، قدمت النرويج إلى المجلس تقريرها الأول عن حالة حقوق الإنسان في البلد، وهو يشمل نظرة نقدية لسجلنا ويدعو إلى الانتقاد البنّاء. ونشجع جميع الدول على قبول الانتقال البنّاء المائل لسجلاتها حتى تصير عملية الاستعراض جوهريّة وهادفة.

وهنا في نيويورك، نرحب بقرار إنشاء كيان جديد وقوي معني بالمسائل الجنسانية، ونأمل أن يبدأ بمزاولة عمله في أقرب وقت ممكن. وسواصل السعي إلى تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، فضلا عن جدول الأعمال المتعلق بتوحيد الأداء. وينبغي للأمم المتحدة أن تفتخر بأنها أصبحت موضوعا لمزيد من التدقيق العام؛ والإصلاح يجب أن يشكل جهدا مستمرا. ولن نتمكن من تقديم كامل الدعم إلى الأمم المتحدة الذي يستحقه هذا الجهاز النبيل سوى باتباع هذا النهج.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن ويراجودا، وزير خارجية جمهورية إندونيسيا.

**السيد ويراجودا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم بينما يقع العالم في قبضة أزمات متشابكة يجب أن نتحرر منها إذا أردنا أن نكفل بقاءنا على الأجل الطويل. وتمثل الأزمة الاقتصادية والمالية أشد هذه الأزمات إلحاحا. فقد دفعت بعشرات الملايين إلى البطالة، وأغلقت عشرات الآلاف من المصانع، ودفعت بأكثر من ١٠٠ مليون نسمة إلى ما دون خط الفقر.

وقبل بضعة أيام، خلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين في بيتسبورغ، تناولت ٢٠ من أكبر الاقتصادات في العالم، المتقدم النمو والنامية على السواء، هذه الأزمة من خلال

يشكل في حد ذاته إسهاما في استقرار المناخ. وبالروح ذاتها، ستستضيف إندونيسيا الاجتماع الوزاري بشأن الغابات - ٢٠١١ في جاكرتا الشهر القادم.

وعلى النحو نفسه، يمكن أن نطلق ثورة حضراء أكثر نجاحا ودواما، تستند إلى النوع ذاته من الشراكة، وتمكّن البلدان النامية من الحصول على الموارد والتكنولوجيا التي تشتد حاجتها إليها. ويمكن لتلك الشراكة، بل يجب عليها، أن توفر ما يلزم من استثمارات هائلة لزيادة الإنتاج الزراعي وبناء المرافق الأساسية الزراعية. فعندما يتم توجيه ما يكفي من الاستثمارات نحو الزراعة، تكون النتيجة هي الإنتاجية التي تمتعت بها إندونيسيا في السنوات الأخيرة الماضية. ولدينا فائض من إنتاج الأرز. وسيصبح جزء من ذلك الفائض مخزونا احتياطيا لأمننا الغذائي الوطني. وسيُخصص جزء منه لإسهامنا في الأمن الغذائي العالمي.

ومن خلال إصلاح مماثل، يمكن أن نشرك مزيدا من الدول في سعي منسق إلى إيجاد موارد جديدة من الطاقة المتجددة والنظيفة، بدون أن نعرض الأمن الغذائي للخطر. وستتوفر لإقامة شراكة عالمية معنية بأمن الطاقة بدلا من تشتيت جهود فرادى البلدان فرصة أفضل بكثير لتحقيق طفرة تكنولوجية ستزيد بصورة كبيرة من فعالية الآليات الحالية لحرق الوقود.

وبهذه الروح الجديدة للإصلاح وتعددية الأطراف، سيكون في مقدورنا عام ٢٠١٠ أن نخرج من المأزق الذي وصلت إليه مفاوضات جولة الدوحة. وبتلك الروح ذاتها، يمكن أن نزيل الحواجز الحمائية التي تنشأ من جديد خوفا من الأزمة الاقتصادية. وبتنشيط التجارة، يمكن زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمبلغ ٧٠٠ بليون دولار في السنة.

وينبغي للشراكة العالمية التي تصلح الهيكل المالي الدولي، وتخدم استقرار المناخ، والأمن الغذائي وأمن الطاقة،

وتمثل الأزمة الاقتصادية والمالية، وتحدي تغير المناخ، وأزمة الأمن الغذائي، وأزمة أمن الطاقة مشاكل يغذي بعضها بعضا، وبالتالي، تتزايد لتصبح ذات أبعاد هامة. وقد تجسدت تلك الحقيقة لأن المجتمع الدولي فشل في إقامة شراكة لمواجهة المجموعة الكبيرة من التحديات التي أثرت، في آخر المطاف، على بني البشر أجمعين.

وهكذا، فإن السبب الأصلي لهذه الأزمة الشاملة هو الفشل في تحقيق تعددية الأطراف ووضع نظام للإدارة الديمقراطية على الصعيد العالمي. غير أنه يمكننا أن نصح ذلك الفشل من خلال إجراء إصلاح شامل لتلك العلاقة بين الدول في العالم اليوم.

ويمكن أن نتطلع في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر إلى التوصل إلى توافق حديد في الآراء بشأن تغير المناخ، يتسم بقدر أكبر من الفعالية، لتفادي كارثة مناخية من خلال إقامة شراكة منصفة وشفافة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وباعتبار إندونيسيا البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي اعتمد خارطة طريق بالي بتوافق الآراء، فإن لديها رغبة عارمة في أن يثمر اجتماع كوبنهاغن التزاما جديدا بإطار لتعزيز بروتوكول كيوتو عام ٢٠١٢. ويجب أن يشمل هذا الإطار القيام بتخفيضات كبيرة في انبعاثات غاز الدفيئة وتوفير تمويلات كافية للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها.

ونود أن يحظى دور الغابات بالأولوية القصوى التي يستحقها. ونتطلع إلى تعميم المسائل المتعلقة بالمحيطات في النظام المناخي الجديد. ولا يسعنا أن نسمح بتعطيل عملية التفاوض لأن الأمور المعرضة للخطر هامة للغاية. وينبغي ألا ننتظر التوصل حتى إلى توافق في الآراء. فنحن على استعداد لإقامة شراكات لتنفيذ مشاريع هامة مثل مرفق إندونيسيا للشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، الذي

فلنستجيب إلى دعوة الرئيس أوباما إلى الشراكة من أجل السلام. وبالمثل، يتطلب التحدي المتمثل في الإرهاب تحالف الدول على أوسع نطاق ممكن لوقفه - ليس بقوة السلاح وحده فحسب، ولكن أيضا وأساسا من خلال الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات الذي سيفضي إلى إفلاس تجار الكراهية.

وتتطلب كل مشكلة من المشاكل الرئيسية في العالم اليوم بذل جهود متضافرة من العديد من الدول بغية إيجاد حل لها. وتشمل هذه المشاكل تحديات دولية مثل القرصنة، والهجرة غير الشرعية، وغسل الأموال، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخطر وقوع وباء أو كوارث طبيعية. وتحتاج جميع هذه المشاكل إلى إصلاح التعاون الدولي وتعزيزه. وتتمثل الدعوة إلى الإصلاح التي يجب تلبيتها الآن في النداء من أجل إصلاح تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله، ذلك أن المجلس لا يمثل بأي حال من الأحوال حقائق عصرنا - بل يعود بنا إلى عالم نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومثلما لم يعد بوسع مجموعة الثمانية أن تحل مشاكل العالم الاقتصادية، فإن مجلس الأمن، الذي أصابه الشلل جراء تشكيلته اللاديمقراطية ونظام النقض لديه، لم يعد بوسعه أيضا أن يضمن أمننا الجماعي. وينبغي أن يكون أكثر ديمقراطية وشفافية ومساءلة. وهو بحاجة إلى مصادر قوة جديدة يمكن أن يساعد العالم النامي وحضاراته القديمة على توفيرها بالطريقة نفسها كطابع الشمولية الذي تتسم به مجموعة العشرين.

ونحن في إندونيسيا نؤمن إيمانا راسخا بالإصلاح الديمقراطي، لأن ذلك هو ما أنقذنا من الانهيار التام بسبب الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧. وعلى مدى السنين وصولا إلى ذلك الوقت، ركزنا أكثر مما ينبغي على السوق ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، أهملنا التنمية السياسية لدينا. وقد كان سبيلنا الوحيد إلى الخروج من الأزمة هو الإصلاح -

وتكامل جولة مفاوضات الدوحة بالنجاح، وأن تحقق أيضا توافق آراء مونثيري. وسيمكّن هذا الأمر من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذا تمكنت روح تعددية الأطراف الجديدة هذه من أن تعم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، فليس هناك أي مبرر يمنعها من الانتشار أيضا في الميدان السياسي - الأمني. ويمكنها أن تحيي جدول أعمال نزع السلاح - لا سيما نزع السلاح النووي، الذي يعاني من الاحتضار منذ عقود. وفي نظام عالمي ديمقراطي حقا، من شأن القوى النووية أن تفي بالتزامها بمعاهدة عدم الانتشار من خلال تخفيض ترساناتها النووية والامتناع لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية. ومن جانبنا، سنواصل، نحن البلدان غير النووية، الامتناع عن تطوير الأسلحة النووية.

ولم يعد الأمر يتعلق بحلم مستحيل. فقد أتيحت فرصة باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن صون السلم والأمن الدوليين، مما يمهد السبيل إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، مع العملية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي صوب القيام بتخفيضات أكبر لترساناتهما النووية. وهكذا، يتم تنشيط جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح.

وحتى الصراع المتواصل في الشرق الأوسط، وجوهره المتمثل في قضية فلسطين، يمكن تسويته على نحو أسرع، إذا أشركت في مهمة تعزيز عملية السلام قاعدة أوسع من أصحاب المصلحة. وتتمثل المشكلة الرئيسية المتعلقة بتنشيط عملية السلام راهنا في تعنت إسرائيل حيال المستوطنات غير القانونية. غير أن مشاركة إدارة أوباما على نحو مبكر في جهد السلام، ونهجها المتعدد الأطراف والمنصف إزاء المشكلة، يذكيان الأمل في احتمال التوصل إلى حل الدولتين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبلي أولهاي، رئيس وفد جيوتي.

**السيد أولهاي** (جيوتي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أحر تهانتي للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. كما أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا البالغ لسأب ميغيل ديسكوتو بروكمان على جهوده وريادته خلال الدورة الثالثة والستين. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على تقريره الشامل بشأن عمل المنظمة، وعلى جهوده الحثيثة وتفانيه من أجل قضية السلام والأمن.

لقد وصلت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية التي تؤثر على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الغرب، إلى شواطئ أفريقيا. فالأزمة النكبة والإقراضية العقارية التي لا يكبح لها جماح، وهي بدأت في الغرب، ونتيجة الإفراط في خطط القروض العقارية غير المضمونة، ودمرت السيولة لدى العديد من المؤسسات في البلدان المتقدمة النمو وقدرتها على البقاء.

وكنا نعتقد أن المؤسسات المالية لأفريقيا واقتصاداتها ستسلم من الأزمة إلى حد ما، لأنها لم تكن طرفا فاعلا في هذا القطاع. غير أن ذلك لم يكن هو الحال. فمشاكل أفريقيا استفحلت. ووقعت هذه الأزمة في أعقاب الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والتحديات المتمثلة في آثار المناخ. وينبغي ألا نستهن بشدة آثار الأزمة على البلدان الفقيرة. ولا خيار أمام البلدان الفقيرة سوى أن تعمل جاهدة لاستعادة النمو القوي واستدراك ما فاتها بغية المضي قدما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أن الأزمة العالمية ينبغي ألا تكون مبررا لتفادي تنفيذ التزامات المعونة الدولية القائمة. وعلاوة على ضرورة إيصال المعونة في الوقت المناسب، وكفالة مرونة

إصلاح كل جانب من جوانب حياتنا الوطنية. وهكذا، انتقلنا من نظام سلطوي شديد المركزية إلى نظام لامركزي وديمقراطي تماما. وأصلحنا جيشنا وإدارتنا ونظامنا القضائي. وقمنا بتحديث مرافقنا الأساسية الاقتصادية.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ما برحت إدارة الرئيس سوزيلو بامبانغ يودهويونو تعمل على تعزيز الإصلاحات السابقة وبلورتها. والآن، وبعد أن فاز مرة أخرى في مجرد ثاني انتخابات رئاسية مباشرة في تاريخنا فحسب، فإنه على استعداد لإطلاق الجولة الثانية من الإصلاح، التي ستضع الأسس لتحويل إندونيسيا إلى بلد متقدم النمو بحلول عام ٢٠١٥. وفي غضون ذلك، أصبحنا نعرف بثالث أكبر ديمقراطية في العالم، وبالأرض التي لا تتعايش فيها الديمقراطية والإسلام والتحديث فحسب، بل تزدهر معا أيضا. وننوي الإبقاء على ذلك الاعتراف الذي نلناه عن جدارة - في جملة أمور، عن طريق التعلم من الآخرين وتشاطر تجاربهم في مجال التنمية السياسية.

ولذلك السبب، نظمنا في كانون الأول/ديسمبر، منتدى بالي للديمقراطية، وهو أول محفل حكومي دولي بشأن الديمقراطية في آسيا. وسنجعل هذا المنتدى حدثا سنويا. ونأمل من العالم، وهو يصلح إدارته الاقتصادية، أن يعرف الحقيقة التي توصلنا إليها خلال أزمنا قبل نحو ١٢ عاما: وهي أن الازدهار بدون ديمقراطية مجرد فقاعة. والديمقراطية التي لا تحقق التنمية لن تدوم. والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية ينبغي أن تسيران جنبا إلى جنب. ومثلما هو الحال في بلد مثل إندونيسيا، سيصدق الأمر كذلك في العالم. ولا يكفي أن يصلح العالم اقتصاداته، بل يجب عليه أن يصلح سياساته أيضا، ذلك أن الإنسان لا يعيش على الخبز وحده. ويجب أن يحقق حريته أيضا.

في القرار ١٩٦٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في جملة أمور، بأن تسحب إريتريا قواتها وجميع عتادها العسكري إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، وتعترف بتزاعها الحدودي مع جيبوتي، وتشارك بفعالية في الحوار لترفع فتيل التوتر وفي الجهود الدبلوماسية المؤدية إلى تسوية مقبولة من الطرفين، وأن تمثل لالتزاماتها باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة.

وطالب القرار إريتريا بالامتنال فورا، وفي كل الأحوال في ظرف لا يقل عن خمسة أسابيع بعد موعد اتخاذ القرار في ١٤ كانون الثاني/يناير. غير أن إريتريا رفضت القرار في اليوم التالي. وهناك بقيت المسألة أساسا، على ضوء مجموعة الطلبات التي قدمتها الأمانة العام لمزيد من الوقت بغية مواصلة الاتصالات، لا سيما مع السلطات الإريترية. ومثلما يدرك الجميع الآن، فلا طائل من السعي إلى الحصول على استجابة ذات مصداقية من إريتريا، التي كانت تنوي المماثلة بذرائع مختلفة، بينما تتخندق بقوة في الإقليم المحتل.

ومثلما ذكرت جيبوتي مرارا وتكرارا، فإن المناطق المحتلة في هضبة رأس دميرة، التي تطل على مضيق باب المندب، وجزيرة دميرة، التي توجد في ذات المنطقة في البحر الأحمر، تقع في أحد أكثر الخطوط البحرية نشاطا في العالم. وعسكرة هذا الطريق البحري الاستراتيجي الرئيسي لا يبشر بالخير فيما يتعلق بالسلام في المنطقة أو النقل البحري والاستثمار الدوليين.

ويجب ألا نسمح باستثناء النزاع بين إريتريا وجيبوتي بعد الآن، وأن نحلّه وفقا للقرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، بدون مزيد من المراوغة والغموض والمماثلة المتعمدة. والتقايس يرسى سابقة خطيرة سيقندي بها آخرون بالتأكيد في المستقبل، وتتمثل في الإنكار ورفض التعاون. ويجب على المجلس ألا يعطي الانطباع بمهادنة إريتريا إلى أجل غير مسمى. فهي

الموارد والقدرة على التنبؤ بها، من الأهمية البالغة أن تكون المعونة فعالة أيضا. وتحتاج البلدان النامية إلى الحصول على تمويلات جديدة، بما في ذلك القروض وتسهيلات السيولة، والاستثمار في المرافق الأساسية، ودعم الأنظمة المالية المحلية.

وأعضاء الجمعية العامة الآن على وعي الآن بالمواجهة المحتدمة السائدة في الجزء الشمالي من بلدي، في أعقاب قيام قوات إريترية، بدون مبرر وعلى نحو استفزازي ومتعمد، بغارة على إقليم جيبوتي السيادي واحتلاله، في مطلع العام الماضي، ٢٠٠٨. وقد تسبب هذا العمل المتهور تماما من جانب الجارة إريتريا بتعزيز متبادل للقوات العسكرية، وأدى إلى مواجهات خطيرة بين قوات البلدين. وعلى نحو خاص، تسببت المواجهات التي وقعت من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في سقوط عدد من القتلى، وعدد لا يحصى من الجرحى والأسرى من الجانبين، وهذا الأمر جدير بالملاحظة بصورة خاصة.

وقد شرع بلدي في اتباع سياسة هادئة وحصيفة تعمدت استغراق ما يكفي من الوقت لإيجاد فرصة لإجراء اتصالات ثنائية شاملة على جميع الصعد، بغية وقف الأعمال العدائية بطريقة ودية وسلمية. غير أن جهودنا فُوبلت دائما بأذان صماء، ورفض، وإنكار صارخ، وتصريحات استخفافية ومتعجرفة. وقد حاولت منظمات إقليمية، ورؤساء دول وحكومات، والأمم المتحدة كافة إطلاق الحوار، لكن هذه الجهود لم تُجدِ نفعا مع إريتريا، التي جريا على صفاقتها المعهودة، بالغت كثيرا في تعنتها إلى درجة إنكار حتى وجود أي توتر في المنطقة، على الرغم من النتائج الواضحة والشاملة والمؤكدة لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق. والواقع أن تقرير البعثة يمثل إدانة دامغة لسلوك النظام المضلل والمتقلب.

وقد دأب مجلس الأمن على إدانة احتلال إريتريا بالقوة لإقليم بلدي، أي رأس دميرة وجزيرة دميرة، وطالب

وبالمثل، تستمر الحياة في الصومال، وبتوفير الموارد لذلك البلد، سيكون بمقدوره البدء بمعالجة المشاكل والمسائل الملحة الحاسمة المتعلقة بالأمن والإدارة وإيجاد فرص العمل. وتشكل مواجهة الجفاف الشديد الذي يجتاح البلد الآن، ويدمر مخزونه المتدني أصلاً من الأغذية، أولوية قصوى. ويجب علينا جميعاً أن نفي بالتزاماتنا بتمكين الحكومة من مواصلة أعمالها. ومما لا شك فيه أن ذلك مهمة صعبة، لكن لا بد من إنجازها لأنها تمثل التحدي الذي يجب علينا جميعاً أن نواجهه.

ونحن على وعي تام بتدفق الأسلحة والموارد والمقاتلين الأجانب إلى الصومال، وبالتهديد المتمثل في احتمال إقامة تنظيم القاعدة لرأس جسر ساحلي هناك. ويمكن القول إن الوقت قد حان لكي يبادر جميع أبناء الصومال الأبرار، فضلاً عن الشعوب والحكومات ذوات النوايا الحسنة في كل مكان، إلى إيجاد بيئة دائمة ومستقرة لشعب لصومال. وندين بذلك لشعب الصومال.

ويبدو أن مسرح الأحداث ينذر بوقوع تطورات مفاجئة فيما يتعلق باحتلال الأراضي الفلسطينية، وهو إلى حد كبير أطول احتلال في العصر الحديث. وكما نعلم جميعاً، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن حرب الأسابيع الثلاثة في الشتاء الماضي في غزة قد أصدرت تقريرها. وبينما انتقد التقرير بشدة الإسرائيليين والفلسطينيين، كانت إدانة إسرائيل من جانب جهاز الأمم المتحدة أمراً غير مسبوق، إذ ذكر التقرير بأن النتيجة كانت

”هجوماً غير متناسب بشكل متعمد قُصد به معاقبة السكان المدنيين وإذلالهم وإرهابهم، وتقويض قدرتهم الاقتصادية المحلية على العمل وعلى سد احتياجاتهم بأنفسهم معاً تقويضاً جذرياً، ولتعميق

نظام خطير لا يمكن التنبؤ بما سيفعله، ولم يبد حتى الآن أي احترام لمعايير السلوك الدولي. ويجب على المجلس القيام بعمل الآن باستخدام جميع الوسائل رهن إشارته.

ومرة أخرى، تتسم الحالة في الصومال بالتوتر والهشاشة والتقلب. وأقل ما يمكن أن نقول هو أن محنة الصومال تثير التقزز واليأس والاشمئزاز. ويتعلق الأمر هنا بحكومة انتقالية تتمتع بكامل الدعم من المجتمع الدولي. ولكن من المفارقة أن ذلك الكيان ذاته يفتقر بشدة إلى الأموال والقوى العاملة التي ستمكّنه من مواجهة التمرد المميت الذي شل البلد برمته. فمقديشو، العاصمة، تشكل، أساساً، منطقة حرب. وقد سُرد معظم سكانها المدنيين، فارين من مسلسل لا نهاية له من الفوضى والاعتداءات والإفلات من العقاب وغيرها من الجرائم السافرة ضد الإنسانية. والأضرار الجانبية التي تلحق بالسكان المدنيين فظيعة - وإجمالاً، لا يمكن قياسها. واقتراناً بذلك، يواجه أبناء الصومال جفافاً شديداً يهدد بانتشار واسع للنقص في الأغذية والمجاعة، مما سيتطلب توفير معونة غذائية رئيسية طارئة على الصعيد الدولي.

وشكل تواجد حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي عاملاً رئيسياً لإبقاء الحكومة الانتقالية في السلطة، غير أنهم يتعرضون للهجمات باستمرار. ولا يمكن أن نكون مبالغين مهما شددنا على ضرورة توفير المزيد من القوات، فضلاً عن تدريب وتجهيز قوات صومالية كافية. والواقع أن هناك قدراً هائلاً من حسن النية إزاء الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية، لا سيما حيال الشيخ شريف الشيخ أحمد، الرئيس الحالي، الذي يحظى بالثقة والمصداقية الدولية. ولسوء الطالع، لم يقترن ذلك بدعم متناسب من حيث تدفقات الموارد، وفقاً لما قُدم للحكومة من وعود وتعهدات. وتوفير الموارد يحدث الأثر فيما يتعلق بمآل الأعمال القتالية.

شأنها في ذلك شأن الآثار الناجمة عن الاحترار العالمي. وتشدد هذه الأزمات وغيرها على الضرورة الملحة لاشتراكنا الهادف في الأمم المتحدة والشؤون العالمية. وسيكون الحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن وزيادة عضويته متماشيين مع تلك المطالب الدولية المتزايدة.

ونظرا لضيق الوقت والمجال، لا يمكننا أن نبحث بعمق عدد من المسائل الخطيرة الأخرى التي تواجه البلدان النامية. ولكن علينا التطرق إلى الضرر الذي تلحقه التعريفات الجمركية الحمائية للغرب الصناعي بتجارة البلدان وتنميتها. ومن الجدير بالذكر أن السعي إلى تقديم الدعم إلى بضع شركات زراعية كبيرة، لعرقلة المنافسة من لدن مزارعي العالم النامي، لا تؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بهذه الفئة. وقد يكون إنتاج القطن مثلا جيدا على ذلك.

وهناك أيضا المأزق الذي وصلت إليه جولة الدوحة للمحادثات التجارية. ويجب استئناف تلك المناقشات بجدية، مع الالتزام بالتوصل إلى نتيجة مرضية. وأخيرا، ينبغي أن نسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية واحتمال أنها لن تُحقق بحلول عام ٢٠١٥ في معظم البلدان. ومجمل القول، إن تلك كارثة للعديد من الأرواح. وهكذا، يجب تعزيز الجهود للتخفيف من ذلك التوجه.

وفي الختام، أود، بالنيابة عن جيبوتي حكومة وشعبا، أن أعرب عن مواساتنا القلبية وخالص تعازينا للأسر الفلبينية المكلمة وحكومة وشعب الفلبين في أعقاب الأمطار الطوفانية والفيضانات الجارفة التي تسببت بالخراب واضطراب في الحياة وتدمير المرافق الأساسية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنطونيو بيدرو مونتيرو ليما، رئيس وفد جمهورية الرأس الأخضر.

الشعور المتزايد لديهم باستمرار الاعتماد على الغير وبالضعف". (A/HRC/12/48، الفقرة ١٨٩٣)

وقد عُلمت عملية السلام، ولا يلوح في الأفق أي أمل باستئنافها قريبا، بما أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة عازمة على مواصلة سياستها لإبقاء الحال على ما هو عليه، أي بناء المزيد من المستوطنات ورفض الاشتراك في عملية تتناول المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وبلدي مهتم باستعادة السلام والأمن قريبا في الجزء الشمالي من دولة اليمن الشقيق، في إطار سلامتها الإقليمية وسيادتها ووحدها.

ولا يمكن أن نغفل الإشارة إلى أن عددا من البلدان أثارت مسألة التمثيل في مجلس الأمن وتكوينه. ومما لا شك فيه أننا نعيش في عالم مختلف عن العالم الذي كان موجودا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبالنظر إلى الحاجة الملحة لجهاز عالمي قادر، بشكل أو بآخر، على مواجهة تحديات المشهد الدولي الناشئ، فإن المسألة تثير قلق العديد من البلدان. ولكي تحافظ الأمم المتحدة على مصداقيتها وسلطتها، يجب عليها أن تظل وحيهة. فقد ظهرت معايير جديدة، بينما تفتقر قرارات بأكملها إلى التمثيل الدائم، ناهيك عن سلطة النقص.

ومرة أخرى، لا بد من القول من أن أفريقيا، القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان، ينبغي أن يكون لها رأي دائم في إدارة الشؤون العالمية. ولا نرى أي مبرر لكي نغير موقفنا، الذي سجلناه عام ٢٠٠٧، ومؤداه أن أفريقيا تسعى إلى الحصول على ما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع كل ما للمقعد الدائم من صلاحيات وامتيازات، بما في ذلك حق النقض، علاوة على خمسة مقاعد غير دائمة. ومؤخرا، شهدت الأحوال تغيرا إلى الأفضل في معظم أنحاء أفريقيا، غير أننا لم نتسبب بالأزمة الاقتصادية الدولية الكارثية الحالية،

”إننا نعيش في زمن تهم فيه المشاكل والأخطار الجميع. فهي ليست محصورة في دولة وحيدة أو منطقة بعينها. ولا يمكن أن توجد حلول محلية للتهديدات العالمية في عصرنا“ (A/62/PV.11، الصفحة ٢)

وكان يشير بذلك إلى الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وإلى الأسلحة والمخدرات التي تهدد في بعض الحالات الأسس التي تقوم عليها سيادة القانون الديمقراطية. وقال إن هذه الظواهر ”تفسد القيم وتضر بالتنمية وتعرقل أكثر آمال الشعوب [المعرضة لها] مشروعية“، وإن ”أشكال التصدي لهذه المسائل [تفقد] فعاليتها ما لم يُضطلع بها ضمن منظور قوي ومتسم بالتوازن وتعدد الأطراف“.

(نفس المرجع).

وأشير إلى هذه الملاحظات لرئيس حكومة الرأس الأخضر لأن لها وقعا حديثا للغاية ولأن المواضيع التي تنطرق إليها كانت موضع اهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي.

ويواجه الرأس الأخضر وغيره من دول غرب أفريقيا الجريمة المنظمة، التي وجدت مرتعا خصبا لأنشطتها في منطقتنا بسبب اقتصاداتها الهشة، وضعف ديمقراطياتنا الناشئة، وبصفة عامة لضعف قدرات دولنا على الرد على هذا الخطر الداهم. وبدعم من الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن القدرات اللوجستية لشركائنا، نقوم نحن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتجميع قدراتنا لمواجهة هذا التحدي الهائل الذي يحف بمنطقتنا دون الإقليمية.

ونرى في الرأس الأخضر أن بلدا صغيرا لا يمكنه أن يسمح لنفسه بالفقر والضعف وعدم الاستقرار في وقت واحد. ولذلك نسعى لتعزيز ما لدينا من مزايا، والحد من مواطن

**السيد ليما (الرأس الأخضر)** (تكلم بالفرنسية): قبل البدء ببياني، أود أن أذكر أمرا وقع في قارتنا، في غرب أفريقيا، أمس. والواقع أن أحداثا مأساوية وقعت أمس في بلد في غرب أفريقيا، التي يشكل الرأس الأخضر جزءا منها، لقد أطلق الجنود النار مرة أخرى على جمع من الناس. وباعتبارنا جارا وصديقا وشريكا قديما لغينيا، أود، بالنيابة عن بلدي، أن أعرب عن بالغ تعاطفي وعن إدانتي القاطعة لعمل يجلب العار للقارة برمتها. وأشير إلى تحد يواجهه شعب غينيا الشجاع والمجتمع الدولي. وأعرب عن تقديري لضحايا العديدين لهذا العمل البغيض، الذي يهدد الاستقرار والسلام وفي المنطقة دون الإقليمية برمتها.

(تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الفرنسي)

ويسرني أن أهنيئ السفير علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. كما أهنيئ سلفه، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على مشاركته وتفانيه وشجاعته، التي خلفت أثرا هاما على أعمال الدورة الثالثة والستين. ويعرب الرأس الأخضر للأمين العام بان كي - مون، عن ثقته بأنه سيواصل العمل على تحقيق طموحاتنا وتوطيد أسس هذه المنظمة التي يقودها والمكرسة للخير العام. ونشكره على تقريره التفصيلي عن أعمال المنظمة (A/64/1).

إن السلام والأمن والتنمية أصول عامة ضرورية لتقدم البشرية. غير أنها لم تتعرض قط للخطر من قبل كما هي معرضة اليوم. ولذلك أود أن أطرح على الجمعية بعض هواجس بلدي في هذا السياق.

خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، قال رئيس وزراء الرأس الأخضر، السيد هوسيه مارييا نيفيس، ما يلي:

ويسهم الرأس الأخضر في هذا السياق بوصفه أحد البلدان الثمانية التي تختبر ميدانيا عملية "توحيد الأداء"، في انطلاقه الناجح كبرنامج فريد له خطة فريدة للميزانية، وغرض واحد، وقائد واحد. وقد كانت لهذه العملية تداعيات إيجابية على التعاون بين الحكومة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة العاملة في الرأس الأخضر، مما يعزز الاتساق في هذا البرنامج، ويقلل تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية، ويعود بالفائدة على الجميع.

ووفقا لما يقوله مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي على نطاق العالم بنسبة تتجاوز ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وسينخفض نمو البلدان النامية من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، الأمر الذي يعني انخفاضا في متوسط دخل الفرد. وفي ضوء هذا الكساد والخفض للنمو الاقتصادي، تشهد البلدان النامية زيادة في الفقر والبطالة، وفي تكلفة السلع الأساسية، وفي سوء التغذية. ومع الانخفاض الحذري في الاستثمار يقوى احتمال عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن المتوقع أن ينخفض حجم التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ بما لا يقل عن ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية، وبنسبة ٢٠ في المائة بالقيمة الدولارية. وتشير التوقعات بالنسبة للقارة الأفريقية إلى حدوث تباطؤ كبير في نمو الإنتاج في عام ٢٠٠٩. غير أنه سيظل موجبا فينخفض إلى ٣ في المائة في شمال أفريقيا وواحد في المائة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وستحتاج البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل في هذا السياق بالتأكيد إلى مزيد من الدعم على هيئة عملية منسقة على الصعيد الدولي لزيادة المساعدة الإنمائية الدولية.

والمنظور الذي تُحل من خلاله هذه الأزمة هام. وهو يقتضي، في جملة أمور أخرى، استراتيجية سياسية جديدة

ضعفنا، وتنويع شراكاتنا، بالإضافة إلى تقوية علاقات التضامن من أجل السلام والاستقرار والتقدم في منطقتنا دون الإقليمية.

لذلك سعيانا لأن نشترك معا في تحديد بارامترات أعمالنا في هذه المجالات خلال المؤتمر المعني بالتجار في المخدرات في منطقتنا الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع المائدة المستديرة لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وكلاهما عُقد في برايا، عاصمة الرأس الأخضر. وسواصل إيلاء اهتمام خاص لهذا الخطر، لاقتناعنا بأن منطقة السلام التي بنيناها في جنوب المحيط الأطلسي يجب أن تصبح حقيقة ملموسة إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وحياة السلام والتقدم التي نشدها للجميع بصفة عامة.

وفي هذا السياق الذي تتعرض داخله الدول والعمليات الديمقراطية للتهديد من جانب عناصر دخيلة، تبدو تعددية الأطراف درعا لا غنى عنه وموردا ضروريا. ولا شك أن هذا التقارب في الإيرادات والوسائل فيما بين الدول المتباعدة وفي أكثر المناطق انتشارا في قلب المجتمع الدولي يشكل الطريق الذي ينبغي أن يُتبع، لا لتعزيز التعاون فيما بين الكيانات التي تقوم عليها الحياة الدولية وللحل السريع للخلافات في إطار مبادئ وقيم الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا لتعزيز القانون الدولي، الذي لا غنى عنه لتعزيز السلام والأمن في العالم.

ولا تزال الأمم المتحدة في هذا السياق تمثل العنصر المحوري للضمير الجماعي لمجتمع الدول. ومن ثم فإن تنشيط منظومة الأمم المتحدة يصبح ضرورة من ضرورات عصرنا، بحيث تعطي الأولوية لمشاركة الجميع، والحد من الانفرادية، وتعزيز الكفاءة تحقيقا للمصالح المشتركة، والتماس الحلول التي تلي آمال أشد الناس ضعفا، وآمال الأجيال الحالية والمقبلة.

ذات الانبعاثات الثقيلة أننا ما لم نتصرف الآن، فلن تكون لأحد القدرة قط على ذلك، فعزز بذلك ما برهن عليه العلماء منذ بعض الوقت، وهو أن كوكبنا معرض لخطر شديد من ألا يتمكن من ضمان الحياة بكل ما تعنيه نظرا لعواقب تغير المناخ. وقد حان الآن وقت العمل في هذا الصدد.

وغادر المشاركون المؤتمر على اقتناع بأنه لم يعد هناك مزيد من الوقت للتهرب. فقد جاءت لحظة العمل المتضافر والمتسق والمنهجي لتحقيق خفض مقنع ومؤثر في انبعاثات غازات الدفيئة، للإبطاء من الاحترار العالمي وتجنب ارتفاع مستويات سطح البحر التي يُحتمل أن تعرّض للخطر مناطق ساحلية شاسعة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فضعف هذه الدول يتزايد وهي أكثر من يعاني من عواقب حالة هي إلى حد كبير من خلق الدول التي تنفث الانبعاثات. وقد اعتمد تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي ينتمي الرأس الأخضر لعضويته، في قمته المعقودة هنا في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر، إعلانا يوضح موقفه من مختلف النقاط الجاري التفاوض بشأنها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ويتكون الرأس الأخضر من أرخبيل صغير عدد سكانه صغير، في موقع جغرافي يجعله معزولا في المحيط ومعرضا في نفس الوقت بدرجة خطيرة لآثار تغير المناخ والاحترار العالمي. وبصفته من دول منطقة الساحل، فقد واجه الجفاف والتصحر والنقص الخطير في المياه لأمد طويل. وتؤدي تلك الظواهر إلى تفاقم فقر السكان وتعوق جهود الحكومة وتؤثر بقوة على الأعمال في مجالات المحافظة على البيئة والتنمية البشرية.

ونحن في الرأس الأخضر نبذل الجهود للاستفادة على أفضل وجه ممكن بأحواضنا النهرية، ونقتصد في استخدام المياه حيثما أمكن، ونستعين بوسائل الري الحديثة ونطبقها

تشمل تنظيم السوق المالية. ويقدم الاجتماع الذي عقدته مجموعة العشرين في بيتسبرغ مؤخرا بعض عناصر الاستجابة. والواقع أن إدارة هذه الأزمة في سياق العولمة والترابط تتطلب استجابة متكاملة من الأطراف وتغييرا في النظام المالي العالمي، ومؤسسات أكثر كفاءة، وسياسات لمواجهة الدورات الاقتصادية، ورصدا أفضل للمخاطر، وتنظيما مؤسسيا أفضل. وتتضمن الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الذي انعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق) بعض التوصيات لمكافحة الانكماش الاقتصادي وتحدد بعض ممارسات مالية صالحة ومأمونة، بالإضافة إلى بيائها بعض مجالات هامة للتدخل.

ويسعى الرأس الأخضر، بالرغم من الصعوبات التي أوجدتها الأزمة الاقتصادية والمالية، إلى المحافظة على المكاسب التي تم إحرازها بالفعل في مختلف المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بفضل انتهاجه سياسة رزينة وعملية، وأخذ الشركاء بعين الاعتبار للمساعدة في تقليص أثر الأزمة على الأرخيل.

ونرى أن على جميع الشركاء الدوليين أن يضطلعوا بجهود مشتركة للتقليل من أثر التراجع الاقتصادي إلى أدنى حد، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، ولتمكين الجميع من تحقيق تنمية أشمل وأكثر عدلا وتوازنا، وأكثر توجها نحو الاستدامة الاقتصادية، وللمساعدة في التغلب على الفقر والظلم، من أجل تجنب وقوع أزمة إنسانية غير مسبوقه.

وقد نجح مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي نظمه الأمين العام في الأسبوع الماضي بنجاح لا يُنكر. وأرادت الدول الأعضاء أن تشارك فيه بأعداد كبيرة لتؤكد مجددا تصميمها على أن ترى هذه المشكلة الحيوية تُعالج على نحو مقنع وعاجل وحقيقي. وأعلن رئيس الدولة في أحد البلدان

فنسنت وجزر غرينادين هذه الفرصة للإعراب عن صادق عزائها لشعب الفلبين وجمهورية فييت نام الاشتراكية على الأرواح التي فقدت على نحو مأساوي في أعقاب الإعصار الاستوائي كيتسانا. إن أفكارنا وصلواتنا وتضامننا معهم وهم يجابهون تلك الكارثة.

وبمزيد السرور نرحب بالسيد التريكي في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. فخبرته وقدراته معروفة وتحظى بالاحترام، وسيلقى منا الدعم الكامل في العام المقبل. والواقع أن من دواعي سرورنا الخاص في سانت فنسنت وجزر غرينادين أن رئاسة الجمعية قد انتقلت من نيكاراغوا، وهي أحد البلدان المطلة على البحر الكاريبي، إلى قارة تعد مسقط رأس الغالبية العظمى من مواطنينا. وبذا نكون قد احتفظنا بالرئاسة في جوهرها داخل أسرتنا الممتدة. ونثق بأنه سيواصل العمل النموذجي الذي قام به سلفه، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي ناصر دور "مجموعة الـ ١٩٢" دون خوف أو كلل في تصديها للتحديات العالمية.

إننا نواجه كثيرا من التحديات داخل مجتمعنا الدولي، ولكن غالبيتها في أبسط صورها أعراض لمسألة وحيدة كامنة، هي صراع الأقوياء من أجل التمسك بسيطرتهم بعد أمد طويل من تهاوت الأسس المشروعة لقوتهم. ونجد أنفسنا في عالم تحكمه معايير ومسلّمات بالية، ويجلب عجزنا عن التكيف عواقب كارثية على شعوبنا.

وقد أصاب شقيقنا الموقر وصدیقنا الرئيس أوباما رئيس الولايات المتحدة في بيانه الأول الاستهلاكي والملهم أمام الجمعية العامة يوم الأربعاء الماضي في تحديده للتحديات التي تواجه وحدتنا المتعددة الأطراف بأنها "متأصلة في عدم الارتياح للوضع الراهن" (انظر A/64/PV.3). ونتفق معه كل الاتفاق ونؤيد هذا التقييم.

بمساعدة التكنولوجيات الجديدة. ونعكف على تنفيذ سياسة نشطة في هذا المجال. ويمد سد أُقيم على إحدى جزرنا القطاع الزراعي المحلي بالطاقة ويتيح لنا تشجيع المزارعين على الأخذ بطرق أفضل للزراعة التي يعتمدون عليها في معاشهم، كما يساعدنا على تنمية مصادر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء البلد بهدف توفير الكهرباء لنسبة ٩٥ في المائة من سكان البلد بحلول عام ٢٠١١. ويجري العمل في تشييد مركز للبحوث والتنمية للطاقات المتجددة ويرمي إلى خدمة منطقة غرب أفريقيا برمتها.

ولا بد للمجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة نموًا بصفة خاصة، من محاولة تقديم الدعم لديناميات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره على وجه التحديد في تلك الدول وتمكينها من تقليل المخاطر التي تتقل كاهلها اليوم، بالنظر إلى أن بعض تلك الدول تواجه بالفعل قضايا التروح الجماعي والهجرات القسرية.

ويمثل المحيط بالنسبة لسكان الرأس الأخضر أكثر من أم راعية أو حبيبة لا ترحم، فهو مصدرنا الحيوي للحياة والإلهام. ونريد أن نحياه، ونريد أن نحفظه. ولكننا بنفس الدرجة، شأننا في ذلك شأن الدول الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي، ولا سيما في نصفه الجنوبي، نريد أن نراه منطقة للتبادل، وليس للمضاربة، وساحة للتضامن الفعلي، وليس للتنافس غير المنظم. ومن ثم، بدلا من تحويله إلى مركز آخر للجشع البشري، لنحافظ على قيمته الفريدة بصفته مهذا ثمينا للحياة ومستودعا لآمال كوكننا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كاميلو غونزالفيز، رئيس وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين.

**السيد غونزالفيز** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تغتنم حكومة وشعب سانت

إن استيائنا لا ينبعث فقط من الركود، وإنما أيضا من الاستبعاد. وبالرغم من أن لنا مقعدا في هذا البناء العتيق، كثيرا ما يكون هو مقعد المتفرج في مسرحية تاريخية. فالمخرجون والممثلون يؤلفون التاريخ لا في الجمعية العامة، بل في غرف وأماكن أخرى، بدون مساهمتنا أو علمنا. فنحن من كثير من الأوجه الهامة مجرد حضور، بدلا من أن نكون مشاركين، على المسرح الدولي.

وها نحن في وسط أزمة مالية واقتصادية عالمية لا يمثّلها شيء في العمق والمدى. وسانت فنسنت وجزر غرينادين لم يكن لها أي دور في المضاربة المتهورة والفساد اللذين عجلا بهذه الأزمة، ولكن شعب بلدنا قد أصابته آثارها بشدة. فصناعة السياحة لدينا تعاني، والتحويلات تنكمش، والاستثمار المباشر الأجنبي شحيح، وشبح البطالة حقيقي ويشكل تهديدا إقليميا. غير أننا مستبعدون بالفعل من حلول هذه المشكلة.

وفي الأسبوع الماضي، علمنا أن مجموعة العشرين قد نصبت نفسها "المنتدى الأول لتعاوننا الاقتصادي الدولي". وليست سانت فنسنت وجزر غرينادين عضوا في مجموعة العشرين، كما أننا لم نستشر بشأن صعود المجموعة إلى مراتب المقررين لمصيرنا الاقتصادي. ورغم وجود منطق لا ينكر في اجتماع مجموعة صغيرة من أكبر اقتصادات العالم على نحو غير رسمي لمناقشة الشؤون التي لا تؤثر إلا في اقتصاداتها الكبيرة، فإن هذا المنطق يجبو في مواجهة أزمة تنشر بسرعة وعلى نحو شامل إلى جميع أركان المعمورة.

علاوة على ذلك، تواجه مجموعة العشرين مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالمشروعية. وبغض النظر عن افتقار هذه المجموعة إلى الشمول وعدم رسميتها، فإن الكثير من البلدان حول تلك الطاولة هي من أنصار التمسك بالنظريات المالية

إنه الاستياء من الحالة الراهنة لمجلس الأمن الذي يبلغ من العمر ٦٣ عاما، والذي ما زال يدير أمننا الجماعي دون تغيير وفي تجاهل لمنطق العالم الجديد. وهو الاستياء من الدور الذي تؤديه مؤسسات بريتون وودز البالغة من العمر ٦٥ عاما، التي أنشئت في عصر مضى لكي تتصدى لظروف انقضى أوانها، ومن عدم فعالية هذه المؤسسات ومن ولايتها. وهو استياء من حصار دام ٤٩ عاما على شعب جارتنا النيبيل في كوبا، والذي يعد استمرار تطبيقه غير المشروع أمرا غير منطقيًا عند النظر إليه من خلال منظور الجغرافيا السياسية أو الاقتصاد أو الإنسانية، ولا يمكن تفسيره بنجاح إلا بالإشارة إلى اعتبارات سياسية محلية ضيقة.

بل إنه استياء حتى من ركود الجهود الرامية إلى تغيير الحالة الراهنة من نواح أخرى بالغة الأهمية: مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية التي مر عليها ثمانية أعوام دون حل، والتزامات بروتوكول كيوتو التي مر عليها ١٢ عاما دون أن يكون لها تأثير، ووعود توافق آراء مونتيري، التي مر عليها سبعة أعوام دون تنفيذ، بالوصول إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بعد ٤٠ عاما كاملة من إثارة هذه النسبة المتواضعة لأول مرة.

وخلال هذا كله، ما زال الوضع الراهن من حيث الجغرافيا السياسية كما هو. فالقواعد الهيكلية للتفاعل الدولي ماثلة بدرجة تدعو للأسى لسابقتها التي تبلغ من العمر عقودا. وقد صيغت تلك الهياكل في نيران الحرب العالمية الثانية، وجمدت في صقيع الحرب الباردة، وكرستها ترككات الاستعمار والاستغلال. ولكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت منذ أمد طويل، والحرب الباردة قد أُحيلت إلى كتب التاريخ، وصولا الاستعمار الرسمي مستمرة في الانحسار. ولم تعد الهياكل التي أفرختها تلك المراحل التاريخية صالحة.

والآن نواجه خطر إخراجنا بفعل الوصم من عملية الانتقال إلى تقديم الخدمات المالية، لأن مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرهما من الهيئات الاستيعادية تسعى لإيجاد كبش فداء وتستأصل ما يطلق عليه الملاذات الضرائبية في محاولة تدعو للرثاء لإلقاء شبكة واسعة وعشوائية من اللوم على شريحة من الجهود الإنمائية المشروعة والجيدة التنظيم التي تتخذها البلدان.

ونلاحظ المفارقة الكامنة في الاستماع إلى هذه الوصفات المتعالية من نفس البلدان التي تعجز عن وقف الفساد وسوء الإدارة داخل حدودها هي، وحيث الشركات تهدر التريلونات من الدولارات دون اكتراث، وحيث يمكن لمستثمر أفاق وحيد أن يجعل مبلغ ٥٠ بليون دولار، الذي يفوق نفقات الميزانية السنوية لمنطقة الجماعة الكاريبية دون الإقليمية برمتها مجتمعة، يتلاشى في الهواء.

إن هذا الثلاثي غير المقدس من الهجمات الدخيلة على آفاقنا الإنمائية الذي تشكله العولمة وتغير المناخ والوصم لا يمكن تجاهله، كما أنه لا يمكن تجاهل التهديدات الأمنية التي تولدها التجارة غير القانونية بالأسلحة النارية والمخدرات. ونحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين نجد أنفسنا لسوء الطالع واقعين بين شقي رحى العرض لهذه السموم والأسلحة والطلب عليها، وآثارها القاتلة تشق ثقباً في نسيجنا الاجتماعي المتناسك. ذلك أن منطقة الكاريبي التي لا تنتج سلاحاً نارياً واحداً أو كيلوغراماً واحداً من الكوكايين، غارقة في المخدرات والمدافع، وهي الآن المنطقة دون الإقليمية التي تعاني من أعلى معدل لجرائم القتل للفرد الواحد.

ولا يمكن تجاهل محتنتنا هذه. والواقع أننا نجد من المطمئن أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أهدى وجوده في منطقتنا دون تفسير، قد وجد الآن من الملائم أن يعيد التفكير في قراره بترك منطقة الكاريبي

والاقتصادية القديمة، التي هوت بالعالم إلى هوة علتته الاقتصادية الراهنة.

علاوة على ذلك، فإن شعوب العالم وبلدانه التي تعاني لا شفاء لها فيما أصدرته مجموعة العشرين وسط هذا الاضطراب الاقتصادي مؤخراً في غمرة إعجاب بالذات من إعلانات عن أن "المهمة قد أديت". ومع أن مجموعة العشرين قد تدعي أن إجراءاتها قد "نجحت"، وتدعي أن "ثمة شعوراً بأن الأوضاع طبيعية"، فإن سكان سانت فنسنت وجزر غرينادين ومنطقة الكاريبي التي ننتمي إليها لا نخامرهم أي أوهم من هذا القبيل. ويد السوق الخفية ما زالت تحكم قبضتها على أعناق شعبنا المسكين وبلدان العالم النامية. ولا نرى شيئاً مما يطلق عليه البراعم الخضراء التي تمتلئ بها مخيلة المهللين الاقتصاديين الذين فقدوا مصداقيتهم.

والواقع أن البذور التي تنثرها هذه الأزمة قد تنتج الثمار الغريبة والمرة المتمثلة في زيادة الفقر والمعاناة والاضطراب الاجتماعي والسياسي. ولن تزداد الأزمة بتأثيرها المفرط على الفقراء إلا اتساعاً وعميقاً للفجوة بين البلدان المتقدمة نمواً والنامية.

وليست الأزمة الاقتصادية وحدها كل ما يناضل شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين في صراعه البطولي معه. فالיום نواجه الخطر الثلاثي المتمثل في فرض العولمة والمناخ والوصم علينا. لقد عولمتنا بالفعل منظمة التجارة العالمية فأفقدتنا بذلك تجارتنا في الموز، التي كانت حتى عهد قريب القوة المحركة لنموننا الاقتصادي. وها نحن على شفا الحرمان بفعل المناخ من اعتمادنا على السياحة كبديل إنمائي لها، لأن تغير المناخ يفعل الأفاعيل بنظم الطقس عندنا، ويكشف ما يصيبنا من أعاصير، ويدمر شعبنا المرجانية، ويلحق الضرر بمياكلنا الأساسية الساحلية ويؤدي لانحسار شواطئنا.

منظمة الطيران المدني الدولي. وقد تقدمت حكومة وشعب تايوان بسياسة معقولة ومسؤولة للمشاركة بغية بدء حقبة جديدة من العلاقات عبر المضيق. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ينبغي، أن يشجع هذا التقارب الوليد ويكافئ عليه بالمشاركة المفيدة في الوكالات المتخصصة ذات الصلة.

وسيكشف أي تحليل عارض للمستبعدين والمشمولين، للمستائين والمدافعين عن الوضع الراهن، سريعا أن الكثير من أوجه الظلم تستمد جذورها من تاريخنا تحت الاستعمار، وأن النضال من أجل التوازن والشمول من وجهة الجغرافيا السياسية هو في الواقع الصراع الأخير من أجل القضاء على الاستعمار بينما نظل، نحن الأراضي المستعمرة السابقة، مستبعدين من المحرقات الداخلية وهياكل السلطة التي أنشأها المستعمرون من أجل أنفسهم في زمن قد انقضى منذ أمد بعيد.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، سوف تحتفل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالذكرى الثلاثين لاستقلالها. غير أننا ندرك أن الاستقلال عملية، وليس حدثا يطرأ مرة واحدة. ورحلتنا من أجل الاستقلال مستمرة اليوم. فبعد ثلاثين عاما من الفوز بالاستقلال الرسمي، ما زلنا نحفظ بالملكة رئيسة لدولتنا، وتتوجه أعلى قضايا الاستئناف القضائي لدينا من شواطئنا إلى المملكة المتحدة لكي يبت فيها مجلس صاحبة الجلالة. ومع أننا حريصون على وجود علاقة خاصة وحديثة وقائمة على الاحترام مع المملكة المتحدة، لا نعتزم التأخير لحظة واحدة أطول من اللازم لدواع تتعلق بالاستعمار. وبينما نشن حرب استنزاف واسعة على الاستعمار الجيوسياسي، يعد مواطنونا العدة للتصويت على دستور جديد من صنعنا سيكسر أغلال الاعتماد العتيق على الآخرين ويضع سانت فنسنت وجزر غرينادين ثابتة على قدميها كجمهورية مستقلة حقا. ويشهد هذا الدستور

لجماعات مهربي المخدرات والقتلة. ونرجو أن يمثل ذلك إعادة التزام حقيقية وكرامة تجاه تحدياتنا الإقليمية.

وبصفتنا دولة أرخبيلية صغيرة فإننا نتأثر بخاطر الدمار الذي يحدثه تغير المناخ وتعرض لتهديده أكثر من معظم الدول. ونحن ندرك أكثر من معظم الناس ما لإبرام ميثاق عالمي مجد وقابل للقياس وقابل للإنفاذ بشأن تغير المناخ من أهمية بالغة. غير أننا لا نريد فقط أن "نعقد الصفقة" في كوبنهاغن كما يقول أرباب الشعارات في الأمم المتحدة. بل نريد أن نعقد الصفقة الصحيحة، الصفقة العادلة، والصفقة التي تضمن استمرار بقائنا على قيد الحياة. ولن نعقد بالتأكيد اتفاقا انتحاريا يكفل زوال الدول الجزرية الصغيرة وطريقة حياتنا.

وقد أصدر تحالف الدول الجزرية الصغيرة مؤخرًا إعلانا يتضمن ما نعتبره المعالم الضرورية لأي اتفاق مجد بشأن تغير المناخ. ونثق بأن موقفنا التريه على الخطوط الأمامية لآثار تغير المناخ سوف يلقي تقديرا واحتراما في الجهد العالمي لإبرام الصفقة. ولا يمكن استبعادنا بأي حال، كما في حالة الاقتصاد العالمي، من الحلول التي توضع لمشكلة تؤثر فينا كل هذا التأثير الجوهرية.

وينطبق موضوع الاستبعاد بنفس الدرجة على أصدقائنا في تايوان. فيجب أن تجد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الطرق التي تكفل المشاركة المجدية من ٢٣ مليون شخص في تايوان. وكما أن نموهم الاقتصادي قد استحق ضمهم إلى منظمة التجارة العالمية، وكما فرضت عالمية التحديات الصحية العالمية منطقيا مشاركتهم في جمعية الصحة العالمية، فكذلك ينبغي أن يدعوا التأثير العالمي لتغير المناخ إلى مشاركتهم المجدية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وبالمثل تفرض الشبكات المترابطة للرحلات الجوية العالمية وشواغلنا المشتركة بخصوص الأمان مشاركة تايوان في

الهيكل من الداخل، بينما نستمر نحن في إعلان وجودنا خارج قلاع الحال الذي لا يتغير واللامبالاة.

إن المزمارة ١١٨ من الكتاب المقدس يعلم أن الحجر الذي نبذه البناؤون قد صار رأس الزاوية. فنحن، بلدان العالم الفقيرة والنامية، الأحجار التي لفظها بناء هذه الهيئة المنبوذة والمتجاهلة. وفي عملية إعادة البناء والتنشيط، إما أن نصبح رؤوس الزاوية لهذه المؤسسة، وإما أن يتفتت صرح التعاون المتعدد الأطراف ويصبح عديم الأهمية وعديم المشروعات.

وليس التصدي للأزمة الاقتصادية والفقر والتنمية تمرينا أكاديميا. فتغير المناخ ليس حدثا نظريا. وإصلاح الإدارة العالمية ليس لعبة غرف دبلوماسية. بل هي أخطار عصرنا الواضحة والقائمة، وتتجلى فيها ضرورة المشاركة الفعلية والشاملة من جانب سانت فينسنت وجزر غرينادين ومنطقة البحر الكاريبي والعالم النامي بأسره. كما أنها تمثل الحاجة إلى إمعان الفكر ومعالجة استيائنا إزاء الوضع الراهن الذي أطيل بقاؤه أكثر مما ينبغي.

إننا نقف الآن في حريف استيائنا، ولكن كما قال غاندي، "الاستياء الصحي هو بداية التقدم". والتحدي الذي يواجه المستأين هو أن نسمو فوق العداوات والتشرد المصطنع لنحقق وضوح الرؤية ووحدة الغرض والإرادة السياسية لأن ننجح في النهاية في العصف بقلاع الركود والوضع الراهن وندفع بشعوبنا وسياساتنا وكوننا إلى حقبة جديدة من الشمول الحقيقي والعدل والجدوى والتقدم الذي يركز على الناس.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد ألكساندرو كويبا، رئيس وفد جمهورية مولدوفا.

**السيد كويبا** (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أخطب الجمعية العامة باسم جمهورية مولدوفا.

المقترح الجديد، وهو نتاج ستة أعوام من المشاورات العامة المتسمة بالصراحة والشفافية والشمول، لشعبنا بالنضج السياسي كما يشهد بقيمة الحلول المحلية الموضوعية خصيصا للعواقب المفروضة من الخارج.

وعلى نحو مماثل، صنع أشقاؤنا وشقيقاتنا في العالم النامي، بما فيهم كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وتركيا والمكسيك وماليزيا وإيران وليبيا والبرازيل وبلدان كثيرة غيرها، صلات وروابط جديدة من الصداقة والتعاون والتضامن مع بلدنا تتجاوز الروابط التاريخية أو الجغرافية السياسية أو الاستعمارية. ونحن نقدر هذه الصداقات والشراكات باعتبارها إضافات هامة إلى حلفائنا التقليديين الذين نعتز بهم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتايوان وكندا والاتحاد الأوروبي.

وكما أن صداقاتنا وشراكاتنا الثنائية العديدة تعبر الحدود الجغرافية والاقتصادية والعقائدية الفاصلة، فكذلك يجب أن يكون تعاوننا المتعدد الأطراف شاملا وتشاركيًا. ولم يعد يخامرنا وهم تماسك الأيدي في تضامن مصطنع عبر خنادق وأبراج التفاوتات الهيكلية والمنهجية. ولا يمكن لتعددية الأطراف الحديثة أن تستمر على أسس من المشمولين والمستبعدين، من الذين يملكون والذين لا يملكون على الصعيد السياسي، ولا يمكن لحالات الاستيعاب الرمزي لفرادى البلدان النامية أن تخفي ضرورة إحداث تغييرات هيكلية عميقة في ترتيبات السلطة القائمة.

ونحث أشقاؤنا وشقيقاتنا الذين فازوا بإمكانيات محدودة لدخول قاعات السلطة على ألا يكونوا إعلاء لصوت إخوتهم المستبعدين فحسب وألا يتذكروا فقط من أين جاءوا، بل أن يعتبروا أنفسهم أيضا بمثابة طرف الحرية، أو المعول الذي تُستخدم فيه مزاياهم الجديدة لتفكيك هذه

وفي رأينا أن توسيع عضوية مجلس الأمن ليس مسألة عدالة فحسب، بل هو مسألة كفاءة أيضا. ويتعين أن يمثل أي اقتراح لإصلاح المجلس الآمال المشروعة للمجموعات الإقليمية. وهكذا، في إطار دعمنا لزيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، نرى أنه لا غنى عن تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة أوروبا الشرقية.

وبحكم اضطلاع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية التي ينيطها به ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يتضمن إصلاحه كذلك أحكاما لتعزيز قدرات الأمم المتحدة التنفيذية في الميدان وإنعاش عمليات حفظ السلام من أجل زيادة فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، بما فيها تنمية التعاون مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لحل الصراعات في مختلف بقاع المعمورة.

ويقتضي بناء عالم أكثر أمانا المزيد من التزام الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد شهدنا مؤخرا اجتماع قمة تاريخي لمجلس الأمن، صوّت فيه مؤيدا لوقف انتشار الأسلحة النووية وأقر إطارا عريضا للعمل من أجل الحد من المخاطر النووية العالمية. وترحب جمهورية مولدوفا بنتائج أحدث مؤتمر بشأن تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتتطلع إلى استمرار الاتجاهات الإيجابية في عمل مؤتمر نزع السلاح واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وقد امتد تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، وهي من أخطر الأزمات منذ إنشاء الأمم المتحدة، إلى جميع البلدان تقريبا، بما فيها جمهورية مولدوفا. وفي عام ٢٠٠٨، أنكرت الحكومة الشيوعية السابقة في شيسيناو وجود أزمة اقتصادية ومالية؛ ولم يبدأ ممثلوها في التنبيه إلى خطورها إلا بعد هزيمتها في انتخابات ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وفي البداية، أود أن أهنئ معالي السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأن أرحو له التوفيق وأن أؤكد لمكتبه دعم وفدنا الكامل. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للأمين العام، السيد بان كي - مون، لما يتسم به من كفاءة ومقدرة مهنية رفيعتين، ولجهوده التي لا تعرف الكلل في إدارة شؤون الأمم المتحدة في هذه الأوقات المعقدة.

وقد أسهب المتكلمون المرموقون الذين تكلموا في هذه المناقشة طويلا بشأن أكثر المسائل التي واجهت المجتمع الدولي إلحاحا على مدى السنة الماضية. وكانت الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، وأزمته الغذاء والطاقة، وأول وباء للإنفلونزا في هذا القرن، وتغير المناخ، محورا للمداولات داخل الأمم المتحدة، مما يكشف الدور الجوهري الذي تحتله المنظمة في معالجة هذه المشاكل. ويتعين على المنظمة بعد إصلاحها وتقويتها وزيادة فعاليتها أن تقدم ردود فعل فورية واستجابات مستدامة إزاء التحديات الكبرى التي تواجه السلام والأمن والتنمية: نزع السلاح وعدم الانتشار، وتغير المناخ، وأمن الغذاء والطاقة، وانتشار الإرهاب الدولي.

ونثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل تعزيز الأمم المتحدة والترويج للقيم الأساسية المكرسة في ميثاقنا التأسيسي، وهي المبادئ الأساسية للسلام والعدالة وحقوق الإنسان. وتؤيد جمهورية مولدوفا العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة التي ترمي إلى إيجاد منظمة نشطة وجيدة التمثيل ومتسمة بالكفاءة وبالمزيد من الاستجابة. وفي أعقاب الإنجازات التي تمت في إصلاح أجهزتها الرئيسية، نقدر الخطوات الجارية اتخاذها نحو إصلاح مجلس الأمن، الذي يقتضي بدون شك التزاما سياسيا راسخا من جانب جميع الأعضاء.

اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٠ مكرس لتقييم قرارات مؤتمر قمة الألفية.

وقد أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠٠٩ سنة دولية للمصالحة وسنة دولية لتعلم حقوق الإنسان، و ٢١ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للسلام. ومن هذا المنطلق نود أن نؤكد مجدداً ضرورة زيادة الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمنع نشوب الأزمات والصراعات وإدارتها؛ وضمان الحماية لحقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها في المناطق الانفصالية؛ والاضطلاع بإجراءات دولية أكثر كفاءة لتحقيق استقرار الحالة في البلدان المتأثرة بالصراع الداخلي؛ واتخاذ نهج مركب للوساطة وحل الصراعات بموجب القانون الدولي. وفي المقام الأول من الأهمية لجمهورية مولدوفا، التي تواجه حركة انفصالية في المناطق الشرقية من البلد، تكثيف التعاون الدولي بهدف حل الصراعات ومنع ظهور أو تصعيد حالات الأزمات التي تهدد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية في المستقبل.

وفيما يتعلق بمبدأ التسوية السلمية للصراعات، نشق بأن نزع السلاح والتحول الديمقراطي في منطقة ترانسديستريا لا غنى عنهما لإيجاد حل مقبول للمشكلة الترانسدنيسترية. وسوف يضطلع ائتلاف الحكومة الديمقراطية الليبرالية الجديدة بمجهود مستدامة لتحديد حل دائم للمشكلة الترانسدنيسترية وفقاً لصيغة خمسة زائد اثنان الحالية وسنحث باستمرار على زيادة دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عملية التسوية. وبالتزامن مع ذلك، سوف تحيي جمهورية مولدوفا جهودها الرامية إلى سحب القوات الأجنبية من البلد، وإحلال مهمة متعددة الجنسيات وولاية دولية محل عملية حفظ السلام الحالية، وتحقيق التكامل في البلد في جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية بتشجيع المشاركة الواسعة من القطاع غير الحكومي.

وتتحمل الإدارة الحالية، وهي التحالف من أجل الاندماج الأوروبي، المسؤولية كاملة عن إدارة الأزمة الاقتصادية باحتذاب الأموال من المنظمات المالية الدولية، وتأمين الاستثمار الأجنبي، وإيجاد فرص العمل، وإحياء قطاع الاقتصاد الحقيقي، وضمان القضاء على احتكار قطاعات الإنتاج، وتحرير الصادرات والواردات. وتعتمد الحكومة الديمقراطية الليبرالية على دعم مؤسسات الأمم المتحدة وجميع الهياكل الدولية في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وكفالة الأداء الوظيفي للمؤسسات الديمقراطية، وحرية وسائل الإعلام.

وتابعت جمهورية مولدوفا باهتمام أعمال المؤتمر رفيع المستوى المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، الذي عقد في الصيف في الأمم المتحدة، ورحبت باعتماد وثيقته الختامية (القرار ٣٠٣/٦٣). وسلط المؤتمر الضوء من جديد على دور الأمم المتحدة وأعطى حافزاً قوياً للحوار بشأن تحديد الحلول الرامية للتغلب على الأزمة وإصلاح الهياكل المالية الدولية.

وفي الوقت ذاته، تؤيد مولدوفا تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية العالمية وفي زيادة تعزيز الحوار النشط مع المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول الأعضاء في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ سبع سنوات، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزم قادة العالم باسم بلادنا بالدخول في شراكة عالمية لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يلزم بذل جهود مشتركة كبيرة من جانب البلدان المتقدمة نمواً والنامية على حد سواء لتحقيق التزاماتنا بحلول العام ٢٠١٥. ونرحب بقرار عقد

وتظهر الأنشطة الإرهابية في مختلف بقاع العالم أن الإرهاب يشكل تهديدا مستمرا للأمن والقيم الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان ولنص القانون التي هي أساس ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن التغلب على هذا البلاء إلا بالعمل المشترك الحازم من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا أن جمهورية مولدوفا تشارك مشاركة كاملة في الحرب العالمية على الإرهاب بتنفيذ التدابير على الصعيد الوطني وبالمساهمة في جهود المجتمع الدولي. وستتخذ حكومة مولدوفا الجديدة إجراءات ملموسة في مكافحة الإرهاب الدولي وفقا للصكوك الدولية، وقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، والوثائق الوطنية ذات الصلة، كاستراتيجيتنا الوطنية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وامتثالاً للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ستزيد جمهورية مولدوفا مساهمتها في جهود الأمم المتحدة المقبلة لتوطيد التشريعات الدولية لمكافحة الإرهاب، وخاصة بالنسبة لوضع مفاوضات الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في صيغتها النهائية وتنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب برعاية الأمم المتحدة. ونرى أنه يلزم توجيه اهتمام خاص لمكافحة جوانب الإرهاب التي تؤججها النزعات الانفصالية وتؤثر على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ويشكل تغير المناخ تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. وقد أصبح الاحترار العالمي والآثار المرتبطة به، بما فيها الكوارث الطبيعية، يشكل أخطارا على شعوبنا وعلى الأمن الدولي. وتؤثر عواقبه تأثيرا خطيرا على الدول الضعيفة، وتضر بالنمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتعاون الدولي ضروري للتعامل مع خطر تغير المناخ. ويتعين علينا أن ندق ناقوس الخطر فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي وتحسين المساعدة التي

وسوف نعمل بانتظام وفقا للقانون في إعداد الأحكام الأساسية للوضع القانوني الخاص الذي اعتمده البرلمان بالإجماع في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ للمناطق الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الدنيستر. وتركيزا على تهمة الأوضاع اللازمة للمصالحة ولدفع عملية التسوية، طرحنا مجموعة من المبادرات في عام ٢٠٠٧ لتعزيز الثقة والأمن بين ضفتي نهر الدنيستر، ولا سيما بضمن حرية التنقل، وإدخال الإسهام المشترك في وضع وتنفيذ المشروعات اللازمة لاستعادة الهياكل الأساسية وتحديثها، والتصدي لمختلف القضايا الاجتماعية.

ومن دواعي الأسف أن ما يطلق عليها السلطات الترانسدنيسترية قد قوضت هذه المبادرات مرارا وتكرارا بفرض رسوم جمركية غير قانونية، وإعاقة عملية الانتخاب في القرى الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الدنيستر، ومصادرة المباني المدرسية، وارتكاب انتهاكات جسيمة لحق المواطنين المولدوفيين في الدراسة بلغتهم القومية. ومن شأن تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية وتطبيق المناخ الاقتصادي والاجتماعي على الضفة اليمينية لنهر الدنيستر أن يعجل بتسوية المشكلة في ترانسديستريا.

وتعرب جمهورية مولدوفا عن تقديرها لنشاط بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لمولدوفا وأوكرانيا وتعاونها الوثيق مع هيئات إدارة الحدود في كلتا الدولتين. فقد هيأت مساهمتها في أمن الحدود وشفافيتها جوا أكثر إيجابية للبحث عن حل للمشكلة الترانسدنيسترية. وستوجه جمهورية مولدوفا جهودها كذلك لاستئناف المفاوضات في شكلها الحالي بهدف حل هذه المشكلة. ونعتمد على الدعم المنتظم والإرادة السياسية لجميع الوسطاء والمراقبين في تسوية هذا الصراع.

وتعرب جمهورية مولدوفا عن تمسكها بالمسار المؤدي إلى الاندماج الأوروبي وعن التزامها بالقيم العالمية للسلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحرية الاقتصادية. ويشكل الاندماج مع أوروبا الهدف الاستراتيجي الرئيسي لسياسات مولدوفا الخارجية والداخلية. ونرحب بالتطورات الإيجابية في علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي وتقدمها على مدى الأعوام الأخيرة الماضية، وخاصة بعد انتصار التحالف من أجل الاندماج الأوروبي في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وستسعى الحكومة الجديدة بثبات لتحقيق هدف إصلاح صورة جمهورية مولدوفا على الساحة الدولية وستتفاوض في المستقبل القريب على إبرام اتفاق جديد للانتساب إلى الاتحاد الأوروبي. وقادة التحالف من أجل الاندماج الأوروبي ملتزمون التزاما راسخا بالقيام بإصلاح المنظومة الاجتماعية الاقتصادية في جمهورية مولدوفا بكفاءة، فبدونها من الصعب على البلد أن ينهض نحو التقدم والازدهار. وتمثل تلك الالتزامات برهانا بليغا على التطور الإيجابي للأوضاع السياسية في جمهورية مولدوفا بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وقد استؤنفت العملية الديمقراطية.

وقد قبل البرلمان الجديد مسؤولية الامتثال لجميع التوصيات التي وضعها البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا فيما يتعلق بأحداث ٧ نيسان/أبريل. وتدعو هذه التوصيات مولدوفا إلى تحسين تشريعاتها الانتخابية والبدء في عملية التطبيق المباشر لتشريعات الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق، نعول على الدعم والفرص التي تقدمها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء للنهوض بالأهداف السياسية والاقتصادية - الاجتماعية لمولدوفا، وتطلعها إلى الاندماج الأوروبي، وحل مشكلة ترانسديستر وانسحاب القوات الأجنبية.

تقدمها الدول المانحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفي الأعوام الأخيرة، واجهت جمهورية مولدوفا كوارث طبيعية كبيرة، بدءاً من حالات الجفاف الحادة إلى الفيضانات العارمة. وفي كل عام تزيد حدة وتواتر هذه الظواهر. والضرر الذي يقع على السكان وعلى القطاعين الزراعي والغذائي، فضلاً عن الاقتصاد الوطني، كبير. وفي هذا الصدد، تزداد ضرورة تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ والتصحر وإعداد استراتيجية دولية للحد من الكوارث إلحاحاً بالنسبة للبلدان المتأثرة بشدة بمجالات الجفاف والتصحر.

وتدرك جمهورية مولدوفا أهمية الحماية البيئية لضمان التنمية المستدامة للبلد، فضلاً عن الحاجة إلى هذه المسألة لكي تسترشد بها جميع السياسات الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي عقد في الأسبوع الماضي، ونؤيد بقوة استمرار المفاوضات. ونرجو أن نحتتم مؤتمر كوبنهاغن القادم بإصدار وثيقة جديدة بعيدة الأثر. ونثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لحشد الإرادة السياسية اللازمة لاعتماد اتفاق جديد وعادل وطموح.

وتؤيد جمهورية مولدوفا بقوة نشاط فرقة العمل الرفيعة المستوى بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية التي شكلها الأمين العام وبرئاسته. ومن شأن التعاون الكفء بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من هيكل الأمم المتحدة ذات الصلة، بغرض تعبئة أموال جديدة للتغلب على أزمة الغذاء العالمية، أن يسهم إسهاماً كبيراً في التوصل إلى خطة شاملة للعمل بشأن الأمن الغذائي. ونؤيد عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في روما في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وتحظى اليونان حالياً بشرف ترؤس إحدى أهم المنظمات الأمنية الإقليمية، وهي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعملية صنع القرارات القائمة على توافق الآراء في هذه المنظمة، إلى جانب نهجها الشامل إزاء الأمن، دليل على قوة تعددية الأطراف. وقد تعهدت اليونان بأن تكون وسيطاً نزيهاً، وبأن تعمل مع كل دولة من الدول المشاركة، لتجسيد الرؤية المشتركة للسلام والأمن والتنمية لجميع أعضاء المنظمة الـ ٥٦. وعملية كورفو، وعدنا المشترك بطي الصفحة بشأن الأمن الأوروبي في إطار حوار متماسك وشامل، للجميع، تثبت مجدداً أنه حيث تكون هناك إرادة، يكون هناك مخرج.

إن تجمعنا السنوي في الأمم المتحدة هام، ولكنه غير كافٍ في الحقيقة. والمطلوب، أولاً وقبل كل شيء، هو الإرادة السياسية لترجمة الأقوال إلى أفعال. ونحن نقف الآن عند أدق منعطف لمستقبلنا البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وعلينا جميعاً - صناع سياسات، ودبلوماسيين، وعلماء، وناشطين ومواطنين معنيين على السواء - مسؤولية الحفاظ على صلاحية كوكبنا للحياة على ظهره، وتسليم أبنائنا عالماً أفضل من العالم الذي ورثناه.

إن أرسطو هو الذي قال إن الطبيعة تتصرف كما لو كانت تتنبأ بالمستقبل، وتنبؤات الطبيعة الراهنة غير مشجعة مطلقاً. فلا يمكننا أن ننسى أن كوكبنا في حالة بيئية طارئة. والدليل العلمي على هذه المسألة يفرض نفسه. والأثر الاجتماعي - الاقتصادي لتغير المناخ على الاقتصاد العالمي، إذا ترك بدون كبح، سيهون معه الركود الاقتصادي الراهن على الأرجح.

لقد آن الأوان لتسريع جهودنا المشتركة لكي نعالج بفعالية الأثر السلبي لتغير المناخ، مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متفاوتة، وقدرات كل بلد بذاته.

وختاماً، أودّ أن أؤكد امتثال جمهورية مولدوفا لمثل الأمم المتحدة، واستعدادها للمزيد من التعاون بعمل محدد، بغية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها. ومع احترامنا لتنوع الأفكار والثقافات والأديان للجميع، يجب علينا أيضاً أن نكون متحدين في بلوغ هدف مشترك - هو حماية البشرية والحفاظ على الكرامة الإنسانية باعتبارهما قيمة عالمية عليا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد أناستاسيس ميتسياليس، رئيس وفد جمهورية اليونان.

**السيد ميتسياليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية):** أودّ

أن أخطب الجمعية العامة نيابة عن معالي وزيرة خارجية جمهورية اليونان، السيدة دورا باكوياثيس، التي لم تتمكن من الحضور إلى نيويورك اليوم للأسف.

اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ رئيس هذه الهيئة، السيد علي عبد السلام التريكي. وإنني واثق من أن خبرته السابقة المكثفة ستخدم عملنا بشكل جيد، وترشدنا إلى اجتياز المشاكل التي نحن مطالبون بمعالجتها. كما أودّ أن أحیی السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على جهوده الحثيثة لتعزيز عمل الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

ولا يمكنني إلا الاعتزاز بمخاطبة الجمعية العامة، باعتبارها أهم مؤسسة عالمية أنشأها البشرية، والتي تصور الإغريق فكرتها الأصلية، ووضعوها موضع التطبيق منذ ٢٥ قرناً. فقد كانت الرؤية اليونانية القديمة منطلقاً ومصنوفة لمفهوم تعددية الأطراف، فهي الأسلوب الوحيد للتعامل بفعالية مع التحديات العديدة والمتنوعة التي يواجهها المجتمع الدولي. وإلى جانب الائتلافات والمنظمات الإقليمية المختلفة، فإن الأمم المتحدة، في الحقيقة، هي الإطار الأساسي لتضافر القوى والمجاهة الجماعية لتهديداتنا المشتركة، وتعزيز قيمنا المشتركة.

إننا نعلم أنّ تغير المناخ والأزمة الاقتصادية والفجوة بين الشمال والجنوب تزيد الضغوط على الناس وتدفعهم إلى الهجرة. وهذه الأزمات تؤدي إلى ظروف معيشية تسهم في واحدة من أسوأ وصمات العار في جبين البشرية، وإلى إهانة من أسوأ الإهانات لكرامة الإنسان - وهي تجارة الرق الحديثة أو الاتجار بالبشر.

لقد أُجبر نحو ١٩٢ مليون شخص على الترحول عن أماكن ولادتهم. ومنذ عام ٢٠٠٠، اعتقل نحو مليون شخص أثناء محاولتهم العبور من تركيا إلى اليونان بحثاً عن حياة أفضل. وهذا الشكل الجديد من تجارة الرق أزهق آلاف الأرواح. ونحن مدينون لهؤلاء وللناس الذين فقدوا حياتهم لتغيير الأمور، بمحاربة المتاجرين وبالعمل معاً للحد من الهجرة غير الشرعية، بتحقيق التنمية وتوجيه الاهتمام نحو البلدان التي يغادرها المهاجرون.

تستضيف أئتنا المحفل العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ونحن نسعى إلى اقتراحات محددة للإجراءات والسياسات العامة، ونريد صياغة أفضل الممارسات لكي تعتمدها الدول المشاركة.

ما انفكّ الإرهاب يشكّل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. ويجب أن يبقى الالتزام الدولي بمكافحة الإرهاب قوياً، كما ينبغي تكثيف جهودنا لمجابهة هذا التحدي بنجاح. ولكن، لكي تكون جهودنا ناجحة وقائمة بذاتها، يجب أن تحظى بأوسع توافق آراء وقبول ممكن، وأن تقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وعلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحمايتها.

ينقلني هذا إلى مسألة شغلت موقع الصدارة من اهتمام المجتمع الدولي وقلقه - هي مسألة حقوق الإنسان.

وسيكون مؤتمر كوبنهاغن اختباراً لمصدقية التزامنا باتفاق طموح وشامل للجميع بشأن تغير المناخ.

وإلحاق الموقف يعني أنه، إذا جاز لي أن أعيد صياغة عبارة قالها أول رجل هبط على سطح القمر، حتى إذا قطع الإنسان اليوم شوطاً بعيداً في محاولة التخفيف من عواقب تغير المناخ، فسيبقى ذلك، للأسف، مجرد خطوة صغيرة للبشرية. لكن الخطوات الصغيرة هامة أيضاً. واليونان تواصل دعمها القوي لتمويل مشاريع التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ واستراتيجيات التنمية المنخفضة الكربون. وقد أثبتنا مرارا التزامنا بذلك، بدعم تكثيف أقل البلدان منعة لتغير المناخ، بتقديم مبلغ ٢١ مليون يورو حتى نهاية عام ٢٠١١.

وتتطلب التحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية الراهنة على جميع الأمم مجموعة من الاستجابات الطموحة والإبداعية التي تقدم حلولاً فعالة ودائمة. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً حيوياً في تحقيق هذه الأهداف. ولا بدّ من إعادة تأكيد التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية. وتنشيط الاقتصاد العالمي، وتعزيز سياسات مستدامة مؤاتية للنمو، عنصران أساسيان لحلّ الأزمة، وضروريان لصون وتحسين التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. ودعم الأمم الأقل منعة، والتي كانت هي الأشد تضرراً بانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، هو المجال الذي يجب أن يُبدل فيه جهد خاص.

إن عملنا لمكافحة الجوع والعوز لم يؤت ثماره المنشودة بعد، بينما تحتاج المعونة الإنسانية والإنمائية إلى ترشيد، لكي تصبح أكثر فعالية وإنتاجية. وهناك حاجة ماسة إلى عمل تآزري متعدد الأطراف. فالناس الذين يعيشون على حافة الهاوية نفذ صبرهم. وهم يريدون أن يعرفوا ما إذا كانت قرارات قادتهم في مؤتمر قمة بيتسبرغ هي القرارات السليمة التي ستعيدنا إلى مسار التنمية.

ومنذ كانون الثاني/يناير، ظل هدفنا هو بناء توافق آراء، وإيجاد حلول جماعية وشاملة لصراعات عميقة الجذور ومطوّلة، مقتنعين بأن تعزيز أمن طرف ما سيعزز أمن الجميع بلا ريب. وقد استندت جهودنا إلى الصدق والثقة المتبادلين، وإدراك أن الأمن غير قابل للتجزئة وشامل على السواء. لكن توافق الآراء كان محيراً في بعض الحالات، كما هو الحال في جورجيا.

وكان إنجازنا الجماعي الهام هو إطلاق عملية كورفو، وهي مناقشة جدية ومفتوحة بشأن مستقبل الأمن في أوروبا. وتمثل هذه العملية جهد البلدان الأوروبية لإعادة النظر في النظام الأمني الأوروبي الأوسع وإعادة تعريفه. وفي اجتماع أثينا الوزاري في كانون الأول/ديسمبر، نهدف إلى إرساء أساس متين، بحيث يمكن لحوارنا أن يبدأ بإحراز نتائج ملموسة.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) قبل أيام قليلة، متخذاً بذلك خطوة هامة في المضي قدماً بتزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ونحن نؤيد ذلك القرار الهام. لكن إنشاء الأدوات العملية أمر أساسي لتحقيق أهداف سياسية ذكية كهذا الهدف. وتعتقد اليونان اعتقاداً راسخاً بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبقى الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار النووي. والمشاركة الواسعة فيها، إلى جانب إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة وتنفيذ البروتوكول الإضافي، هي، بدون أدنى ريب، الرد الأكثر فعالية على مخاطر الانتشار النووي. ويساوي ذلك أهمية الحصول على تصديقات إضافية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والإعداد المبكر لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي ما يتعلق بالمسائل الدولية والإقليمية الكبرى، وبالصراعات والنقاط الساخنة، تؤيد اليونان تأييداً كاملاً سياسة الاتحاد الأوروبي وعمله، كما حددتها رئاسته. ودور

فاحترام هذه الحقوق هو أحد الأركان الأساسية للنظام القانوني المعاصر. واتفاقيات حقوق الإنسان ومؤسستها رفعت مستوى الوعي والحساسية لدى الدول والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وقد قدّمت اليونان ترشيحها لمقعد في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، لأنهما تؤدّ القيام بدور استباقي في حماية حقوق الإنسان. ونعتقد أنه يمكن للمجلس أن يقوم بدور أساسي في تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وينبغي لهذا الدور ألا يقتصر على تحديد منتهكي تلك الحقوق، وإنما ينبغي له أن يسهم في التغلب على مواطن القصور وينفّذ معايير عالمية.

ويجب أن يكون الاهتمام بحماية حقوق الإنسان حقيقياً وأن يكون محوره الإنسان، وأن تُنفّذ الحماية في ظل الامتثال الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن نمنح المسائل الجنسانية مكانة خاصة في نظام حماية حقوق الإنسان. فحقوق المرأة تستحق كل اهتمامنا، لأنها لا تزال تنتهك بصورة منهجية وفاضحة في أرجاء عديدة من العالم. والتعليم وفرص العمل المتكافئة مجالان رئيسيان.

وكما أسلفت القول، عملت اليونان خلال فترة ولايتها الحالية، بصفتها رئيسية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمستوى رفيع من الشعور بالمسؤولية والحساسية، على أساس الاعتقاد بأن تحقيق الأمن والاستقرار ليس لعبة يستأثر فيها الرايح بكل شيء، ولا ينبغي أن يكون كذلك. ففي عصر ما بعد الحرب الباردة، حيث التحديات الأمنية متعددة الوجوه ومتداخلة، ينبغي إيلاء الاحتياجات الأمنية للدول العناية اللازمة على الرغم من الرؤى السياسية المتناقضة، والمتعارضة في الغالب، لما هو حق وعادل.

الاستثمار والتجارة في معظم البلدان المجاورة، مساهمة بذلك في تنمية المنطقة بأكملها.

والأهم، هو أننا نعمل بجد لإقامة وتوطيد علاقات جوار طيبة، بمواصلة وتعزيز التسوية السلمية للتراعات على أساس القانون الدولي. لكن التراعات القديمة مستمرة. وفي السنوات الـ ١٥ الماضية، شاركت اليونان في مفاوضات بقيادة الأمم المتحدة بشأن مسألة تسمية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وكانت مشاركته بنية حسنة. ومن المؤسف أنه لم يتم إحراز تقدم موضوعي أو ملموس حتى الآن، على الرغم من حقيقة أن اليونان اتخذت خطوة كبرى باتجاه التسوية. فقد قبلنا باستخدام عبارة "مقدونيا" إلى جانب تحديد جغرافي يعكس الواقع. ومن المنطقة الجغرافية الواسعة لمقدونيا، لا يقع سوى جزء في إطار الأراضي المجاورة لنا. فكيف يمكن لهذا البلد أن يدعي الحقوق الحصرية في الاسم؟ وإصرار القيادة في سكوبيه على إدعاء تلك الحقوق بإنكار المحدد الجغرافي، والخطابات والسياسات المنطوية على مفارقات، وتناقض مع مبدأ علاقات حُسن الجوار، تثير أسئلة خطيرة حول الدوافع الحقيقية لتلك الحكومة. وتتفاوض اليونان من أجل حلٍّ يحترم كرامة كلا البلدين وكلا الشعبين. إننا نتفاوض من أجل حل واضح يوافق عليه الطرفان معاً ويمكن لجارتنا أن تستخدمه باعتزاز في معاملاتها مع أي كان - حل يجعل كل طرف رابحاً.

ولا تزال مسألة قبرص جرحاً مفتوحاً في أعماق قلب أوروبا. وبفضل جهود الرئيس كريستوفياس، بدأت جولة جديدة من المحادثات تحت إشراف الأمم المتحدة. وهذا ما يعزز الأمل، لكن الطريق لا يزال طويلاً، وهناك عوائق وصعوبات يجب التغلب عليها. وتؤيد اليونان حلاً محددًا ومستداماً وعادلاً، يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ويتوافق مع قيم الاتحاد الأوروبي، ومبادئه وإطاره المؤسسي، حلاً يقود إلى إعادة توحيد الجزيرة. ونعتمد اعتقاداً راسخاً بأنه

الاتحاد الأوروبي في معالجة عدد من الحالات الملحة والصعبة، ومنها القرصنة في الصومال، أثبت أنه حيوي وناجح وفعال.

والمنطقة الأوسع لشمال شرق أوروبا وشرق البحر الأبيض المتوسط تتصدر السياسة الخارجية لليونان. فهي منطقة حيوية من منظور جغرافي - سياسي وجغرافي - استراتيجي، ولكنها إحدى المناطق الأكثر اضطراباً في العالم أيضاً. وتشمل نظرتنا إلى هذه المنطقة توطيد الأمن والاستقرار والتنمية. وهدفنا هو العمل مع جميع الدول المجاورة في المنطقة لتعزيز الاستقرار والديمقراطية والاقتصادات المنيعة، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في رفع مستوى نوعية حياة المواطنين إلى أعلى المعايير الأوروبية. وتقوم هذه النظرة على أربعة أركان: أولاً، إقامة علاقات جوار طيبة وحمايتها؛ ثانياً، الإدماج الكامل لجميع بلدان جنوب شرق أوروبا في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية؛ ثالثاً، توثيق التعاون الإقليمي وتعميقه أكثر في مجالات البنى الأساسية والاقتصاد والتجارة؛ وأخيراً، وليس آخراً، تمتين الروابط والتفاعل الثقافي على مستوى المجتمعات المدنية. ونحن نعمل بأقصى طاقتنا لتجسيد هذه الرؤية.

وإننا نواصل البناء على جدول أعمال المجلس الأوروبي في نيسالونيكى لعام ٢٠٠٣، الذي أرسى الأسس لإدماج بلدان البلقان الغربية في الاتحاد الأوروبي، طبعاً شريطة تلبية معايير الالتحاق ومتطلباته. والأفق المستقبلي في إطار أوروبا لجميع بلدان البلقان الغربية أصبح الآن في متناول اليد تقريباً، ويبدو أنه عملي اليوم أكثر من أي وقت آخر.

وفي الوقت نفسه، تقوم اليونان بتعزيز التعاون الإقليمي عبر تمويل مشاريع بارزة للبنى الأساسية والمشاركة فيها، وبجهد القوى مع البلدان الأخرى المجاورة لإنشاء شبكة موثوقة وكافية لتوزيع الطاقة. وهي أحد أهم شركاء

ولا هو ثقة عمياء. فلكي تصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، عليها أن تستوفي جميع المعايير التي وضعها ذلك الاتحاد.

إن الحكومة التي أمثلها استثمرت في التقارب اليوناني - التركي. فقد كان كوستاس كرامانليس أول رئيس وزراء يوناني يقوم بزيارة رسمية إلى أنقرة في ٤٠ عاماً. لقد استجرأنا على طي الصفحة. وذهبنا إلى أبعد من الكلام، ولكننا لم نر أية استجابة فعالة من الجانب الآخر. فتركيا تعلن أنها لا تريد أية مشاكل مع جيرانها. لكن الطائرات المقاتلة التركية ظلت تحلق على ارتفاع أمتار قليلة فوق سطوح منازل سكان الجزيرة اليونانية طوال فصل الصيف. والبرلمان التركي يواصل التهديد يشن الحرب على بلادي.

ينبغي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ووفقاً للقانون الدولي. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تجسد القانون العرفي، توضح السبيل إلى حل نزاعات الحدود البحرية سلمياً. وسترحب اليونان بأي قرار تتخذه تركيا بأن تحذو حذو الدول الـ ١٦٠ الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، التي صدقت على الاتفاقية. وتلك الخطوة، إلى جانب إرادة سياسية واضحة من الطرف التركي، للاستثمار في العلاقات الودية مع اليونان، يمكن أن يوجه ضربة حاسمة إلى التوترات وعدم الثقة في علاقاتنا الثنائية، ويسهم في تعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا بأكملها.

لقد رأى أرسطو أن من الممكن الفشل بأساليب عديدة، أما النجاح فهو غير ممكن إلا بأسلوب واحد. ونحن مقتنعون بأن هذا الأسلوب الوحيد هو تعددية الأطراف الفعالة بقيادة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى تلك القيادة من جانب الأمم المتحدة إذا أردنا أن ننفذ مهمتنا النهائية - ضمان كرامة المواطنين الذين نمثلهم، وحياتهم وحررياتهم. وعلينا أن نزود الأمين العام بالأدوات لقيادة هذه المنظمة،

ينبغي ترك المجتمعين وحدهما، بدون أية ضغوط خارجية أو توجيه أو تدخلات، لكي يقررا بشأن مستقبلهما المشترك. إن الحل يجب أن يكون لهما، ولهما وحدهما. والمواعيد النهائية المصطنعة، والجداول الزمنية الصارمة ومخاطر الانقسام الدائم، لا دور لها في البحث عن حل دائم. إنها تضيف ضغطاً وتوتراً غير ضروريين إلى العملية التفاوضية الدقيقة وتثير أسئلة حول النوايا الحقيقية لأولئك الذين يروجونها.

إن الحالة الراهنة في قبرص غير مقبولة. والقوات العسكرية التركية تواصل احتلال جزء من أراضي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وتركيا - المرشحة لعضوية هذا الاتحاد - ترفض الاعتراف ببلد كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي وبشريك مستقبلي. والمدن التي كانت زاخرة بالحياة ذات مرة، ومنها مدينة فاماغوستا، باتت مدن أشباح. وعائلات الأشخاص المفقودين ما انفكت تتساءل عن مصائر أحبائها، فيما فظائع الماضي التي لا توصف تعود إلى الضوء شيئاً فشيئاً. وهذه الصورة لا يمكن تخيلها في عيون المواطن الأوروبي العادي، وهي غير متوافقة مطلقاً مع الواقع الأوروبي الحالي. ونأمل أن يتمكن الشعب القبرصي - القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على السواء - من أن يترك وراءه الماضي الأليم، ويتطلع، موحداً، إلى المستقبل الذي ينتظره في إطار الأسرة الأوروبية، التي تشكل أفضل ضمانة لأمنه وازدهاره. وتركيا التي تقبض على مفتاح الحل للمسألة القبرصية، تعلم جيداً أن هذا الحل سيعجل رحلتها الخاصة إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً.

من المرجح أن تكون اليونان أصدق داعم للتحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي - وهذا صحيح حتى في الأوقات الصعبة. فنحن مقتنعون بأن تركيا ستكون جارة أفضل لليونان، إذا قامت بجميع الإصلاحات الضرورية، وأصبحت دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. وستسهم العضوية التركية في الاستقرار في منطقتنا. لكن هذا ليس شيكاً على بياض،

التركيز في كوبنهاغن، بعد ثلاثة أشهر من الآن، على ثلاثة أهداف قابلة للتحقيق. أولاً، يجب أن نتفق على هدف مشترك من أجل إجراء خفض كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وأن نحدد أهدافاً واضحة للأجلين المتوسط والبعيد كليهما. ثانياً، يجب أن نتفق على مسار لتحقيق هذه الأهداف. وثالثاً، يجب أن نتخذ السياسات والتدابير لإبقاء جهودنا على ذلك المسار.

ويشكل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تحدياً للدول الصناعية والاقتصادات الناشئة والبلدان النامية على السواء. وليس هناك تناقض بين النمو الاقتصادي والسياسات الطموحة لمواجهة تغير المناخ. فاعتماد اقتصاد أخضر أمر ممكن، كما يُظهر مثال بلدي بالذات بين بلدان أخرى. وفي هذا السياق، من المهم أيضاً أن نبقى في الأذهان المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ في جميع أرجاء العالم. وأني أرحب بالتقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة المعنونة "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" (A/64/350)، وأتطلع إلى المزيد من المداورات بشأن هذا الموضوع.

إن الأزمات المالية والاقتصادية الجارية تقلب اتجاه التقدم المحرّز بصعوبة في البلدان النامية، التي تسعى سعياً جدياً لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد أكثر تلك البلدان فقراً في تخفيف الآثار الفورية للأزمة، على أن يضمن في الوقت نفسه أننا لا نغفل التحديات الطويلة الأجل في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال تغير المناخ. وهناك خطر ملازم من أن الأزمة الاقتصادية ستؤدي إلى ركود عام - أو حتى إلى انخفاض - في المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا تحدّي يجب علينا مجابهته والتغلب عليه، والأمر الأساسي، اليوم أكثر من أي وقت آخر، أن يعجّل جميع المانحين بترجمة التزامهم بتقديم المعونة.

بحيث يمكن لها أن تضطلع مجدداً بدورها المركزي في الحياة الدولية ومجابهة التحديات العديدة التي تواجه الإنسانية. ولا بد لنا من تحديد مواطن ضعف الأمم المتحدة، وأن تكون لدينا الجرأة لإصلاحها، باستخدام التفكير المنطقي، تماماً كما نفعل في البيت، وفي بلداننا، لأن كل فشل للأمم المتحدة هو فشل شخصي لنا جميعاً ولكل فرد منا، ولأن العالم يتغير، وعلينا أن نتغير معه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي

الكلمة الآن لسعادة السيد كارستين ستاور، رئيس وفد مملكة الدانمرك.

**السيد ستاور** (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): في هذا

الوقت، هناك تحديات اقتصادية وبيئية كبرى تثير شواغل عالمية متزايدة، وتؤثر على الناس في جميع أرجاء هذا الكوكب. ومجابهة تلك التحديات بفعالية، نحتاج، اليوم أكثر من أي وقت آخر، إلى نظام ديناميكي واستباقي ومتعدد الأطراف. ونحتاج إلى أن تقدم الأمم المتحدة إجابات عالمية لتحديات عالمية.

وفي غضون أقل من ثلاثة أشهر، سنلتقي ثانية في

كوبنهاغن لإبرام اتفاق بشأن تغير المناخ. وآثار تغير المناخ ظاهرة بشكل متزايد في جميع أرجاء العالم، وليس أقلها في البلدان النامية، والعالم بأكمله يتطلع إلينا بحثاً عن إجابات. والإجابات التي يجب أن نعطيها هي - اتجاهات جديدة نحو المستقبل، وتغييرات تحويلية في أسلوب عملنا التجاري ونموذج جديد للنمو والتنمية. وفي هذا الصدد، أرحب فعلاً بقيادة الأمين العام كما أثبتتها في دعوته منذ بضعة أيام إلى عقد مؤتمر قمة بشأن تغير المناخ، وفي ملاحظاته التي خلص إليها في تلك المناسبة.

إن الرسالة واضحة: يجب أن نتصرف الآن لتلافي

حدوث تغيرات كارثية محتملة في المناخ العالمي. وسيكون

أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لما تصبح بعد أطرافاً في المحكمة الجنائية الدولية على أن نفع ذلك. وينبغي ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الدولية.

ومن بين أشد الأخطار الحالية على السلام والأمن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها. والمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتسم بأهمية بالغة. وجلسة مجلس الأمن برئاسة الرئيس أوباما (انظر S/PV.6191)، في ٢٤ أيلول/سبتمبر قدمت دليلاً وافياً. ونحن نرحب بالمفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن التخفيضات الرامية إلى متابعة معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، كما نرحب بالترام الرئيس أوباما بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وسيكون لكلتا المعاهدتين أثر إيجابي على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أدعو إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتهما بتعليق أنشطة التخصيب، والبدء بمفاوضات بشأن البرامج النووية المدنية الشفافة، كما ورد في قرارات مجلس الأمن.

ولقد كانت الانتخابات في أفغانستان بعيدة عن الكمال. ونحن بحاجة إلى مشاركة الحكومة الجديدة لإيجاد الشرعية الأساسية بين الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. والاتفاق الأفغاني الجديد المراد بناؤه هو ما بين الحكومة والشعب، وينبغي أن يكون دورنا تامين ذلك الاتفاق وجعل الحكومة خاضعة للمساءلة. وفي ما يتعلق بدور المجتمع الدولي، نحتاج إلى أن نكون أفضل تنسيقاً وأكثر فعالية في دعمنا لبناء قدرات الحكومة الأفغانية. والأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقومون بدور بالغ الأهمية في هذا الشأن.

والبلدان الأفريقية، بشكل خاص، تواجه عقبات بارزة في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أوصت اللجنة الأفريقية والنداء العالمي للعمل على تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، وكلاهما بمبادرة من حكومة الدانمرك، هناك حاجة إلى التركيز بقوة على توفير العمالة للشباب، والتمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. والتركيز المتجدد على هذه المجالات في السياسات العامة سيكون أساسياً أيضاً في التصدي للأزمة الاقتصادية وتأثيرها على القارة.

وفيما نحن نشرع في المرحلة الأخيرة نحو عام ٢٠١٥، فإن مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية المقبل لعام ٢٠١٠ يتيح لنا فرصة هامة لتحديد الوسائل لتعجيل تحقيق تلك الأهداف. والدانمرك تتطلع إلى هذه المناسبة وهي متأهبة للمشاركة بفعالية في العملية.

وفي عالم متزايد العولمة والديناميكية، حيث تمييل المشاكل التي نواجهها إلى أن تصبح أكثر تعقيداً وتداخلاً مما كانت عليه في أي وقت آخر، من المهم تقدير وتعزيز المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، أي: تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع؛ وهيئة الظروف التي يمكن في ظلها صون العدالة واحترام الالتزامات الدولية؛ والنهوض بالتقدم الاجتماعي ومستويات العيش الأفضل.

وعلى الدول أن تحمي سكانها، وعليها أن تكون مسؤولة أمام المجتمع العالمي. وفي ذلك السياق، أرحب بالمناقشة الأخيرة التي عُقدت في هذه القاعة بشأن المسؤولية عن الحماية، وأظهرت دعماً ساحقاً لهذا المفهوم من جانب الدول الأعضاء. وهي تبشر بالخير لمداولاتنا المتواصلة بشأن تلك المسألة.

وفي ذلك الصدد، علينا أن نتذكر أن ما يجري في عرض البحار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة الميدانية في الصومال. ويتسم إرساء الأمن والاستقرار للصوماليين بأولوية عليا، والدائمك تدعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وعملية جيبوتي.

ويجب على الأمم المتحدة نفسها أن تكون قادرة على التغيير لكي تتمكن من مجابهة جميع هذه التحديات الجديدة بفعالية، وتحقيق النتائج المرجوة. ومن المهم مواصلة الزخم في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بغية تكيف تلك الهيئة الرئيسية للعالم اليوم. وتواصل التزامات الأمم المتحدة بحفظ السلام القيام بدور حاسم في صون السلام والأمن العالميين، بوجود أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ عنصر من حفظة السلام، منتشرين عالمياً في نحو ٢٠ بعثة. لكن الزيادة الهائلة والحاجة إلى تعزيز القدرة لإدارة وبقاء تلك العمليات لحفظ السلام، أظهرها مواطن قصور تتعلق بعمليات اتخاذ القرارات وبالمشاركات أنفسها. لذا، تدعم الدائمك بشدة المبادرات الأخيرة التي من شأنها أن تمكننا من تلبية الطلبات المتزايدة، بإنشاء نظام أكثر فعالية وشفافية وقابلية للمساءلة.

إن الأمن شرط مسبق لتنفيذ البرنامج، ولا يمكن توافقه في درجة معينة من المخاطرة، لكن التحدي هو تخفيفها. ولهذا، تؤيد الدائمك الإصلاح المتواصل لتقييمات الأمن وإجراءاته. لكن الحالة في أي بلد بعد انتهاء أي صراع تكون غالباً بالغة الاضطراب أيضاً. وهناك حاجة إلى ضمان دعم سريع وفعال ذي كفاءة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وإلى تعزيز جهود بناء السلام. والأمم المتحدة مؤهلة بامتياز لقيادة تلك الجهود، ونحن نرحب بالتركيز الشديد على هذه المسألة ونتطلع إلى استعراض هيكل بناء السلام في السنة المقبلة.

وفي باكستان المجاورة، يجب على المجتمع الدولي وأصدقاء باكستان الديمقراطية أن يغتنموا هذه الفرصة لدعم الحكومة الديمقراطية في مكافحة الفقر والتطرف. وعلينا أن نساعد باكستان في بناء دولة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وسيكون هذا إسهاماً بارزاً في تحقيق السلام والتنمية في جنوب آسيا. وإنني أرحب ترحيباً حاراً بجهود الحكومة لمكافحة الإرهاب، بينما هي تحاول، في الوقت نفسه، تخفيف المشقة التي يتحملها الأشخاص المشردون داخلياً في باكستان. ومن التطورات الإيجابية أن العديد من هؤلاء المشردين قد عادوا. والآن، بات التنفيذ الكامل والسريع لاستراتيجية منطقة مَلَكَنْد الإنمائية أمراً هاماً.

والمأزق في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمستوى العالي من التوترات الإقليمية يستدعيان جهوداً دولية جديدة لتعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة. ومن دواعي شعورنا بالتشجيع أن نرى المشاركة الأمريكية القوية في الشرق الأوسط، ونحث الجميع في المنطقة وجميع أطراف الصراع في الشرق الأوسط على احترام التزامات خريطة الطريق، والتحرك إلى الأمام سريعاً، وتسوية خلافاتها، بصورة نهائية، وفقاً للاتفاقات الدولية ومبادرة السلام العربية. وفضلاً عن ذلك، تؤيد الدائمك توسيع ولاية المجموعة الرباعية لتشمل بعداً إقليمياً. كما ينبغي لمساري السلام السوري واللبناني أن يشغلا موقعا دائما في جدول أعمال تلك المجموعة.

والقراصنة العاملون في المحيط الهندي وخليج عدن، قبالة ساحل الصومال، هم تحد أممي يمثل تحديات قانونية جديدة. وقد تصدرت الدائمك أعمال المجتمع الدولي لإيجاد حلول عملية وقانونية لضمان محاكمة القراصنة المشتبه بهم. ونحن نرحب بالمشاركة الفعالة المتزايدة للأمم المتحدة في تلك المسألة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد رونالد جان جوميو، رئيس وفد جمهورية سيشيل.

**السيد جوميو** (سيشيل) (تكلم بالإنكليزية): باسم رئيس سيشيل، السيد جيمس مايكل، قائد إحدى أصغر أمم هذه الجمعية، أهنيئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستون.

إننا، بسكان عددهم لا يزيد على ٨٥ ٠٠٠ نسمة إلا بقليل، ندرك، بألم، موطن ضعفنا بوصفنا أمة تحت رحمة الجزر ودفق المد العالمي. وقد أصبح هذا الضعف أكثر حدة في هذه المرحلة المتسمة بالأزمة الاقتصادية وأزمات أخرى، وبازدياد الآثار التدميرية لتغير المناخ. ولكن لهذه الأسباب بالتحديد، يدرك مواطنونا مسؤوليتنا بوصفنا أمة ضمن مجتمع الأمم، ونحن ندرك أن الحلول لمشاكلنا لا تكمن داخل حدودنا وحسب. وبوصفنا جمعية للأمم، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان، اليوم أكثر من أي وقت آخر، المسؤولية المنوطة بنا وتلك التي نتشارك فيها، تلك هي مسؤوليتنا حيال شعبنا وتجاه الإنسانية جمعاء.

إن المجتمع الدولي لم يتهرب من تلك المسؤولية في وجه الأزمة المالية العالمية، على سبيل المثال، فيما كان على كل أمة أن تستجيب بطريقة أو بأخرى. وفي سيشيل، كانت مواطن ضعفنا المتأصلة، ومظاهر الاحتلال الاقتصادي، كالتّي تراكمت مع الوقت، تعني أنه علينا أن نتصرف قبل العديد من الدول الأخرى، لنكون بمستوى مجابهة الأزمة، ودخلنا في ترتيب احتياطي مع صندوق النقد الدولي، وتقوم أيضا بمناقشة إعادة جدولة الديون من خلال نادي باريس.

لقد كانت العملية صعبة لكل أبناء سيشيل، لكننا نحرز النتائج، وأمتنا تخرج أكثر قوة وعزيمة. ولا يزال أماننا طريق طويل نقطع، وقد فوجئنا جميعاً، نحن وشركاؤنا

ولطالما بقيت أعمال الأمم المتحدة في المجال الجنساني، وحقوق المرأة والتنمية مجزأة وناقصة التمويل، وفي ضوء ذلك فإن ما قرره مؤخرًا الجمعية العامة في القرار ٣١١/٦٣، بإيجاد كيان جنساني جديد في إطار الأمم المتحدة، يكتسب أهمية كبرى. ونحن سندعم الأمين العام بكل وسيلة ممكنة في جهوده لضمان الإنشاء السريع لهذا الكيان. وسيشكل هذا الإنجاز معلماً بارزاً في العمل الهام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وجميع كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأمانتها العامة بحاجة إلى العمل باتساق أكبر. فعلى الجانب التشغيلي، ندعم بقوة مبادرة "توحيد الأداء"، التي تسعى إلى إسناد الأجزاء المختلفة من المنظومة إلى فهم مشترك للاحتياجات والأولويات مع ملكية قطرية كاملة للبرنامج المشترك. إنها مسؤولية جماعية وفرصة لتنفيذ جدول الأعمال تنفيذاً شاملاً، وأساليب العمل الأكثر فعالية وكفاءة على نطاق المنظومة عنصر هام، وبالتالي، يجب تسريع تنسيق الممارسات العملية على نطاق المنظومة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن التعاون المتعدد الأطراف أفضل وسيلة لصون السلم والأمن الدوليين، وللإستجابة للتحديات والمخاطر والفرص في عالم مترابط متسم بالعولمة، ولدى هذه المنظمة شرعية كبرى وقوة معنوية، ونحن نشجع الأمم المتحدة - الدول الأعضاء والهياكل التنظيمية بأكملها والأمانة العامة - على اغتنام اللحظة والإمساك بزمام القيادة في معالجة التحديات العالمية الجديدة. والنتيجة الطموحة والناجحة للدورة الخامسة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر، ستشكل خطوة بارزة في ذلك الاتجاه.

ويسر سيشيل أن تنوه بالمشاركة المتزايدة للعديد من الدول في مكافحة القرصنة في المحيط الهندي. ونحن نتشارك المسؤولية لضمان السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا هو الشرط المسبق لإحراز التقدم، كما هو الحال دائما. فيجب علينا أن نتخذ إجراء في ثلاثة مجالات لمعالجة حالة القرصنة بفعالية. والسبب الجوهري للمشكلة يستقر داخل الصومال. والحل الطويل الأجل يكمن في إرساء السلام والاستقرار والتقدم وسيادة القانون هناك. ومن خلال التنسيق القوي وتبادل المعلومات، يجب أن نضمن أن القرصنة غير قابلة للقاء اقتصاديا. فعلى أن نتبادل المعلومات لنضمن أنه بإبقاء السفن بعيدة عن متناول القراصنة، سنكون دائما متقدمين عليهم.

ويجب أن نضمن أن هناك ردعا كافيا من حيث وجود الأصول العسكرية في المنطقة. ولدى سيشيل وحدها منطقة اقتصادية خالصة مساحتها ١,٤ مليون كيلومتر مربع لمراقبتها وحمايتها، وهو ما لا نستطيع أداءه بفعالية بدون مساعدة البلدان الصديقة.

وليس هناك مجال نحتاج فيه إلى مسؤوليتنا المشتركة أكثر من حماية بيئتنا المشتركة وتغذيتها. فبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يرتبط الحفاظ على بيئتنا بسلامتنا وأمننا واقتصادنا، وفي النهاية ببقائنا. لذا، فإن المعركة ضد تغير المناخ هي معركة من أجل بقاءنا. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة والأمم الضعيفة الأخرى بشكل خاص، ومنها أقل البلدان نمواً، أن تنظر إلى هذه المسألة بأية طريقة أخرى.

ومكافحة تغير المناخ مكافحة قائمة على حقنا الإنساني، غير القابل للإنكار، في أن نبقي، ليس بوصفنا دولا قومية فحسب، وإنما بوصفنا شعوبا ومجتمعات. فعلى سبيل المثال، إن شعوب القطب الشمالي والشعوب الأصلية الأخرى تعاني أيضا من تغير المناخ معاناة مباشرة. ويجب أن يسمع قادة العالم أصواتها، مثلما يسمعون، تماما، أصواتنا في

المتعددة الأطراف والثنائيون، بمدى السرعة التي خرجنا بها واستطعنا تحسين حالتنا الاقتصادية. وشكلت العملية أيضا معلما بارزا في العلاقة بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ودولة جزرية صغيرة نامية، وأثبتت لنا أنه، على الرغم من أن أصوات الدول الصغرى تغرق غالبا في اضطرابات المسرح الدولي، فإنه يمكن تكييف أدوات الاقتصاد العالمي لتلبية احتياجات شريك أصغر.

لقد اعترف بخصوصياتنا ومواطن ضعفنا عبر المناقشات مع شركائنا المتعددي الأطراف والثنائيين. وتود سيشيل أن تحيي الدور الذي قام به صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في تلك العملية، كما نود أن نعرب عن تقديرنا لشركائنا الثنائيين والمنظمات الأخرى التي دعمتنا، بوسيلة أو بأخرى، في مجابهة الأزمة. وهذا مثال على المسؤولية المشتركة. ومن خلال المسؤولية المشتركة، يمكن احتواء أزمة ما. ومن خلالها، أصبح قابلا للتحقيق ما كان يبدو مستحيلا.

فمن واجبنا في هذه الجمعية أن نستخدم مبدأ المسؤولية المشتركة في حل مشاكلنا العالمية، وبخاصة بتقديم التضامن والمساعدة للدول المحتاجة إلى دعم خارجي. لقد سمعنا جميعا كيف انتشر الاضطراب في الصومال إلى خارج حدوده ليتجسد على هيئة قرصنة في أعالي البحار. وسيشيل هي إحدى الدول المتضررة مباشرة والمتأثرة جدا بذلك البلاء، لأن القراصنة ينهبون السفن ويحاصرون رياضة اليخوت والسياحة وصناعات صيد الأسماك في غرب المحيط الهندي.

والآثار الطويلة الأجل أوسع من ذلك بكثير: فمع ارتفاع رسوم تأمين السفن، ترتفع تكاليف نقل البضائع الأساسية بالمقابل. كما رأينا غالبا أن اليأس الاقتصادي، مقرونا باضطراب سياسي طويل الأجل، يمكن أن يؤدي إلى تربة خصبة للإرهاب.

وقبل أن أختتم كلمتي، يجب أن تحيي سيشيل الأمم المتحدة على العمل الذي أسهمت به للارتقاء بإدراكنا لكيفية تخريب تغير المناخ لكوكبنا. وتشكر سيشيل الأمين العام بان كي مون أيضا على قيادته في ضمان أن تغير المناخ، وبخاصة محنة أولئك الأضعف بشكل محدد، ومنهم الدول الجزرية الصغيرة النامية، يلقي الاهتمام الذي يستحقه.

وقد أوضح لنا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن تغير المناخ كارثة حقيقية في طور النشأة. إنها كارثة لا تقع في لحظة مفاجئة واحدة، خلافا للكوارث العالمية السابقة، ولكنها تكتسب وتيرتها وقوتها التدميرية مع الوقت. وهي كارثة من صنع الإنسان أيضا، أي أنها نتيجة أخطائنا. ولهذا، فهي كارثة علينا واجب ومسؤولية منعها، ونستطيع أن نمنعها.

ولا يمكننا أن نتحمل ترك أية أمة وراءنا في كوبنهاغن، مهما كانت فقيرة أو ضعيفة أو صغيرة. وأقول مجددا، تلك هي مسؤوليتنا المشتركة التي يجب أن نضطلع بها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كودجو مينان، رئيس وفد جمهورية توغو.

**السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوالي في البداية أن أنقل إليكم التحيات الحارة من رئيس دولة توغو وحكومتها وشعبها، بمناسبة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأود أن أضيف أيضا أن وزير خارجية توغو، الغائب عن نيويورك للأسف، طلب مني أن أقرأ الكلمة التالية:

”من هذه المنصة، حيث أعرب قادة الكوكب بأكمله عن آرائهم بشأن المسائل الرئيسية لهذه المرحلة، أود بدوري أن أشارك هذه الجمعية الأفكار التالية التي أثارها التطورات التي حصلت في عالمنا طوال الأشهر الـ ١٢ الماضية.

الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي الدول الأخرى الضعيفة بشكل خاص.

وما من شيء أكثر لزوما لبقائنا، كدول وأمم وشعوب ومجتمعات، من استجابة ملحة ومتسقة وفعالة لآثار تغير المناخ. لكن الاستجابة حتى الآن ظلت قاصرة بشدة. فقبل مؤتمر كوبنهاغن بأسابيع، لا نزال غير متأكدين من نوع أي اتفاق سنصل إليه هناك. وعلاوة على ذلك، هناك مؤشرات بأنه إذا تم التوصل إلى اتفاق، فلن يكون كافيا لإنقاذ دول جزرية عديدة.

وبما أن سيشيل آخر دولة جزرية صغيرة نامية تتكلم في هذه المناقشة العامة، فهي تشعر أن عليها واجب تذكير المجتمع الدولي بأنه في الأسابيع المقبلة قبل كوبنهاغن، سيواصل تحالف الدول الجزرية الصغيرة الدعوة بإصرار إلى ما هو ضروري لبقائنا. ويشمل ذلك تثبيت استقرار كمية غازات الدفيئة في الجو للأجل الطويل عند مستوى أدنى بكثير من ٣٥٠ جزءا في المليون؛ وضمان أن يحدد معدل زيادات درجات حرارة السطح العالمي إلى أدنى بكثير من ١,٥ درجات مئوية فوق المستويات قبل الصناعية؛ والمطالبة بأن تبلغ انبعاثات غاز الدفيئة العالمية ذروتها بحلول عام ٢٠١٥، ثم تنخفض من ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، ثم تنخفض بشكل كبير بعدئذ. وعلاوة على ذلك، ينبغي خفض انبعاثات غاز الدفيئة بأكثر من ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وينبغي خفض انبعاثات غاز الدفيئة الواردة في المرفق ١ بما لا يقل عن ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، كما ينبغي خفض ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من مستويات ثاني أكسيد الكربون لعام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠. وينبغي أيضا للانبعاثات غير الواردة في المرفق ١ أن تظهر انحرافات بارزة عن خط الأساس في فترات زمنية ماثلة.

لتهيئة الظروف المواتية لإصلاحات جريئة، وإرساء الأسس لميثاق جمهوري جديد ومصالحة وطنية. وعملت الحكومة بتوجيه من رئيس الدولة بلا كلل منذ عام ٢٠٠٥ من أجل سياسة للانفتاح وتعزيز الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون والحد من الفقر. وتم تنفيذ عدد من الإصلاحات في هذا الصدد، وبخاصة في المجالات السياسية والدستورية والمؤسساتية والاجتماعية - الاقتصادية.

”ومن الناحية السياسية، شارك رئيس الدولة في الحوار بوصفه أداة لتوافق آراء سياسي. وقد توج هذا النهج القائم على سياسات الانفتاح الكامل، بتوقيع الاتفاق السياسي العالمي في آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي أفضى بدوره إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، بتيسير من فخامة السيد بليز كومايووري، رئيس بوركينا فاسو. وأذكر أن تنفيذ الاتفاق السياسي العالمي والالتزامات الـ ٢٢ التي تم التعهد بها مع الاتحاد الأوروبي أفضى إلى إجراء انتخابات تشريعية حرة وديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، رحب بها المجتمع الدولي بالإجماع. وبالروح نفسها، أنشئت لجنة الحقيقة والعدل والمصالحة، التي عين أعضاؤها في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وهدفها إلقاء الضوء على أعمال العنف السياسي التي وقعت في توغو في الفترة بين عامي ١٩٥٨ و ٢٠٠٥، للقضاء، دفعة واحدة وإلى الأبد، على الإفلات من العقاب في بلدنا، ولمصالحة شعب توغو مع تاريخه.

”وفي ما يتعلق بالإصلاح الدستوري، أحرز تقدم كبير. ففي آب/أغسطس، أقرت الجمعية الوطنية قانونا يعدل القانوني الانتخابي ويخفف شروط الأهلية للانتخابات الرئاسية، ويسمح

”ولكن قبل القيام بهذه المهمة، أود أن أنقل إليكم، سيدي، التهاني الحارة من حكومة توغو وشعبها على انتخابكم المستحق لترؤس الجمعية العامة في هذه الدورة. ويمكنني أن أؤكد لكم على رغب وفد بلدي في العمل معكم لتنفيذ ولايتكم، التي سيشكل نجاحها مفخرة لأفريقيا، ولا سيما لبلدكم، الجماهيرية العربية الليبية، التي تحتفظ توغو معها بعلاقات ودية من التضامن والتعاون.

”أود أيضا أن أنقل إلى سلفكم، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، تهانئ على عمله، وبخاصة على المبادرات الجديرة بالثناء التي قام بها أثناء فترة ولايته، لكي يعيد الجمعية العامة إلى موقعها ودورها اللذين تستحقهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وإلى معالي الأمين العام بان كي مون، أنقل تهانينا على الأسلوب الديناميكي والعملية الذي وجه به منظمنا.

”إنني هنا أؤكد مجددا تأكيدنا قاطعا على امتثال توغو الكامل للمثل العليا للسلام والأمن والتنمية التي تتبوأ مركز أولويات منظمنا. ويؤيد بلدي أيضا النهج التي اعتمدها منظمنا في السنوات الأخيرة للنهوض بالتنمية المستدامة عبر تعزيز السلام والأمن، وحشد التضامن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

”وتبقى الإدارة السياسية والإدارية والاقتصادية أساسية لتوطيد السلام والأمن في بلداننا، وهي تسهم، بلا ريب، في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكنه من غير الممكن تحقيق تنمية متسقة ودائمة بدون أجواء سلام وتوافق وطني. ولذلك، فإن حكومة توغو لا تدخر أي جهد

أيضا تقدما كبيرا. ففي مجال الصحة، أعدنا خطة تنمية صحية وطنية للأعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، بتكلفة قدرها ٣١٧ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، مما يعكس إرادة حكومة توغو للاستجابة بفعالية للاحتياجات الصحية لشعبنا. وفي ما يتعلق بالتعليم، فقد عانى النظام التعليمي في توغو من القيود المالية السائدة في البلاد طوال السنوات الـ ١٥ الماضية نتيجة تعليق التعاون. وهذه الحالة، مقرونة بارتفاع الإقبال على التعليم، أدت إلى تراجع في الأحوال التعليمية وإلى مشاكل هيكلية خطيرة. وفي مواجهة هذه القيود، التزمت الحكومة بإعداد خطة تعليمية قطاعية تسمح للبلد بإطلاق مبادرة سريعة المسار عام ٢٠١٠، لضمان التعليم للجميع.

”ولإضفاء وجه جديد على الإدارة العامة، وجعلها أداة حقيقية لإعادة إعمار بلدنا وتحديثه، قمنا بإصلاحات واسعة استدعت تعيين مسؤولين جدد في جملة أمور. وهكذا، وجد آلاف الشباب فرص عمل في القطاعين العام والخاص، بفضل تهيئة ظروف إنتاجية أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

”وعلى صعيد القطاع الاقتصادي، اتخذت تدابير ملائمة لإرساء المالية العامة على أسس سليمة، وإيجاد إطار مؤات للأعمال التجارية وجذب الاستثمار، ولا سيما من الخارج. وفي هذا السياق، أغتنم هذه الفرصة لتوجيه مناشدة عاجلة مجددا إلى جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، وبخاصة الاتحاد الأوروبي ومؤسسات بريتون وودز، لمساعدة توغو في جهودها نحو انتعاش اقتصادي - اجتماعي.

بتشكيل لجنة انتخابية مستقلة وطنية، وإعادة هيكلتها كيما تتواءم مع الواقع السياسي الراهن. وفي الوقت نفسه، تتواصل مناقشات مسائل محددة مع التصميم الثابت للحكومة على تنفيذ بقية الإصلاحات بالاستناد إلى توافق الآراء، لأننا قمنا بعمل وحوار متضافرين لإرساء أساس عملنا السياسي في توغو.

”وفي المجال المؤسساتي، ناضلنا لإعادة هيكلة المحكمة الدستورية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسلطة العليا للوسائط السمعية البصرية والاتصالات. وبالمثل، أنشأت حكومة توغو محكمة لمراجعة الحسابات وأقرت أنظمة داخلية للحيش والقوات الأمنية والمعارضة. كما اتخذت ترتيبات للتمويل العام للأحزاب السياسية وأجهزة الصحافة الخاصة.

”وعلى صعيد السلطة القضائية، يتواصل برنامجنا الواسع لتحديث الجهاز القضائي بصورة مرضية، بهدف إشراك الناس بشكل أوثق في إدارة القضاء. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة تدابير لضمان حرية التعبير لدى المواطنين، بإلغاء تجريم المخالفات الصحفية مثلا. وعلاوة على ذلك، وإثباتا من حكومتنا لحرصها على احترام الكرامة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان، فقد قدمت إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام. وهذا القانون الذي أقر بالإجماع في ٢٤ حزيران/يونيه، هو نتيجة حكم دستوري يطالب الدولة بضمان السلامة البدنية والعقلية لجميع الأشخاص المقيمين على ترابنا الوطني، وضمان حياتهم وأمنهم.

”والجهود التي بذلتها الحكومة في مجالات الصحة والتعليم والعمل، ولا سيما للشباب، شهدت

تطالب توغو بالتعاون الدولي، ولا سيما بالمساعدة من البلدان الغنية والمنظمات المختصة، في القضاء على هذه الظاهرة، وبالتالي استعادة الأجواء الأمنية اللازمة للتنمية. وتوغو، من جانبها، ورغم مواردها الشحيحة، تكافح الاتجار بالمخدرات بلا هوادة، وهي تتعاون مع جيرانها لاحتواء هذه الآفة.

”وكما نعلم جميعاً، ما زال السلم والأمن الدوليان يتعرضان للتهديد، واستقرار بعض البلدان يتعرض للاهتزاز بفعل الصراعات والإرهاب والتخلف الإنمائي - وكلها عوامل من صنع الإنسان إلى حد كبير. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور حيث تستمر الأزمات، ينبغي لمنظمتنا في الواقع أن تواصل الانخراط في البحث عن حلول، وتمكين هذه البلدان من استعادة السلام والأمن الضروريين لتنميتها.

”وفي الصومال، ورغم المبادرة التي اتخذها المجتمع الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ والاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ لدعم المؤسسات الأمنية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال الحالة محفوفة بالخطر ومدعاة للقلق. لهذا السبب يناشد بلدي بإلحاح اتخاذ تدابير عاجلة أخرى بغية منع هذا البلد من الوقوع في الفوضى إلى الأبد.

”وفي ما يتعلق بكوت ديفوار، نلاحظ مع الارتياح التطور الإيجابي في الحالة السياسية لذلك البلد، منذ اتفاق واغادوغو. وبناء عليه، يناشد الأطراف أن تبدي الإرادة السياسية لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

”وبالنسبة إلى غينيا، يبدو أنه من المناسب ومن حسن التوقيت تشجيع الطبقة السياسية على

”ويرى وفد بلدي أن تطور أسلحة الدمار الشامل وانتشارها يشكلان تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين، ويقدمان لنا سبباً لإعطاء هذه المسائل الأولوية العليا. وفي هذا الصدد، رحب بلدي بمؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر، تحت رئاسة الولايات المتحدة، بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ومع تأكيدنا مجدداً على أن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي الذي يحكم نظرتنا إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن توغو تأمل في أن يفضي ذلك المؤتمر إلى نهج جديد لإزاء هذه المسألة الدقيقة. وفي ما يتعلق بالأسلحة الخفيفة، تؤكد توغو رغبتها في أن ترى الدورة الحالية للجمعية تلتزم بدعم تنفيذ المشروع الهادف إلى التفاوض بشأن معاهدة متعلقة بالاتجار بالأسلحة الخفيفة، أسوة بما فعلته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال.

”وبخصوص الإرهاب، وهو عقبة أمام السلام والتنمية الدائمة، يرى بلدي أنه بات من المحتم تحسين وعولمة الإطار القانوني الدولي لمكافحة هذا البلاء، الذي اتخذ شكلاً جديداً في الأزمنة الحديثة. وفي هذا الصدد، يعتبر إنجاز المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية شاملة ضد الإرهاب الدولي، ضمن إطار زميني معقول، أمراً جديراً بالثناء وفي مصلحة الجميع.

”وبالمثل، فإن ظاهرة المخدرات، وبخاصة الاتجار غير المشروع بها على امتداد الساحل الغربي لأفريقيا، أصبحت خطراً حقيقياً وعمالاً لزعة الاستقرار في المنطقة. وبالنظر إلى حجم هذا البلاء، فليس هناك أدنى شك في أنه ما من بلد يمكنه أن يكافحه بمفرده، أو يأمل في أن يضع حداً له. لذا،

الوقت نفسه، يتعين أن نعيد التفكير في الإصلاح الهيكلي العام للنظام الاقتصادي والمالي في العالم بغية منع عودة مثل هذه الأزمات.

”لذلك رحب بلدي بالمؤتمر الرفيع المستوى الذي انعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، والذي أظهر الحاجة إلى التضامن الدولي في وجه هذه الأزمة بغية التخفيف من معاناة شعوب البلدان النامية.

”وفي ذلك السياق، ترحب توغو بالإنجاز الأول في نيسان/أبريل لأحد الوعود لاجتماع مجموعة العشرين الذي انعقد في لندن، بشأن وضع برنامج للسيولة يتعلق بالتجارة العالمية تبلغ قيمته ٥٠ بليون دولار من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، يقتطع منه ١٥ بليون دولار للقارة الأفريقية. وبالمثل، يرحب بلدي بالمبادرة التي اتخذها مصرف التنمية الأفريقي في آذار/مارس ٢٠٠٩ لإنشاء آلية ضرورية لتمويل التجارة الأفريقية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

”إلى ذلك، يرحب وفدي بأن الأمم المتحدة، وبمبادرة من الأمين العام، بحثت الخطر على البشرية الذي تسببه مشكلة تغير المناخ وتردي البيئة. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد قبل بضعة أيام في هذه الهيئة بالذات كان مناسبة لتحليل الوضع وتمهيد الطريق أمام مؤتمر القمة المزمع عقده في كوبنهاغن خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. واقتباساً من كلام رجل عظيم، نحن ورثنا الأرض ونبغى ألا ندمرها. المخلوقات الحية تزول، أما الأرض فباقية.

إيجاد السبل والوسائل للعودة السريعة إلى النظام الدستوري عن طريق الحوار والمشاورات.

”أما بشأن الحالة في النيجر، حيث نشأت أزمة لدى مراجعة الدستور، فيأمل بلدي أن تسعى الأطراف المعنية في النيجر للعودة إلى الحوار وتوافق الآراء بغية الحفاظ في تلك الدولة الشقيقة على جو السلم والوثام.

”وخارج القارة الأفريقية، في الشرق الأوسط مسرح العنف والدمار، ينبغي أن توجد تسوية عاجلة وعادلة ونهائية للصراعات القائمة بين بلدان هذه المنطقة. وتحقيقاً لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع مختلف الأطراف على إيجاد حل لصراعاتها. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي من جديد على أن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يقتضي إنشاء دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، تعيشان ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

”علاوة على ذلك، يأسف بلدي لاستمرار أعمال العنف التي تعصف بشعوب أفغانستان والعراق وباكستان والتي تعيق جهود هذه البلدان لتحقيق تنميتها. لهذا نحث المجتمع الدولي على زيادة مساعداته لحكومات هذه البلدان في مكافحتها للإرهاب وفي تعزيز السلم وإعادة الإعمار.

”بعد عقدين من الركود الاقتصادي بسبب سياسات التقشف المفروضة على البلدان النامية، تواجه هذه البلدان الآن تحديات جديدة تتمثل في أزمات التغذية والتمويل والطاقة والبيئة. وفي ضوء هذه الحالة، يتحتم العمل على التخفيف من الصدمة المالية واتباع سياسات جريئة لزيادة القدرة على الإنتاج الزراعي والطاقي في البلدان النامية. وفي

وفيما لم تجنب الأزمة المالية والاقتصادية التي تفتقت العام الماضي أي دولة، إلا أنها أضعفت بلا شك اقتصادات البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا، القارة التي ما فتئت مهمشة منذ زمن بعيد. وقد أدت التقلبات في أسعار المواد الغذائية والنفط إلى انخفاض الإيرادات، وزادت من تفاقم التضخم في كثير من البلدان النامية.

إن الأزمات الحالية المتعددة الجوانب في مجالات المال والغذاء والطاقة والبيئة قد جرفت مئات الملايين من الناس إلى الفقر، وزادت من تفاقم الظروف التي تتعرض بالفعل للضغوط الناشئة عن البطالة والتكلفة العالية للحصول على الخدمات الأساسية. والحنة التي تعاني منها أشد فئات المجتمع ضعفا في البلدان النامية، ولا سيما النساء والأطفال، تقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب المجتمع الدولي، وينبغي أن تحتل صلب الشواغل الدولية.

وفي حين نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل، لا يزال مئات الملايين من الأطفال يعيشون في خطر وفي فقر مدقع. ويتوفى كل يوم أكثر من ٢٦ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة في البلدان النامية بسبب الإصابة بالأمراض التي كان من الممكن تفاديها في معظم الأحيان بحشد الموارد الكافية واتخاذ الإجراءات الفعالة لتلبية الاحتياجات العاجلة.

إن ضخامة التحديات وتعقدها التي يجب التصدي لها لا يمكن أن يصرفا انتباه المجتمع الدولي عن تحمل مسؤولياته. وغني عن البيان أن حل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يتطلب إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام النقدي الدولي، ولا سيما إنشاء هيكل مالي دولي جديد على أساس المشاركة الحقيقية لجميع الدول، بما فيها البلدان النامية. ولن ننجح في وضع الأساس اللازم لعملية انتعاش دائمة إلا ببذل الجهود العالمية والتعاونية. ومن الضروري أيضا تعزيز الشراكات

”وإزاء التساؤلات التي طرحها وفدي للتو، يتحتم تكتيف جميع أنواع الشراكة إذا أردنا أن نمنع حالة تجد فيها منظمنا المشتركة بعد ٦٤ عاما على إنشائها أنها ما زالت تواجه التحديات ذاتها. لذلك يؤمل أن تعمد الدول الأعضاء التي من مصلحتها أن تكون الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وقوة وفعالية إلى أن تقرر منح المنظمة الموارد الضرورية لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي بهذه الطريقة للتحديات التي يواجهها عالمنا اليوم“.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عمر داو، رئيس وفد جمهورية مالي.

**السيد داو (مالي) (تكلم بالفرنسية):** يسر مالي في البداية أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وعلى الطريقة البارعة التي تديرون بها أعمالنا. إن الثقة التي منحتكم إياها هي شرف لأفريقيا بأسرها، وإشادة بارعة بالجماهيرية العربية الليبية العظمى وبزعيمها الذي يعترف الجميع بالتزامه بالوحدة الأفريقية وقضاياها العادلة. وأود أن أؤكد دعمنا الكامل لكم بينما تضطلعون بمسؤولياتكم الجديدة، وأود أن أهنيء سلفكم، القس ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل نيكاراغوا، على عمله الممتاز طوال الاضطلاع بولايتته.

وأهنيء أيضا الأمين العام، بان كي - مون، على الجهود الجمة التي يبذلها لتعزيز دور منظمنا، وأؤكد له من جديد على أملنا بالنجاح في المهام الموكولة إليه.

إن المناقشة العامة الحالية فرصة لنا حسنة التوقيت لبحث المشاكل الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي، ولتشاطر شواغلنا وجوانب قلقنا إزاء التحديات التي تؤثر على العالم، ولإيجاد حلول مستدامة وفقا لأنبيل تطلعات شعوبنا.

في الأفق ولا يزال يتعين عمل الكثير. ونعتقد أنه سيتم الوفاء بالتعهدات التي التزمت بها البلدان الصناعية، ولا سيما في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في واشنطن العاصمة ولندن، وبيتسبيرغ.

كما نحث البلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإنمائية، على إيلاء الانتباه التام للظروف الخاصة لمجموعة الدول النامية غير الساحلية. وبالنظر إلى افتقار تلك البلدان إلى سبل الوصول إلى المحيطات وعزلتها واستبعادها من الأسواق الدولية، فإنها تواجه صعوبات كبيرة في سعيها لضمان نموها الاقتصادي ورفاهيتها الاجتماعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. ولا نزال على قناعة بأن المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل ألماتي الخاص بالبلدان غير الساحلية سيساهم إلى حد كبير في بلوغ الأهداف المحددة.

لا يزال تغير المناخ أحد أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. ونرحب بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر قمة يكرس خصيصا لتغير المناخ والتدهور البيئي. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكتف الجهود التي يبذلها للتوصل إلى اتفاق دولي في المؤتمر الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القادم.

إن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين شرط مسبق بالنسبة لكل مجالات التنمية. ولذلك، لا تزال مالي تتفانى بثبات في تحقيق مُثل السلام والاستقرار داخل حدودها وخارجها على حد سواء. وبتلك الروح وبناء على مبادرة رئيس مالي، سيعقد قريبا مؤتمر إقليمي في باماكو بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء. ونتوق إلى تحويل تلك المنطقة إلى ملاذ للسلام والاستقرار والازدهار.

ترحب مالي بالتقدم الذي أحرزته أفريقيا في استعادة السلام والاستقرار والمصالحة بعد انتهاء الصراع برعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونؤكد من جديد تضامنا القوي مع

الإنمائية العالمية من أجل تهيئة الظروف الملائمة لخفض حدة الفقر، وتحسين قطاعي الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، كما ورد في الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، أطلقت حكومة مالي مشروعاً ابتكارياً لتركيز الأهداف الإنمائية للألفية على ١٦٦ مقاطعة بلدية في مالي تتأثر أكثر من غيرها من نقص المواد الغذائية. وتشكل تلك المبادرة، المستوحاة من نهج "قرية الألفية"، جزءاً من مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي وضعه رئيس الجمهورية، فخامة السيد أحمدو طوماني توريه. ويتمثل الهدف الأساسي للمشروع في:

"ضمان نمو قوي ومستدام يوفر الفرص ويحقق الازدهار لجميع المواطنين؛ وفتح الطريق أمام بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، مما يسمح لكل سكان مالي بالتمتع بالحقوق الأساسية لجميع البشر في الحصول على الغذاء الكافي، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب، والتمتع بالخدمات الأساسية في محيط خمسة كيلومترات، وإرسال أطفالهم، من البنين والبنات، إلى المدارس الابتدائية؛ وتهيئة ظروف عمل جيدة للأغلبية من شباب البلد".

وكمجزء من تلك المبادرة، قام منتدى المبادرة ١٦٦، الذي نظّمته حكومة مالي على هامش هذه الدورة للجمعية العامة، بزيادة الوعي لدى الشركاء في التنمية والمناخين على سواء، بالحاجة إلى دعم الجهود الذي يبذلها ما يزيد على ٢,٥ مليون شخص يعيشون في نحو ٣٠٠٠ قرية في المقاطعات الـ ١٦٦، لانتشال أنفسهم من حالة الفقر المدقع وإطلاق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم.

وبالرغم مما أحرزته البلدان النامية من تقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن عام ٢٠١٥ يلوح

وحجمها. ويهدد الحجم الهائل لهذه التحديات السريعة التطور وجود الجنس البشري ذاته وأمن كوكبنا.

وإنني مقتنع بأن هذه التحديات لا تفوق قدرتنا الجماعية وليس من المستحيل التصدي لها. ومن واجبنا الأخلاقي ضمان توفير الموارد والأدوات اللازمة للأمم المتحدة، والقدرة على الاستجابة لمتطلبات البيئة الدائمة التغير، في الوقت المناسب وبأسلوب فعال وحاسم، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات العديدة المعقدة والمتعددة الأبعاد.

من المهم أن نذكر أنفسنا بالقرار الذي اتخذناه في مؤتمر القمة العالمية في عام ٢٠٠٥.

”بدعم الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وفعاليتها، فضلا عن تعزيز قدرتها على التصدي بفعالية... للنطاق الكامل من تحديات هذا العصر“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٤٦)

وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة بهدف تبسيط القواعد والولايات والسياسات لزيادة الشفافية والتماسك والكفاءة في المنظومة.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تستبد بنا أبرزت التحديات الراهنة وجعلتها أكثر تعقيدا. وكانت آثار الأزمة أكثر خطورة على البلدان النامية. إذ أنها استنزفت بشدة الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد بينما تسعى البلدان إلى إيجاد طرق ابتكارية للتخفيف مما أصبح أكبر خطر اقتصادي في عصرنا. لذلك تستحق الأزمة جهدا متضافرا يشمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء. وينبغي لنا أن نخرج من الأزمة أقوى وأحصف وبتفكير جديد في وضع هيكل مالي عالمي جديد.

شعوب الشرق الأوسط وسنواصل تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

ويشكل الإرهاب الدولي تهديدا خطيرا آخر للسلام والأمن الدوليين. لذلك، تدين مالي بقوة وبشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتحيي قيام الجمعية العامة باعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠)، كما عززها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ويتعين على دولنا اليوم أكثر من أي وقت مضى تنسيق جهودها للتغلب معا على التحديات الكبيرة التي تواجهها الإنسانية. ويتطلب تعزيز التعاون الدولي تضامنا أكبر، وذلك في صالحنا جميعا، لأنه من الضروري أن تسخر الإنسانية كل قدرتها لهذا الغرض إذا أرادت تحقيق الوفاق والتنمية المستدامة في بيئة يسودها السلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد تشارلز تيمباني نتواغي، رئيس وفد جمهورية بوتسوانا.

**السيد نتواغي** (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية):

أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وعلى الأسلوب الفعال للغاية الذي تديرون به أعمالها. كما أشيد بسلفكم، السيد ديسكوتو بروكمان، على قيادته والتزامه وعلى الأسلوب القدير للغاية خلال الدورة الماضية. وقد تحقق الكثير تحت قيادته، كما نجونا من عدد من العواصف العاتية.

لقد واجهت البيئة الاقتصادية العالمية تحديات كثيرة منذ دورتنا الماضية. ولم يتعرض للاختبار بهذا الشكل قبل اليوم هدفنا المشترك في النهوض بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لصالح كل البشرية. وزادت التحديات التي تواجهها الإنسانية عشرة أضعاف عما كانت عليه، من حيث نطاقها

برامج الإيدز بشكل خاص في البلدان النامية سيؤدي إلى زيادة وقوع حسائر في الأرواح وكذلك زيادة تكلفة الرعاية الصحية في المستقبل.

وعلىنا مضاعفة جهودنا في التنفيذ، حيث أننا نقرب من الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٠ لتحقيق الأهداف المتمثلة في كفاءة حصول الجميع على خدمات الوقاية من الفيروس/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به بحلول عام ٢٠١٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الجوهرى لنا بوصفنا حكومات أن نحدد التزامنا بوضع مصلحة الناس في المقام الأول عندما يتعلق الأمر بنوع السياسات والبرامج التي نضعها وننفذها.

إن الآثار الضارة لتغير المناخ والاحترار العالمي مشكلة أخرى تتطلب اهتماماً عاجلاً ومستداماً. وتتطلب استجابتنا الجماعية لتحديات تغير المناخ والاحترار العالمي القيام بعمل واقعي وحاسم. وسوف يحكم علينا التاريخ بقسوة إن لم تتوفر لدينا الإرادة والالتزام السياسي لاتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ كوكب الأرض. ومن المقرر عقد اجتماع كوبنهاغن في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام وسيوفر فرصة لتضافر جهود المجتمع الدولي لمعالجة تحديات تغير المناخ.

والأهم من ذلك أن اجتماع كوبنهاغن سيكون عنصراً حاسماً في المفاوضات بشأن الالتزامات العالمية التي ستقطع فيما يتعلق بروتوكول كيوتو بعد عام ٢٠١٢. وبوتسوانا ملتزمة بقوة بتلك المفاوضات وسوف نبذل كل ما في وسعنا لكفالة اختتامها بنجاح وفي الوقت المناسب. لذلك نهيّب بالدول الأعضاء ألا تألو جهداً في إعطاء عملية التفاوض الجاري الأهمية الرئيسية التي تستحقها.

وإذ أنتقل إلى السلم والأمن الدوليين، فإن وفدي يشعر بالقلق الشديد إزاء تدهور الأمن العالمي. ونحن

في ظل الظروف الراهنة، يبدو أنه يصعب السيطرة على مستويات الفقر في العديد من الاقتصادات. لذلك لا بد من إعادة تنقيح استراتيجيات تقليص حدة الفقر لدينا للتصدي للتحديات الجديدة. وهذا ينسحب على الالتزامات التي قطعناها في قمة كوبنهاغن العالمية في عام ١٩٩٥ بشأن التنمية المستدامة. وينبغي للاستراتيجية الجديدة أن تركز على تحسين مستويات المعيشة بالنسبة لشعوب العالم أجمع. وفي تصدينا لتلك التحديات ينبغي لنا أن نعبئ جميع الموارد الطبيعية والتكنولوجية من أجل حياة أفضل. ولكن في القيام بذلك، علينا أن نتحاشى أي إجراءات يمكن أن تعرض للخطر حياة نفس الناس الذين نريد تحسين أحوالهم الحياتية.

إن وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المدمر من بين التحديات الهائلة التي أزمنا أنفسنا بالتصدي لها من خلال التعاون والمساعدة الدوليين. فالإيدز، من دون شك، ما برح من أشد التحديات القائمة في عصرنا. في حزيران/يونيه من العام الماضي، تجمع قادتنا في نيويورك لتنفيذ أهداف إعلان الالتزام بشأن الإيدز الذي اتخذ في عام ٢٠٠١، وكشف الاستعراض النقاب عن أنه بالرغم من الزخم السياسي الكبير والاستجابات الوطنية والعالمية للإيدز، لم يتحقق الكثير من التقدم نحو التخفيف من آثاره. ولم تبلغ سوى حفنة من البلدان أنها على مسار الوفاء ببعض الالتزامات، بينما الغالبية من البلدان تقهقرت في تنفيذها. وتبرز الحالة على الحاجة الماسة للإسراع في تحقيق الزخم من أجل الوصول العالمي للوقاية من وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمعالجة والرعاية والدعم.

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة دفعت بالفعل الناس المصابين بالإيدز إلى خطورة كبيرة حيث تعين على العديد من البلدان أن تقلص بعضاً من برامج الإيدز لديها بسبب قيود الميزانية. من الواضح أن إجراء تخفيضات في ميزانية

والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة في تلك المنطقة وفي مناطق أخرى عديدة في أفريقيا.

وبالإضافة إلى إيجاد حلول دائمة للصراعات، ينبغي لنا أن نتخذ التدابير اللازمة للتعامل مع حالات بعد انتهاء الصراع بوصفها خطورة قد تتلق إليها البلدان الخارجة من صراع. لا بد للهيئات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أن تبقي تركيزها منصبا على مساعدة البلدان في حل الصراعات وحالات ما بعد انتهاء الصراع.

ونعرف جيدا أسباب الصراع وعدم الاستقرار. وهي نتيجة لفساد الحكم وسوء إدارة الموارد الوطنية وانعدام الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا بيساطة أن نطالب المجتمع بتقديم الدعم الكامل والفعال سعيا إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين. بل علينا أن نفعل المزيد من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. بهذه الطريقة نكون أكثر أحمية وجدارة بالمساعدة.

تشعر بوتسوانا بالاستياء إزاء التوجه الجديد في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم نحو الانقلابات ونقل السلطة بطرق غير دستورية. لقد كنا نحسب أن حقبة الانقلابات العسكرية قد أصبحت في ذمة التاريخ. إننا ندين من دون تحفظ الانقلابات التي وقعت في كل من موريتانيا وغينيا وغينيا - بيساو ومدغشقر وهندوراس. وكنا سنصاب بحيرة أمل لو أُذِن لشخص مثل راجويلينا بمخاطبة الجمعية، وهو العقل المدبر لعملية الإطاحة بحكومة مدغشقر المنتخبة ديمقراطيا. لذلك نشيد بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد.

لقد قررت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعليق مشاركة نظام مدغشقر في المجالس والهيكل التابعة لتلك المنظمة دون الإقليمية. كذلك التزمت منظمنا القارية، الاتحاد الأفريقي، موقفا مبدئيا بالتعليق الآلي لعضوية أي نظام

مقتنعون بأن أمن عالمنا يتوقف على قيام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل يدا واحدة.

إن عدد الصراعات وكثافتها لا يزالان يستبدان ببعض أجزاء من العالم، وفي أفريقيا بوجه الخصوص، مما يبعث على شديد القلق. ومن الحزن أنه يبدو أن أفريقيا - على الأقل في تقديري - تشهد اضطرابا مدنيا ومواجهة عنيفة أكثر من أي جزء آخر في العالم. وفي ذلك الصدد، من الجدير ملاحظة أن مجلس الأمن لا يزال يبقي قيد نظره حالات الصراع والتنمية في عدد من البلدان الأفريقية والمناطق، بما في ذلك تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى وإريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان، على سبيل الذكر لا الحصر.

إن الصومال لا تزال أخطر مكان في العالم وتؤرق ضمير المجتمع الدولي. إذ أن أحداث العنف والاختطاف وأعمال القرصنة لا تزال مستمرة. وحتى حفظة السلام لم يسلموا أيضا من هذه الوحشية. ونشيد ببوروندي ورواندا على ما تحلت به قواهما من شجاعة وبطولة في دعم جهود السلام. ولا بد من الحصول بسرعة على الدعم والمساعدة الدوليين لوزع قوة لتثبيت الاستقرار لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم السلم والاستقرار في الأجل الطويل في ذلك البلد.

أما فيما يتعلق بحالتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، فيرجع الفضل إلى الجهود الجماعية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس السابق أوباسانجو، والممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى وغير ذلك من المبادرات الدولية، وتلوح الآن في الأفق توقعات بتطورات إيجابية. ومهما يكن من أمر، لا ينبغي لنا أن نقلل من خطورة التحديات التي ما برحت تعرقل إحلال السلام

الدولية بحيث يتسنى لها تنفيذ ولايتها القضائية بحرية. كذلك نؤيد مبدأ الاختصاص العالمي في المسائل الجنائية في إطار القانون الدولي وممارساته. ومع ذلك، نعرض على الحالات التي تنطوي على إساءة صارخة.

في الختام، أود أن أكرر أن التحديات الهائلة التي تواجه عالم اليوم، كما سلفت الإشارة إلى ذلك، لا يمكن أن يتصدى لها بلد بمفرده ولا حتى مجموعة من البلدان. فهي تتطلب نهجاً متعدد الأطراف يحتاج إلى التزام ودعم ثابتين من قبل المجتمع المدني بأسره. فلنتحد للتصدي لتلك التحديات البالغة التعقيد. إن جهودنا، إذا جاءت في أوانها ومتناسقة وفعّالة، ستساعد إلى حد بعيد في إعداد مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة تشيليسستينو ميليوري، رئيس وفد دولة الكرسي الرسولي التي لديها مركز مراقب.

**رئيس الأساقفة ميليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إن وفدي يتمنى لكم كل خير وأنتم تباشرون مهامكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، ويتطلع إلى العمل معكم للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي.

في كل عام، تحيط التوقعات بالجمعية العامة بأمل أن تتمكن الحكومات من إيجاد نقاط تلاقق بشأن المشاكل التي ما تزال تلم بالبشرية، واعتماد توجه مشترك لحلها بطريقة سلمية لما فيه خير الجميع. ومن الطبيعي أن شواغل الأزمة المالية والاقتصادية هيمنت على مداورات الدورة السابقة للجمعية العامة. وكان أمراً حسناً أن يُطلب من الوفود هذا العام أن تركز على موضوع "وسائل التصدي الفعّال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي".

يصل إلى السلطة عن طريق الإطاحة بنظام دستوري. ينبغي على المجتمع الدولي أن يحرص صفوفه ويكون حازماً في عزل نظام أثناناناريفو، كما ينبغي علينا ألا نيسر له الانتماء لأي من المحافل الدولية.

كذلك نشهد تطوراً مقلقاً يهدد الديمقراطية ويخرب الإرادة الشعبية، فهناك اتجاه متزايد إلى تعديل الدستور لضمان بقاء القادة والأحزاب السياسية في السلطة رغم فشلهم في الانتخابات. وفي هذا الصدد، لا بد من أن ترفض أفريقيا، والعالم بأسره رفضاً جماعياً انتقال السلطة غير الدستوري وعزل الأنظمة غير الشرعية إلى حين عودة النظام الدستوري. إن احتضان تلك الأنظمة بأي شكل من الأشكال مهما صغير سيكون أمراً منافياً للأخلاق وسيساعد على استمرار تلك الأعمال البغيضة في جميع أنحاء العالم.

سيكون العالم مكاناً أفضل لنا جميعاً وللأجيال المقبلة إذا حرصنا دائماً على الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون. وبوصفنا قادة علينا الالتزام ببناء مشاعر الأخوة وقدر أكبر من التفاهم المتبادل بين مختلف الشعوب بثقافتها وعقائدها المتنوعة؛ ومن مسؤوليتنا أن نكون قدوة في قيادتنا. علينا أن نمتنع عن اللجوء إلى الخطابة الملهبة للحماس التي تروج للتوتر والصراع.

لا يمكننا التغاضي عن القادة الذي يعدلون دساتير بلادهم لخدمة مصالحهم الشخصية الضيقة وضمان بقائهم في السلطة. وفي ذات الوقت، ينبغي علينا أن نسعى لضمان مصداقية انتخاباتنا وجعلها تعبيراً عن الإرادة السيادية للشعوب. كما لا ينبغي أن يُسمح للحكومات بالإشراف على الانتخابات ثم التلاعب بنتائجها فيما بعد لخدمة أغراضها الذاتية. إن الشعب هو الذي يجب أن يختار بحرية قاداته.

تؤكد بوتسوانا مجدداً موقفها ومؤداه أنها ملتزمة التزاماً كاملاً باحترام استقلالية وحيادة المحكمة الجنائية

أجل ذلك، ينبغي إيجاد وسائل فعالة لربط قرارات مجموعات البلدان المختلفة بتلك التي تصدر عن الأمم المتحدة ليتسنى لكل دولة، بوزنها السياسي والاقتصادي، أن توضح موقفها في حالة من المساواة مع الآخرين.

في سياق الحقيقة والإخلاص يمكن النظر إلى المناشدة الأخيرة التي وجهها البابا بنديكت السادس عشر. ففي المنشور البابوي المعنون "الأعمال الخيرية الحقيقية" يذكر أنه، في مواجهة الزيادة المستمرة في التكافل العالمي، تمس الحاجة، على الرغم من الركود العالمي، لإجراء إصلاح عاجل للأمم المتحدة وللمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية بحيث يكتسب قوة حقيقية لمفهوم أسرة الأمم. وهذا إصلاح ملح من أجل إيجاد سبل ابتكارية لتنفيذ مبادئ المسؤولية عن الحماية وإعطاء الأمم الأفقر صوتاً فعالاً في عملية صنع القرار المشتركة.

ومن المسلم به أن بناء الأمم المتحدة كمرکز حقيقي لمواءمة إجراءات الأمم لبلوغ تلك الغايات المشتركة مهمة شاقة للغاية. وكما ازداد الاعتماد المتبادل للشعوب على بعضها، أصبحت الحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر جلاءً. وبالتالي أصبحت الحاجة إلى منظمة قادرة على مواجهة العقبات والتعقيدات المتزايدة في العلاقات فيما بين الشعوب والأمم ذات أهمية قصوى.

وحيثما ننظر في طبيعة التنمية ودور البلدان المانحة والبلدان المتلقية، يجب أن نتذكر دائماً أن التنمية الحقيقية تنطوي بالضرورة على احترام أمين للحياة البشرية التي لا يمكن أن تنفصل عن تنمية الشعوب. وللأسف أن المعونة الإنمائية أصبحت في بعض الأجزاء من العالم اليوم مرتبطة باستعداد البلدان المتلقية لاعتماد برامج لا تشجع على النمو السكاني من خلال أساليب وممارسات لا تحترم حقوق وكرامة الإنسان.

وبالنظر إلى وجود حوار سياسي وثقافي موجه نحو التطور منسق للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، يحسن بنا الرجوع إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا... أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية".

إن الأزمات العالمية المتنوعة التي تشابكت خلال الأشهر القليلة الماضية تضع في دائرة النقاش سلسلة من الافتراضات الفكرية أو المبادئ المتعلقة بالسلوك الفردي والاجتماعي والدولية التي تتجاوز المجالات المالية والاقتصادية. إن فكرة إنتاج الموارد والأصول - أو بمعنى آخر الاقتصاد - وإدارتها على نحو استراتيجي، إلى السياسة من دون السعي أيضاً إلى تسخيرها لعمل الخير، أي الأخلاق، قد برهنت أنها إما ساذجة أو خبيثة ومحادة وتؤدي إلى التهلكة. إن المساهمة القوية والعميقة للجمعية العامة في حل المشاكل الدولية تكمن في تعزيز المبادئ الواردة في ديباجة ميثاق هذه المنظمة وفي المادة الأولى منه، بحيث تساعد تلك القيم الإنسانية والروحية النبيلة في تجديد النظام العالمي من الداخل حيث تكمن الأزمة الحقيقية.

أول عناصر تلك الحقيقة يوجد تحديداً في عبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة". ذلك أن موضوع السلام والتنمية يتزامن في الواقع مع دمج جميع الشعوب في الأسرة الإنسانية الفريدة، المبينة على التضامن. ويتضح من سائر اجتماعات مجموعة الثماني ومجموعة العشرين والاجتماعات الإقليمية والدولية التي عقدت بالتوازي مع أعمال الجمعية العامة، أن ثمة ضرورة لإضفاء الشرعية على الالتزامات السياسية المعلنة في تلك الاجتماعات ومقابلتها مع أفكار واحتياجات المجتمع الدولي بأسره بحيث تجسد الحلول المقترحة وجهات نظر وتوقعات سكان جميع القارات. من

لقد طُورت آليات الأمم المتحدة لمعالجة الأمن المشترك ومنع النزاعات استجابة لتهديد الحرب والدمار النووي الشامل في النصف الثاني من القرن الماضي، وهي لهذا السبب بمفرده جديرة بإحياء ذكراها التاريخية الدائمة. وعلاوة على ذلك، حقق عمل حفظة السلام الاستقرار وأنهى العديد من النزاعات المحلية وجعل إعادة البناء ذات الصلة ممكنة التحقيق.

مع ذلك، من المعروف جيداً أن عدد النزاعات التي لم تتمكن الأمم المتحدة من حلها ما زال كبيراً وأن نزاعات كثيرة منها ترتكب فيها جرائم خطيرة ضد الإنسانية. ولهذا السبب، فإن قبول مبدأ المسؤولية عن الحماية والحقائق التي تستند إليها، والذي تسترشد به السيادة المسؤولة، يمكن أن يكون حافزاً لإصلاح آليات مجلس الأمن وإجراءاته واتصافه بالتمثيل.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يذكر هنا بشعب هندوراس، الذي ما زال يعاني من الإحباط والمشقات بسبب الاضطراب السياسي الذي طال أمده أكثر مما ينبغي. ومرة أخرى، يحث الكرسي الرسولي الأطراف المعنية على بذل كل جهد ممكن لإيجاد حل فوري يخدم مصلحة الشعب في هندوراس.

لقد بدأت هذه الدورة للجمعية العامة بانعقاد مؤتمر القمة الخاص بشأن تغير المناخ، وفي كانون الأول/ديسمبر سيعقد في كوبنهاغن مؤتمر تغير المناخ. وتظل حماية البيئة في مقدمة الأنشطة المتعددة الأطراف لأنها تنطوي بشكل ثابت على مصير كل الأمم ومستقبل كل فرد رجلاً ونساء.

وإن التسليم بحقيقي الاعتماد المتبادل والكرامة الشخصية يتطلب أيضاً اعتبار قضايا البيئة واجبا أخلاقياً، وتحويله إلى أحكام قانونية قادرة على حماية كوكبنا وضمن بيئة صحية وآمنة للأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، تستمر المحاولات الخبيثة والمؤسفة المتكررة لتصدير تلك العقلية إلى البلدان النامية كما لو كانت شكلاً من أشكال التقدم الثقافي أو النهضة. إلا أن تلك الممارسات بطبيعتها لا تقوم المعاملة بالمثل بل على الإكراه. وإن جعل تقديم المعونة الإنمائية مرهوناً بقبول تلك السياسات يمثل إساءة استعمال للسلطة.

لكل إنسان الحق في الحكم الرشيد، أي حق المشاركة في كل الإجراءات الاجتماعية، على المستويين الوطني والدولي، بشكل مباشر أو غير مباشر، لضمان الحياة الحرة والكرامة لجميع الأشخاص. وفي الوقت ذاته، فإن جزءاً أساسياً من تلك الكرامة يكمن في تحمل كل شخص المسؤولية عن أعماله وفي احترامه العملي لكرامة الآخرين.

إن الحقوق لا تنفصل عن المسؤوليات والواجبات. وهذا ينطبق على الأفراد، رجالاً ونساءً، وهو، قياساً، ينطبق على الدول التي يعتمد تقدمها وتأكيداتها لذاتها على قدرتها على إقامة وصون علاقات مسؤولة مع الدول الأخرى والتعبير عن المسؤولية المشتركة عن مشاكل العالم.

إن تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية، بصيغته التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والذي تم إقراره بتوافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أصبح محكاً للمبدأين المعلنين، وهما الصدق في العلاقات الدولية والحكم العالمي.

إن التسليم بالهدف الأساسي وحتميته، وهو كرامة كل رجل وامرأة، هو الضمانة لأن تستخدم الحكومات دائماً كل الوسائل الموجودة تحت تصرفها لمكافحة جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم الأخرى ضد الإنسانية. وعليه فإن الدول ستدرك، من خلال التسليم بالمسؤولية المترابطة عن الحماية، أهمية القبول بتعاون المجتمع الدولي كوسيلة للوفاء بدورها هي عن توفير السيادة المسؤولة.

إلا للسيطرة على مناطق من خلال "إدارة تلك الأزمات". والأمر المؤسف في هذه الحالات هو أنها تمثل محاولات للضغط على الأمم المتحدة واستخدامها لتأجيج النزاعات من جانب الأطراف ذاتها التي أشعلتها في المقام الأول. وهناك العديد من الأزمات المعاصرة التي يتجلى فيها هذا الاتجاه، ومن بينها، بطبيعة الحال، "التراع" الذي يجري التحريض على إشعاله بين جيبوتي وإريتريا.

في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تجاوزت جيبوتي، للأسف، حملات الكراهية الدبلوماسية وفي وسائل الإعلام، وشنت هجوما بدون أي استفزاز على وحدتنا في منطقة الحدود. وعلى الرغم من ذلك التطور غير المرغوب به وغير الضروري، من المهم أن نلاحظ أن إريتريا، من خلال التحلي بالصبر وضبط النفس، تمكنت من وقف واحتواء تلك المناورة المكشوفة.

وما زالت إريتريا ترغب في استعادة علاقات حسن الجوار وتعزيزها مع جيبوتي على أساس احترام كل جانب لسلامة أراضي الآخر وسيادته.

والطريق الوحيد لإحراز تقدم هو بأن تمتنع جيبوتي عن السماح لقوات معادية لإريتريا باحتلال جبل موسى علي واستخدامه. وأما إريتريا فليست لها مطامع إقليمية ولا تحتل أي أرض لمملكة جيبوتي.

**السيدة حسن (جيبوتي)** (تكلمت بالفرنسية): شكرا لكم يا سيدي الرئيس على السماح لوفدي بممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به وفد إريتريا. لقد كان البيان الذي استمع إليه أعضاء الجمعية منذ برهة تعبيرا عن الإنكار والتحدي تجاه المجتمع الدولي، كما أشار رئيس وفدنا، السيد روبل أولهاي، في وقت سابق في بيانه أمام الجمعية صباح اليوم (انظر A/64/PV.12).

وفي الختام، أود أن أقول، في هذه الأزمنة المتغيرة، إن المجتمع الدولي - "نحن الشعوب" - أمامه فرصة نادرة وتقع عليه المسؤولية عن ضمان التنفيذ الكامل لميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تأمين السلام الأوسع والتفاهم الأعمق فيما بين الأمم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لدينا طلبان للإدلاء ببيان في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني.

أعطي الكلمة الآن لإريتريا لممارسة حق الرد.

**السيد جيورجيو (إريتريا)** (تكلم بالإنكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة للإدلاء ببيان في ممارسة حق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل جيبوتي الموقر.

لقد ظلت حكومة جيبوتي منخرطة في حملة علنية ضد إريتريا منذ فترة طويلة. وقد تواصل ذلك اليوم من خلال البيان الذي أدلى به ممثل جيبوتي في خطابه أمام الجمعية العامة.

عندما صدرت تلك الاتهامات في المرة الأولى، اختارت إريتريا ألا ترد بالمثل من خلال حملة دبلوماسية وإعلامية مكثفة، لأن إريتريا أرادت ببساطة تجنب الوقوع في شرك تصعيد الأزمة التي كانت من صنع الآخرين كجزء لا يتجزأ من السياسات والأعمال الضالة الجارية في القرن الأفريقي.

وعجيب أن تتعرض دولة عضو للإدانة على أساس معلومات منقوصة ومستقاة من جانب واحد، وأن يقدم طلب عد ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال بعثة لتقصي الحقائق.

ومما يثير القلق البالغ أن نشهد ما تحول إلى ممارسة متبعة لتوريث بلدان في أزمات لا نهاية لها، لا لهدف

فيما يتعلق بالقانون الدولي، ولا يمكن السماح لها بازدياده. ولذا فقد حان الوقت لأن ينفذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩).

**السيد جورجيو (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود

أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم بعض الإيضاحات.

لقد أُنخذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

واعتمدت البيانات الرئاسية ذات الصلة التي سبقته قبل التثبيت من الحقائق على أرض الواقع. ذلك أنه عند نشوب الصراع كان يوجد استعداد لمعالجة المسألة بهدوء على أعلى المستويات على الجانب الإريتري. وقبلت جيبوتي ذلك النهج على أعلى المستويات، ولكنها تخلت عنه وجرى تدويله فيما بعد لأسباب جيبوتي أدري بها.

وحتى الآن، ما زالت إريتريا ترغب في استعادة

علاقات حسن الجوار وتميئتها مع جيبوتي على أساس من الاحترام المتبادل لسلامة أراضي كل منّا وسلطتها عليها.

**السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية):** أتكلم

للرد على البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا من فوره.

كما قلت في بياني السابق، لا أود مطلقاً أن أُدخِل

الجمعية في جدل اليوم. والحقائق تتحدث عن نفسها. وإنما أود فقط التذكير بأن وثائق الأمم المتحدة المتاحة تثبت ما قلته قبل برهة: لقد خلصت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى وجود تعاون جيد من جانب جيبوتي وإلى انعدام التعاون والرفض التام من جانب إريتريا لمساعي الأمين العام الحسنة.

علاوة على ذلك، يسرني كثيراً أن أسمع أن الوفد

الإريتري يتكلم عن العلاقات الهادئة المتسمة بحسن الجوار. وأظن أن ذلك قد يمثل بداية تغيير في موقفه، وهو أمر مستصوب. ولهذا السبب أود من أعضاء الجمعية العامة أن يرجعوا إلى تقرير بعثة تقصي الحقائق (S/2008/602)، وهو وثيقة من وثائق الأمم المتحدة الرسمية.

ودون أن يرغب وفدي في الدخول في مناقشة عقيمة وغير مجدية، يود فقط أن يشير إلى وقائع ملموسة تمكنت منظمات إقليمية ودولية مختلفة من ملاحظتها خلال بعثات تقصي الحقائق التي قامت بها منذ بداية الأزمة بين بلدي وإريتريا. وكانت الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، على سبيل المثال لا الحصر، دامغة. وقد رفضت إريتريا جميع مبادرات الوساطة والتعاون الرامية إلى تسوية هذه الأزمة. علاوة على ذلك، فمما يدل على أن أعضاء مجلس الأمن كانوا مدركين تماماً لنطاق المشكلة ولعدم التعاون من جانب إريتريا اتخاذ مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، الذي أدان احتلال إريتريا لرأس دميعة وجزيرة دميعة إدانة واضحة للغاية وطلب إليها سحب قواتها العسكرية لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، والاعتراف بتزاعها الحدودي مع جيبوتي، والدخول في حوار نشط لحل الصراع بالطرق الدبلوماسية، والامتثال لالتزاماتها كعضو في الأمم المتحدة.

كذلك أود الإشارة إلى أن إريتريا تتميز في منطقتنا

بأنها كانت منذ استقلالها مصدراً للعديد من أعمال العدوان على عدة بلدان في المنطقة، منها اليمن والسودان وإثيوبيا. وتمثل آخر هذه الاستفزازات المميّنة في الهجوم الذي شنته على بلدي في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، لم ندخر وسعاً في سبيل حل هذه الأزمة عن طريق الحوار، ولكن دون طائل.

وثمة حقيقة غاية في البساطة لا يمكن أن تغيب

حتى عن إريتريا، وهي أنه لا بد من وجود طرفين للحوار. أما إنكار الحقائق وتشويهها فلا يمكن أن يمثل رداً مقبولاً أو متصوراً حين يزعم أحد أنه عضو مسؤول في الأمم المتحدة. وقد كانت بلدي على الدوام ولا يزال مقتنعا بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يمكن أن تختصر الطريق

وسوف أعمل مع جميع الدول الأعضاء على النهوض بهذا الهدف. وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نكفل مشاركة الجميع في هذه العملية وامتلاك ناصيتها، وأن نراعي بوجه خاص مصالح العالم النامي الذي يضم معظم الدول الصغيرة والمتوسطة.

ولقد ترددت أيضا نداءات قوية تدعو إلى زيادة التماسك والتفاهم بين المجموعات الإقليمية والسياسية، وتعزيز الحوار فيما بين الأديان والثقافات والحضارات. وفي اعتقادي أنه يتوجب علينا أن نسلك هذا المسار، بحيث يتسنى لنا أن نطرق جميع الفرص التي تتيح لنا التصدي للتحديات العالمية بصورة جماعية وفعّالة. إن الجمعية العامة هي المحفل الوحيد الذي بمقدوره أن يكفل تآزر جهودنا في هذا الصدد، وأن يصوغ استراتيجيات جماعية تحقق الصالح العام.

يبدو لي أيضا أنه يظهر على نطاق واسع قلق مشترك إزاء تغير المناخ على كوكبنا وعلى الأجيال الحاضرة والقادمة، وقد استمعنا إلى إفادات قوية من الدول الصغيرة والجزر الصغيرة التي باتت بقاؤها في حد ذاته مُهدّداً. ولكن ما من بلد سيسلم من أثر تغير المناخ. فتغير المناخ خطر عالمي متعاظم ستكون له تداعياته على الاقتصاد والصحة والسلامة والإنتاج الغذائي والسلام والأمن على الصعيد العالمي، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن أفقر الأمم المتحدة لا دخل لها في الغالب والأعم بهذه الظاهرة هي أقل الأمم مناعة في مواجهة تغير المناخ.

ولقد أبدت الدول الأعضاء استعدادها للاتفاق على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والعمل على أن يُكلل مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغيير المناخ، المقرر عقده في كوبنهاغن، بالنجاح. ولا بد لنا أن نحافظ على هذا الزخم. استمعت إلى دعوات لانتخاذ مزيد من الإجراءات الجماعية لمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات التي تهدد السلام والأمن. ولقد اتخذ في بعض المجالات خطوات

**الرئيس:** بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في ممارسة لحق الرد.

أود ونحن في ختام المناقشات العامة أن أدلي بكلمة قصيرة.

## بيان للرئيس

**الرئيس:** تحتتم الجمعية العامة الآن المناقشة العامة. وباسم الجمعية أود أن أشكر جميع المتكلمين الموقرين على مداخلاتهم. وقد أصغيت باهتمام إلى آرائكم ومقترحاتكم، ولمست فيها عمق رؤيتكم واتساعها، واتقاد حماسكم دفاعاً عن قناعاتكم التي تجسّد ما لهذه الهيئة الدولية من أهمية.

اقترحت في البداية كموضوع رئيسي لهذه المناقشة أن نفكر في سبيل التصدي على نحو فعّال للأزمات العالمية، مما يعزز التعددية والحوار بين الحضارات تحقيقاً للأمن والسلام الدوليين والتنمية. ويسرني أن هذا الموضوع كان حافزاً لنقاش سياسي هام، فعلى امتداد مناقشاتنا استمعنا إلى دعوة واضحة للحوار، وهدنا استعداداً للعمل جنباً إلى جنب.

ومن نافلة القول أن التحديات الجسام التي نواجهها اليوم منتشرة في العالم بأسره، ولا يسع بلداً واحداً أو مجموعة صغيرة أو منطقة واحدة معالجتها. فترابطنا المتزايد يستدعي بذل جهود موحدة ومتضافرة، من أجل التصدي لهذه التحديات انطلاقاً من فهم مشترك وتعاون دولي وطيء ومسؤوليات مشتركة. وإنني لأرحب بعهد جديد من الارتباط القائم على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، وبنظام عالمي جديد أكثر عدلاً وديمقراطية، تشارك فيه الدول الأعضاء ذات السيادة على قدم المساواة.

إن رؤية الأمم تتحد في مواجهة التحديات المشتركة هي بمنزلة قلب الأمم المتحدة النابض. ومما يثلج صدري أننا، داخل هذه القاعة وخارجها، في مختلف الاجتماعات والمناسبات الجانبية، شهدنا التزاماً متزايداً بالعمل على ضمان فعالية التعددية وشمولها للجميع.

وقد أجمعت الدول الأعضاء على أن السلام والأمن يرتبطان ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستدامة. وثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة التصدي بشكل جماعي للأزمة المالية العالمية غير المسبوقة. وكانت وطأة الأزمة المالية والاقتصادية شديدة بوجه خاص على سكان البلدان النامية، حيث أدت إلى تفاقم البطالة والفقر والجوع وانعدام الأمن. وقد أحطت علماً باقتراحاتكم بشأن تعزيز نظامنا الاقتصادي الدولي، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، بغية إضفاء مزيد من الشمولية والشفافية والديمقراطية على عملية صنع القرار لديها.

وسنواصل متابعة هذا المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية. ويجب علينا ألا نسمح بأن تكون الأهداف الإنمائية للألفية هي الضحية الرئيسية للأزمة المالية. وصدق من أشار إلى أنه بالوتيرة الحالية يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما يربو على مائة سنة. لذلك، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير جذرية. وفي السنة القادمة، سنتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة لصدور إعلان الألفية فرصة سانحة لإعادة تنشيط الشراكة العالمية لجعل الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة ملموسة على أرض الواقع.

وإنني أتطلع إلى ما ستمدوني به من تعاونٍ ودعمٍ في سبيل إنجاح اجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الرفيع المستوى. وبعد مضي زهاء خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ما زال سعينا المشترك في سبيل إصلاح الأمم المتحدة متواصلًا على قدمٍ وساق. وقد سمعت نداءاتكم الملحة الداعية إلى إجراء إصلاح شاملٍ لمجلس الأمن بغرض جعله أكثر تمثيلاً للدول الأعضاء وأكثر ديمقراطيةً وانفتاحاً، ومن ثم أكثر شرعيةً. وشدد العديدون منكم أيضاً على ضرورة الشروع في استعراض لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان لمواصلة عملية تنشيط الجمعية العامة. وسنواصل معاً مسعانا لبلوغ تلك الأهداف كافةً. ومن خلال تعدد الأطراف والحوار، سنكون قادرين على العمل

صغيرة، وإن كانت ملموسة، صوب إيجاد حلول سياسية للسلام، مثلما هو الحال في أفغانستان وقبرص وهاييتي والعراق وليبيريا وتيمور - ليشتي. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا سيما في أفريقيا، بما في ذلك الوضع في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظت أيضاً قلقكم تجاه الصراعات التي لم تُحل بعد وينبغي إيلاؤها الاهتمام بصورة عاجلة.

ومما يثير قلق المجتمع الدولي بشدة الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة قضية فلسطين التي طال أمدها والتي تشكل لبّ الصراع العربي الإسرائيلي. فالوضع لا يُطاق، ولا سيما الأزمة الإنسانية في غزة. وإنني لأرى في جهود رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إيجاد حل عادل دائم وشامل للصراع في الشرق الأوسط بادرة مشجعة، الأمر الذي سيتطلب الدعم الكامل من المجتمع الدولي واضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية.

إن الأمم المتحدة تتمتع بشرعية فريدة تؤهلها للقيام بدور فعال في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولقد حظي دور الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات والوساطة وحماية المدنيين بتأييد ودعم واسع النطاق.

وسيظل لترع السلاح أولوية واضحة لدى الدول الأعضاء. فهي تتشاطر أيضاً على نطاق واسع القلق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل، نظراً لما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين. ولقد سمعنا نداءات متقدمة ومتقدمة حماساً تدعو إلى قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولقد سمعنا نداءات متقدمة وحماساً تدعو إلى قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومن بواعت التشجيع استعداد الدول الأعضاء للعمل بشكل بنّاء في إطار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه، يتعين أن نعمل جنباً إلى جنب في سبيل كفالة الأمن للجميع على قدم المساواة.

بشكل جماعي لتحقيق كل تلك الأهداف. وسيتعين علينا أن نعمل بروح من الفعالية، والكياسة، والانضباط، والاستعداد لتقديم تنازلات تحقيقاً للمصلحة العامة.

وأود هنا أن أطمئنكم إلى أنني أعتزم إنجاز هذا العمل بكل شفافية ونزاهة واحترام لدور الجمعية العامة المركزي والمحكم داخل الأمم المتحدة. وإنني أتطلع إلى العمل معكم كافة بهذه الروح نفسها لكي نجابه التحديات المشتركة الماثلة أمامنا.

(تكلم بالإنكليزية)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

### تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أسترعي اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/64/3، التي جرى تعميمها على جميع المكاتب. وتتضمن هذه الوثيقة برنامج عمل الجمعية العامة والجدول الزمني للجلسات العامة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن قوائم المتكلمين بشأن البنود الواردة في الوثيقة A/INF/64/3 مفتوحة الآن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.